



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

ماجستير المحاسبة العام

مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير  
المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية  
( دراسة ميدانية )

**The extent to which the Islamic banks satisfy the accounting  
requirements conform the accounting and auditing criteria and  
controls of the Islamic financial institutions**

**(field study)**

إشراف الدكتور

طالب العلي

إعداد الطالب

رامز يوسف

2018 – 2017

## موافقة أعضاء لجنة الحكم

مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير  
المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية  
(دراسة ميدانية)

إعداد الطالب: رامز يوسف

موافقة أعضاء لجنة الحكم

|  |                     |
|--|---------------------|
|  | الدكتور نبيل الحلبي |
|  | الدكتور عصام قريط   |
|  | الدكتور طالب العلي  |

**بسم الله الرحمن الرحيم**

اقرأ باسم ربك الذي خلق \* خلق الإنسان من علق \* اقرأ وربك الأكرم \* الذي علم بالقلم \* علم الإنسان ما لم يعلم \*

**صدق الله العلي العظيم**

**"سورة العلق (آية رقم 1-5)"**

## شكر وتقدير

إلى كل من علمني حرفاً، وأمدني بخبايا المعرفة

إلى أولئك الأساتذة الكرام الذين من الله علي بهم، وعرفتهم منارة للعلم والعرفان فكانوا

زاد عطاء ومعرفة،

إلى كل الأصدقاء الأوفياء والزملاء الأعزاء الذين ساندوني في هذا الإنجاز ولو

بكلمة طيبة،

إلى أولئك الذين أبدوا كل استعدادٍ للمساعدة ولم يقصروا عند الطلب وعند عدم

الطلب، أشكرهم جميعاً،

كما أوجه خالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الكرام في كلية الاقتصاد بجامعة

دمشق، إدارة وإشرافاً وتديساً، وإلى كل من ساهم في بناء هذا الصرح العلمي العربي

الرائد، في زمن كثرت فيه المعلومات وقلت فيه المعرفة، وأخص بالذكر "أستاذي

الفاضل الدكتور طالب العلي الذي تكرم مشكور بالإشراف على هذا البحث رغم

مشاغله الكثيرة فكان نعم المعلم، بكثير من الصبر والحلم علي وعلى الصعوبات

الخاصة التي واجهتني عند إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

## الإهداء

إليك بلد الأبدية الأولى، أحمد الله أنك وطني

إليكما .. نور عيني ، أمي وأبي ... كم حباني الله بكما

أخوتي ... أصدقائي ...أحبائي... و ...

إلى كل من عبروا في حياتي وتركوا أثراً

إليكم جميعاً ... يا من كنتم نتاجهم

أهدي هذا النتاج المتواضع عربون شكر وامتنان ..

| فهرس المحتويات                                                                                      |            |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| العنوان                                                                                             | رقم الصفحة |
| موافقة أعضاء لجنة الحكم                                                                             | أ          |
| الآية القرآنية                                                                                      | ب          |
| شكر وتقدير                                                                                          | ت          |
| الإهداء                                                                                             | ث          |
| فهرس المحتويات                                                                                      | ج          |
| فهرس الجداول                                                                                        | خ          |
| الملخص باللغة العربية                                                                               | د          |
| <b><u>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</u></b>                                                     | 1          |
| 1- المقدمة.                                                                                         | 2          |
| 2- مشكلة الدراسة وأسئلتها.                                                                          | 3          |
| 3- أهداف الدراسة.                                                                                   | 4          |
| 4- أهمية الدراسة.                                                                                   | 4          |
| 5- الدراسات السابقة.                                                                                | 4          |
| 6- فرضيات الدراسة.                                                                                  | 9          |
| 7- انموذج الدراسة.                                                                                  | 10         |
| 8- منهجية الدراسة.                                                                                  | 10         |
| <b><u>الفصل الأول: متطلبات الاستثمار والتحديات في المصارف الإسلامية</u></b>                         | 12         |
| <b>المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية والعوامل التي ساهمت في نشأتها:</b>                         | 12         |
| 1- مفهوم المصرف والمصرف الإسلامي0                                                                   | 12         |
| 2- نشأة المصارف الإسلامية وأسس عملها0                                                               | 14         |
| 3- أهمية ومزايا وأهداف المصارف الإسلامية0                                                           | 18         |
| <b>المبحث الثاني: خدمات المصارف الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها:</b>                            | 22         |
| 1- وظائف وخدمات المصارف الإسلامية0                                                                  | 22         |
| 2- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية0                                                              | 25         |
| 3- إستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية0                                                          | 27         |
| <b>المبحث الثالث: الصعوبات وواقع ومتطلبات الاستثمار والتحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية0</b> | 34         |

|    |                                                                                                    |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 34 | 1- العوامل التي ساعدت على انتشار المصارف الإسلامية0                                                |
| 36 | 2- الصعوبات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية:                                                 |
| 37 | 3- الصعوبات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية.                                                 |
| 42 | 4- واقع ومتطلبات الاستثمار في المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية0                      |
| 44 | 5- التحديات (المعوقات) التي تواجه عمل المصارف الإسلامية0                                           |
| 46 | <b><u>الفصل الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الرقابية لعمل المصارف الإسلامية0</u></b>    |
| 47 | <b>المبحث الأول: أهمية وأهداف معايير المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية0</b>                  |
| 48 | 1- أهمية معايير المحاسبة والمراجعة0                                                                |
| 48 | 2- الهدف من معايير المحاسبة والمراجعة0                                                             |
| 51 | <b>المبحث الثاني: الضوابط الرقابية لعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية0</b>                   |
| 51 | 3- الجهات المستفيدة من التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية0                       |
| 53 | 1- الخصائص النوعية للمعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية للمصارف الإسلامية0                |
| 56 | 2- معايير المحاسبة المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية0                                              |
| 58 | <b>المبحث الثالث: الاستثمارات في المصارف الإسلامية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية0</b> |
| 58 | 1- مفهوم الاستثمار0                                                                                |
| 67 | 2- معيار المحاسبة الإسلامي رقم 17 " الاستثمارات"0                                                  |
| 77 | <b>المبحث الرابع: المقومات البنائية اللازمة لتلبية متطلبات المعيار رقم 17 في سورية:</b>            |
| 77 | 1- المقومات الاقتصادية.                                                                            |
| 81 | 2- المقومات التنظيمية.                                                                             |
| 84 | <b><u>الفصل الثالث: الدراسة الميدانية:</u></b>                                                     |
| 84 | 1- مقدمة                                                                                           |
| 84 | 2- مجتمع وعينة الدراسة.                                                                            |
| 84 | 3- أداة الدراسة.                                                                                   |
| 85 | 4- الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة.                                                       |
| 85 | 5- تحليل البيانات لعينة الدراسة:                                                                   |

|     |                                                   |
|-----|---------------------------------------------------|
| 103 | 6- اختبار الفرضيات.                               |
| 115 | <b><u>النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق</u></b> |
| 117 | 1- النتائج:                                       |
| 118 | 2- التوصيات                                       |
| 119 | 3- مراجع الدراسة                                  |
| 124 | 4- الملاحق                                        |

| فهرس الجداول |                                                                                                                                                        |
|--------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| رقم الصفحة   | العنوان                                                                                                                                                |
| 84           | جدول (1) يوضح عدد قوائم الاستبيان الموزعة والمستردة على أفراد عينة الدراسة                                                                             |
| 85           | جدول (2) أوزان إجابات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي                                                                                                |
| 86           | جدول (3) الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبيان):                                                                                            |
| 87           | جدول (4) توزيع متغيرات الاستبيان                                                                                                                       |
| 88           | جدول (5) اختبار التوزع الطبيعي لمحاوَر أداة القياس                                                                                                     |
| 89           | الجدول (6) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة                                                                                                          |
| 90           | جدول (7) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك                       |
| 92           | جدول (8) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات                     |
| 94           | جدول (9) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم                       |
| 96           | جدول (10) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات      |
| 98           | جدول (11) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات      |
| 99           | جدول (12) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى توفر المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية |
| 102          | جدول (13) ترتيب تقييم محاور الدراسة                                                                                                                    |
| 103          | جدول (14) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الأولى                                                                                    |
| 104          | جدول (15) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الثانية                                                                                   |
| 104          | جدول (16) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الثالثة                                                                                   |
| 105          | جدول (17) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الرابعة                                                                                   |
| 105          | جدول (18) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الرابعة (تتمة)                                                                            |
| 106          | جدول (19) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الثانية                                                                                                    |
| 107          | جدول (20) دالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي                                                                                |

|     |                                                                                  |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------|
| 108 | جدول (21) دالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً للتخصص العلمي          |
| 110 | جدول (22) دالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً للتخصص الوظيفي         |
| 111 | جدول (23) اختبار LSD وتشيفية لتحديد جهة الفروق                                   |
| 112 | جدول (24) دالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة          |
| 113 | جدول (25) اختبار LSD وتشيفية لتحديد جهة الفروق                                   |
| 114 | جدول (26) دالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً لمدى الالمام بالمعايير |

## الملخص:

مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية  
(دراسة ميدانية)

إعداد الطالب

رامز يوسف

إشراف الدكتور

طالب العلي

تهدفت الدراسة الى تحديد متطلبات معيار المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاص بالاستثمارات رقم 17، مع بيان مدى تلبية المصارف الإسلامية السورية لمتطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح المتعلقة بالاستثمارات وفقاً لهذا المعيار، بالإضافة للتعرف على المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معيار المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاص بالاستثمارات رقم 17 في بيئة الأعمال السورية.

حيث إعتد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لإتمام الدراسة وذلك من خلال توصيفه لمعطيات المشكلة وتوصيف مجتمع وعينة الدراسة وفق عدد من الخطوات للوصول الى أهداف ونتائج الدراسة، حيث تم جمع المعلومات عن مشكلة الدراسة بالعودة للأدبيات والدراسات السابقة والمواقع الالكترونية، كذلك فقد تم جمع المعلومات اللازمة عن عمل المصارف الإسلامية ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم توزيع استبيان على عينة الدراسة المتمثلة بالعاملين في المصارف الخاصة الإسلامية كذلك المحاسبين القانونيين المعتمدين، وقد تم بالاستناد لما سبق تحليل واختبار الاستبيان من خلال نظام التحليل الاحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج تمثلت بما يلي:

1. تلبية المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".  
2. تلبية المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الإفصاح الخاصة والعامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

3. تتوافر في بيئة الأعمال السورية المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

## الإطار العام للدراسة

- 1- المقدمة.
- 2- مشكلة الدراسة وأسئلتها.
- 3- أهداف الدراسة.
- 4- أهمية الدراسة.
- 5- الدراسات السابقة.
- 6- فرضيات الدراسة.
- 7- نموذج الدراسة.
- 8- منهجية الدراسة.

## الإطار العام للدراسة

### 1- المقدمة

يعتبر قطاع المصارف وبلا شك في وقتنا الحالي واحداً من القطاعات ذات الأهمية الكبرى ليس على مستوى الأفراد والمؤسسات فحسب بل على مستوى الأقتصاد بشكل عام ، فهي تلعب دوراً هاماً وأساسياً ليس في تشجيع وتنمية القطاعات الأخرى فحسب بل وفي تطوير الاقتصاد الوطني ككل، ويندرج ضمن هذا القطاع الهام مفهوم جديد تم التعرف عليه لأول مرة في مطلع الستينات في جمهورية مصر العربية وهو "المصارف الإسلامية " والتي كان أول ظهور لها في عام 1963 وانتشرت بشكل واسع في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، محققة بذلك رغبات الكثير من المتعاملين الذين طالما شعروا بالحرَج نتيجة للتعامل مع المصارف التقليدية والتي تتعامل بدورها بالفائدة.

وعلى الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنة بالتاريخ الطويل للمصارف التقليدية، وبالرغم من المصاعب والعقبات الكثيرة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، كاستثمار السيولة الفائضة لديها ضمن أطار أحكام الشريعة الإسلامية وغيرها من العقبات والصعوبات الأخرى مثل صعوبة تحويل الاستثمارات قصيرة الأجل إلى سيولة بشكل كامل لدى الحاجة لها، فقد استطاعت هذه المصارف تحقيق نجاحات واضحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وليس أدل على ذلك من زيادة عدد هذه المصارف واتساع انتشارها الجغرافي والنمو المستدام في حجم أنشطتها، ونتيجة للنجاحات الكبيرة هذه فقد قامت المصارف التقليدية وغيرها من المصارف الاستثمارية بإنشاء فروع لها تعمل على تقديم الخدمات للمتعاملين الحذرين الذين يرفضون التعامل مع المصارف التقليدية بحد ذاتها مقارنة بذلك تجربة العمل المصرفي السائد في المصارف الإسلامية .

ونتيجة للطبيعة الخاصة التي تعمل بها المصارف الإسلامية والتميزة عن غيرها من المصارف التقليدية فقد اعتمدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من المعايير المحاسبية والضوابط والتي تخص عمل المنشآت المالية الإسلامية، فقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومنذ تأسيسها عام 1991 الكثير من المعايير والمتطلبات التي تخص بيئة العمل في المؤسسات والمصارف الإسلامية وهي تعمل بصورة متواصلة على إصدار معايير أخرى تخص العمل المحاسبي وعمليات المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

ومما لا شك فيه أن اختلاف العلاقة مع المودعين المتعاملين مع المصارف الإسلامية من الناحية القانونية كذلك الأسلوب المستخدم في التمويل والاستثمار لديها مقارنة مع المصارف التقليدية كل هذا يستلزم وضع أسس وطرق محاسبية للإفصاح والمحاسبة عن الاستثمارات المختلفة لدى

المصارف الإسلامية هذا ما دفع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى إصدار مجموعة من المعايير والضوابط التي تحكم عملية الإفصاح والمحاسبة عن الاستثمارات في المصارف الإسلامية منها المعيار رقم 17 "الاستثمارات" وغيرها من المعايير الأخرى ذات العلاقة بهذا الخصوص، هذه المعايير تسعى إلى جعل المصارف الإسلامية تتعامل مع استثماراتها المتنوعة على أساس قاعدة من العمل المحاسبي الإسلامي.

فالمعيار رقم 17 "الاستثمارات" يقسم الاستثمارات للمصارف الإسلامية إلى الاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات ويفصل الكيفية التي يتم من خلالها الاعتراف بهذه الاستثمارات وكيفية معالجتها محاسبياً كذلك متطلبات عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية.

## 2- مشكلة الدراسة :

تأتي مشكلة الدراسة وذلك من منطلق الدور المهم الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تطوير الاقتصاد الوطني لأي بلد، وذلك أن التطور الحالي الذي حدث في مختلف دول العالم كان نتيجة لعوامل متعددة من بينها ظهور المصارف الإسلامية ودورها الهام في تجميع الثروات لتلك الفئة من الأشخاص الذين يعارضون التعامل مع المصارف التقليدية، واستثمارها في المشروعات الحيوية والهامة للبلاد ونظراً لقيام هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة الهامة والضرورية لعمل المصارف الإسلامية فإنه قد يكون هناك مشكلة سواء في سورية أو في غيرها من الدول الأخرى تتعلق بمدى تلبية هذه المصارف لمتطلبات تطبيق معيار محاسبة الاستثمارات الخاصة بها.

من هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تلبية المصارف الإسلامية في سورية لمتطلبات المحاسبة على الإستثمارات وفقاً

لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- هل المصارف الإسلامية في سورية تلبية متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح المتعلقة بالاستثمارات وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 17.
- 2- هل تتوفر في بيئة الأعمال السورية المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

### 3- أهداف الدراسة:

وبناءً عليه فإنه يمكن تحديد أهداف الدراسة بما يلي:

- 1- تحديد متطلبات معيار المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاص بالاستثمارات رقم 17.
- 3- التعرف على مدى تلبية المصارف الإسلامية السورية لمتطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح المتعلقة بالاستثمارات وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 17.
- 2- التعرف على المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معيار المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاص بالاستثمارات رقم 17 في بيئة الأعمال السورية.

### 4- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المصارف الإسلامية في الاقتصاد ومساهمتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيان المعوقات التي تواجهها في بيئة الأعمال السورية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، هذه المعايير التي تنظم عمل المصارف . كما تسلط الدراسة الضوء على أهمية الاستثمارات وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 17 راجياً أن تساهم هذه الدراسة في تقديم قيمة مضافة في الاستثمار على صعيد المصارف الإسلامية.

### 5- الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة اطاراً فكرياً للبحث وتعددت الدراسات التي تناولت معايير المحاسبة الإسلامية وسنقوم باستعراض بعض الدراسات السابقة على النحو التالي :

#### الدراسات العربية:

#### 1- دراسة (بلعزوز، وبراضية، 2015) بعنوان:

أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية<sup>1</sup>

هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية في دعم مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تمت الدراسة في بيئة الأعمال الجزائرية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على فرضيات الدراسة، حيث تم

<sup>1</sup> بلعزوز، بن علي، وراضية، حكيم (2015): أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، الجزائر.

توزيع استبانة على عينة الدراسة المكونة من 82 مفردة وهي تتألف من مجموعة من المحاسبين ومراجعي الحسابات ومديري المالية والمدراء والاساتذة الجامعيين. وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن نظام حوكمة الشركات الجيد يحتاج إلى مستوى معين من الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وهذا ما بقي به متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية، لكن عدم إلزامية تطبيق هذه المعايير في المؤسسات المالية الإسلامية قد ينتج عنه اختلاف في كمية وطرق الإفصاح عن المعلومة المالية.

## 2- دراسة (الزعيبي وآخرون، 2013) بعنوان:

### نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية<sup>1</sup>

#### - دراسة ميدانية -

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة للتحويل إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية الأردنية، وتقديم المقترحات اللازمة لذلك، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة، حيث تم وضع استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة المتمثلة بموظفي المصارف الإسلامية، واسترد منه (64) نسخة قابلة لإجراء الدراسة عليها، وقد استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي لوصف عينة الدراسة باستخدام التكرار والتكرار النسبي، وكما استخدمت الدراسة الوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل وصف إجابات عينة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (ت) وعند مستوى معنوية (0.05).

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن المتطلبات اللازمة للتحويل إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية متوفرة في المصارف الإسلامية الأردنية، وأن المشكلة التي تواجه المصارف الإسلامية الأردنية للتحويل إلى تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية ناتجة عن الجهات الخارجية عنه ممثلة بالمصرف المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية الأردنية وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. وقد اقترحت الدراسة على الجهات الخارجية القيام بدفع المصارف الإسلامية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية فيها، وأوصت الدراسة أيضا بإجراء مزيد من الدراسات الأكاديمية ذات الصلة.

<sup>1</sup> الزعيبي، علي، وآخرون (2013): نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية، المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال في جامعة عجلون الوطنية بعنوان الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الأردن.

### 3- دراسة (رحاحلة، 2009) بعنوان:

دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد

#### الدولي للمحاسبين القانونيين<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى مقارنة معايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، وإظهار مدى التوافق والاختلاف بينهما، وبيان إمكانية تطبيقها على المؤسسات والشركات الإسلامية في الأردن، وذلك بالتركيز على معايير المراجعة للمؤسسات الإسلامية الرئيسية، حيث اعتمد البحث المنهج الوصفي المقارن للإجابة على فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: 1- إن معايير المراجعة والتدقيق الإسلامية عامة وليست مبنية في مجموعات ولا تغطي كافة مجالات التدقيق، 2- هناك حاجة لتطبيق بعض معايير التدقيق الدولية جنباً إلى جنب مع معايير التدقيق الإسلامية مثل التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، وأن نصوص معايير التدقيق الإسلامية تقيد المدقق الإسلامي بالمعايير الدولية الأخرى، وهذا قد يؤدي إلى ضعف التطبيق الفعلي لمعايير التدقيق الإسلامية، 3- كما تبين الدراسة عدم وجود فروقات جوهرية بين معايير المراجعة والتدقيق الدولية ومعايير التدقيق الإسلامية وأنه لا يوجد في الأردن معايير تدقيق أردنية محلية، ولا يوجد أي مانع قانوني من استخدام المعايير الإسلامية للتدقيق.

### 4- دراسة (قبلان ، 2008) بعنوان:

#### دور المصارف الإسلامية في تمويل الإستثمارات – دراسة حالة في سورية.<sup>2</sup>

هدفت الدراسة الى لقاء الضوء على الية العمل المصرفي الإسلامي ، ومدى فاعلية المصارف الإسلامية ودورها في مجالات التمويل والإستثمار، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تؤديه في الأقتصاد السوري في ظل عملية الإصلاح المالي والنقدي ، وبخاصة عملية جذب المدخرات الوطنية وتوجيهها بما يخدم الأقتصاد الوطني حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي كذلك المنهج الاستقرائي العلمي التجريبي الذي يعتمد على دراسة مالية تحليلية لآلية العمل

<sup>1</sup> رحاحلة، محمد ياسين (2009): دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 7، العدد 1، الأردن.

<sup>2</sup> قبلان، حسين علي (2008): دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية ، رسالة ماجستير، كلية الأقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

المصرفي الاسلامي في مجال التمويل والاستثمار بالاعتماد على التحليل الاقتصادي للأرقام والنتائج.

وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج اهمها:

- إن المصارف الإسلامية قد وجدت إقبالاً واسعاً وكبيراً في سورية والدليل على ذلك هو كتلة الودائع الهائلة التي إستطاعت المصارف الإسلامية جذبها خلال فترة عملها القصيرة.
- ان المصارف الإسلامية قد حظيت بإعتراف واسع في الأسواق المالية المحلية والعالمية.
- إن للقوانين والتشريعات السورية دور كبير وهام في المجال النقدي والمالي لعمل المصارف الإسلامية كذلك لها أثر كبير في جذب الإستثمارات ذات القيمة الكبيرة لسورية وهي ذات خطوة هامة وصحيحة في طريق الإصلاح والتنمية.

الدراسات الأجنبية:

#### 5-دراسة ( Mohammed, 2016 ) وآخرون بعنوان:

#### **Accounting Standards and Islamic Financial Institutions: the Malaysian Experience<sup>1</sup>**

##### **المعايير المحاسبية والمؤسسات المالية الإسلامية: التجربة الماليزية**

تناقش هذه الدراسة مدى الحاجة الى معايير المحاسبة الاسلامية وذلك على أثر إنتشار الصيرفة الاسلامية في دولة ماليزيا منذ العام 1970م، والسبب الرئيسي في ذلك قيام المصارف الاسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات التي تختلف وبصورة رئيسية عن الخدمات المقدمة من قبل المصارف التقليدية، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في اتمام هذه الدراسة. وتوصلت الدراسة الى أن من المهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يخص المعاملات التي تتشابه ما بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية، في حين يتوجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يقوم بإصدار معايير محاسبية جديدة أو تطوير الخيارات المستخدمة في المعايير المحاسبية القائمة حالياً بما يتناسب والمعالجات المحاسبية التي تخص عمل المصارف الاسلامية وعلى الأخص المنتجات والخدمات الاسلامية التي لا يتم تقديمها من قبل المصارف التقليدية.

---

<sup>1</sup> Farizal Mohammed<sup>1</sup> , Asyaari Elmiza Ahmad<sup>2</sup> & Fadzlina Mohd Fahmi (2016): Accounting Standards and Islamic Financial Institutions: the Malaysian Experience, Journal of Islamic Banking and Finance, American Research Institute for Policy Development.

## 5 - دراسة ( Mohammed & Hj Mustafa Mohd ، 2016 ) بعنوان:

### **The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions<sup>1</sup>**

#### **الحاجة الى معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية**

هدفت الدراسة الى بيان أهم التحديات التي تواجه عمل المصارف الاسلامية في دولة ماليزيا خلال الفترة الحالية والتي تكمن في قيام هذه المصارف بإعداد البيانات المالية الخاصة بها وفقاً لمعايير محاسبية مختلفة على صعيد الدول المتعددة وهو ما سيؤدي بالنتيجة الى صعوبة المقارنة ما بين البيانات وبالتالي عدم الموثوقية بنتائج عمل هذه المصارف، من هنا تهدف الدراسة الى استعراض معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمؤسسات المالية الاسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية ومدى الدور الهام التي تلعبه في سد الفجوة أعلاه، حيث اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال الاطلاع على القوائم المالية واجراء المقارنات على صعيد المصارف العاملة محلياً وخارجياً سواء الاسلامية أو التقليدية. وخلصت الدراسة الى ضرورة الزام كافة المصارف العاملة على الصعيد العالمي بتبني معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية.

## 6- دراسة ( Suandi ، 2015 ) بعنوان:

### **Islamic Accounting in Indonesia: A Review from Current Global Situation<sup>2</sup>**

#### **المحاسبة الإسلامية في اندونيسيا: مراجعة من الوضع العالمي الحالي**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التطور الحالي للمحاسبة الإسلامية في إندونيسيا ومقارنتها مع الوضع العالمي لمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية. حيث تمت الدراسة ضمن ولايتين تابعتين لدولة اندونيسيا وقد اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن لاتمام هذه الدراسة وتوصلت الدراسة الى إختلاف إراء عينة الدراسة بخصوص التعاملات المالية الإسلامية ، فالولاية الأولى تشدد على نيتها الحالية للاحتفاظ بمعايير المحاسبة الإسلامية، وهي تجد بأن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي الجهة المخولة بتطوير معايير المحاسبة الإسلامية إلى حد ما، في حين أن الولاية الثانية ترى بأن الاساس الأمثل لمعالجة التعاملات المالية الاسلامية يكون من خلال التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،

<sup>1</sup> Sarea, Adel Mohammed; Hanefah, Hj Mustafa Mohd (2016): The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions, academic journal article, International Management Review.

<sup>2</sup> Suandi, Aprilia Beta(2015) : Islamic Accounting in Indonesia: A Review from Current Global Situation, University of Pakistan Journal, Pakistan

وخلصت الدراسة الى أن الأبحاث المستقبلية سيكون لها أهمية كبيرة في تحديد الأسلوب الأمثل لتطوير المحاسبة الإسلامية.

#### ✕ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها سوف تبحث في مدى تلبية المصارف الإسلامية السورية لمتطلبات المحاسبة عن استثماراتها بالاستناد إلى معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية في البيئة السورية بينما الدراسات السابقة سلطت الضوء على مدى التزام المصارف الإسلامية في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في بيانات مختلفة .

#### 6 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بوضع الفرضيات التالية:

##### الفرضية الأولى:

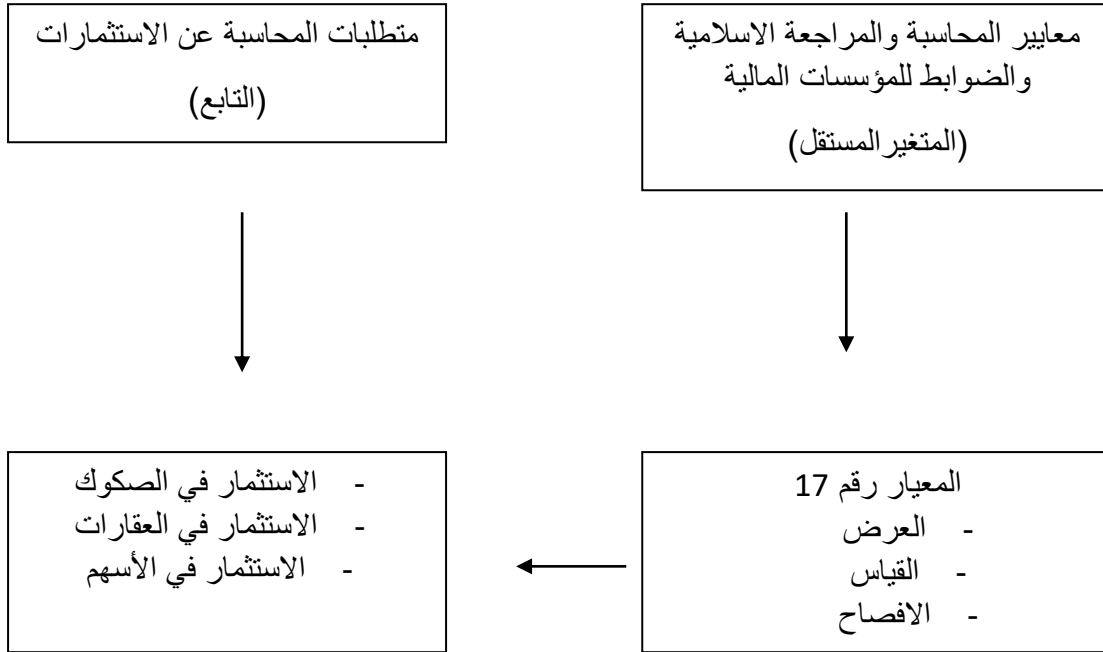
لا تلي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات المحاسبة عن الاستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ((معيار الاستثمار 17)) ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- لا تلي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".
- 2- لا تلي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".
- 3- لا تلي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الاسهم وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".
- 4- لا تلي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الإفصاح الخاصة والعامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

##### الفرضية الثانية:

لا تتوفر في بيئة الأعمال السورية المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معيار المحاسبة الاسلامي رقم 17 "الاستثمارات".

## 7 نموذج الدراسة:



## 8 منهجية الدراسة:

لتحقيق اهداف ونتائج الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية :

- 1- الرجوع للدراسات السابقة والابحاث ذات الصلة بالمصارف الاسلامية في تكوين الاطار النظري للدراسة.
- 2- جمع المعلومات اللازمة عن واقع العمل في المصارف الاسلامية في سورية ومدى التزام هذه المصارف بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية.
- 3- توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المتمثلة بالعاملين في القسم المالي في المصارف الاسلامية والمحللين الماليين ومدققي الحسابات .
- 4- تحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات وصولاً الى النتائج والتوصيات.

## الفصل الأول: متطلبات الاستثمار والتحديات في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية والعوامل التي ساهمت في نشأتها:

- 1- مفهوم المصرف والمصرف الإسلامي.
- 2- نشأة المصارف الإسلامية وأسس عملها.
- 3- أهمية ومزايا وأهداف المصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: خدمات المصارف الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها:

- 1- وظائف وخدمات المصارف الإسلامية.
- 2- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.
- 3- استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية:

- 1- العوامل التي ساعدت على انتشار المصارف الإسلامية.
- 2- الصعوبات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية.
- 3- الصعوبات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية.
- 4- واقع ومتطلبات الاستثمار في المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية .

## الفصل الأول: متطلبات الاستثمار والتحديات في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية والعوامل التي ساهمت في نشأتها :

### 1- مفهوم المصرف والمصرف الإسلامي :

المصرف لغة: اسم مكان مشتق من الصرف، وهو المكان الذي يتم فيه الصرف<sup>1</sup>.  
والصرف لغة: رد الشيء عن وجهه، ومبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، وبيع النقد بالنقد<sup>2</sup>.  
على الرغم من أهمية المصرف في حياتنا اليومية إلا أنه لا يوجد له تعريف منضبط، وذلك لأن الأعمال المصرفية ليست محددة، بل هي متلونة مع الحاجات والظروف ويمكن تعريف المصرف بما يلي<sup>3</sup>: مكان يقوم به أشخاص هم هيئة اعتبارية يؤسسون عملاً تجارياً؛ في استثمار الأموال وصرافة العملات، وخدمياً في تسهيل المبادلات التجارية، وتقريب المتبايعين بضمانته وكفالاته.

ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف المصرف بأنه مؤسسة تحصل على موافقة السلطات الحكومية؛ وذلك من أجل قبول الودائع المالية، وتقديم القروض المتنوعة للأفراد والمنشآت، والمشاركة كوسيط في المعاملات والخدمات المالية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق إزدهار المجتمع وتطوره.

ويذكر الباحثون أن كلمة Bank قد اشتقت من الكلمة الفرنسية Banque والتي تعني: صندوق متين لحفظ النفائس ومن الكلمة الإيطالية Banca والتي تعني: المنضدة أو الطاولة، حيث كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الموانئ والأمكنة العامة، للمتاجرة بالنقود، وأمامهم مقاعد خشبية طويلة يضعون عليها النقود أطلق عليها اسم (بانكو)<sup>4</sup>.

وفي اللغة العربية سمي المصرف مصرفاً؛ لأن أكثر المعاملات التجارية والمالية تتم عن طريق مبادلة الأثمان والنقود بعضها ببعض، لذلك سمي ذلك المكان الذي يقوم بهذه المعاملات بالمصرف<sup>5</sup>.

### ❖ مفهوم (تعريف) المصرف الإسلامي:

<sup>1</sup> أنيس، إبراهيم وآخرون (1995): المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، استانبول: المكتبة الإسلامية، تركيا، ص 5.

<sup>2</sup> ابن منظور، ومحمد بن مكرم، أبو الفضل جمال الدين (1955): لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 211.

<sup>3</sup> الزعتري، علاء الدين: التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، موقع الزعتري على شبكة (الإنترنت)

[www.alzatari.org/show\\_art\\_details.php?id=147](http://www.alzatari.org/show_art_details.php?id=147)

<sup>4</sup> العليات، احمد (2006): الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 8.

<sup>5</sup> الزعتري، علاء الدين: التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، مرجع سابق.

عرف (عبد الرحمن يسري) المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري ، وإدارتها لجميع أعمالها بالشرعية الغراء ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً<sup>1</sup>.

وقد عرف (وهبة الزحيلي) المصرف الإسلامي بأنه المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات المدنية ولاسيما النقود، وتعتمد على جميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها أو تنميتها بأساليب وأدوات مشروعة، لمصلحة المشتركين هادفة إلى إعادة بناء المجتمع المسلم وتحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل متطلبات التعاون الإسلامي بحسب الأصول الشرعية<sup>2</sup>.

كما عرفها (فليح حسن خلف) أنها المصارف التي تقوم على أساس الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاء وبالشكل الذي تخدم من خلال أعمالها ونشاطاتها المتصلة<sup>3</sup>.

كذلك يمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة باستخدام أسلوب الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر<sup>4</sup>.

كذلك يمكن التعبير عن المصرف الاسلامي بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشرعية الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي<sup>5</sup>.

ويمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية<sup>6</sup>.

ومن التعريف السابق يمكن الوقوف على أهم خصائص المصارف الإسلامية، وهي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> المصري، رفيق (1416 هجري): المصارف الإسلامية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص 63.

<sup>2</sup> الزحيلي ، وهبة (2007): المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، سورية، ص19.

<sup>3</sup> خلف، فليح حسن (2006): البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ص 93.

<sup>4</sup> البلتاجي، محمد (2012): نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، السودان، ص 25.

<sup>5</sup> الرفاعي، فادي محمد (2004): المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص55.

<sup>6</sup> لمزيد من المعلومات حول مفهوم المصرف الإسلامي ، يرجع الى كل من:

- الغريب، ناصر(2000): أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الثانية، مكتبة ابلو، القاهرة، مصر، ص 47-69.

- العلي، محمد وآخرين (1996): مشروع المعايير الشرعية لصيغ التمويل الإسلامي، المركز الوطني للاستشارات الإدارية والشرعية، جدة ، السعودية، ص 3-9.

- 1- تقديم البديل الإسلامي للمعاملات المصرفية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين.
- 2- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك.
- 3- توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق الشرعية بغرض دعم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية النافعة.
- 4- تشجيع الإستثمار ومحاربة الإكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للإستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات.
- 5- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربها أوخسارة ، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الآخر.
- 6- مساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم ، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا يمكن القول بأنه يمكن التعبير عن المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجاً.

ويرى الباحث إن من خصائص المصرف الإسلامي إضافة لما سبق:

- إرساء مبدأ التكافل الإجتماعي، ليس فقط بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ، وإنما أيضا بالسعي إلى تحقيق عدالة في توزيع عوائد الأموال المستثمرة وتعظيم العائد الإجتماعي للإستثمار.
- إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال توسط المصرف بين أصحاب الأموال وطالبي التمويل مع عدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.

## 2- نشأة المصارف الإسلامية وأسس عملها:

ترجع بدايات المصارف الإسلامية، بمفهومها الواسع، إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية، فإن المتأمل للتاريخ الإسلامي يجد فيه تطبيقات لبعض المفاهيم الخاصة بالعمليات المصرفية الإسلامية.

<sup>1</sup> مصطفى، ابراهيم محمد (2006): تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 22.

فقد أدى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الإسلام الى وجود أدوات مالية ومصرفية واكب هذا التطور التجاري، مثل الوديعة والقرض والمضاربة والحوالة والصرف، وغيرها. وفي مجال الإيداع حيث كان الناس يضعون أموالهم لدى من يثقون في أمانته، وظهر التمييز بين الوديعة التي تودع كأمانة ، وبين الوديعة الجارية المضمونة (القرض) التي تمكن الوديع من إستعمالها بشرط ضمان رد المثل لصاحبها عند طلبها.

يؤيد ذلك ما ورد في الطبقات الكبرى – لابن سعد - عن عبد الله بن الزبير أن أباه الزبير بن العوام- رضى الله عنهما - كان يشترط على من يودع أمواله عنده من أجل الحفظ أن يضمن له أمواله ( فكان يقول : بل هو سلف، إني أخشى عليه الضيعة ) ليتم إخراج هذه الأموال من شكل وديعة الأمانة إلى شكل القرض المضمون، ليتمكن من إستثمارها، وكان من نتيجة ذلك أن بلغ مجموع ما كان عليه من أموال عند وفاته مليونين ومائتي ألف درهم ، كما أحصاها ولده عبدالله<sup>1</sup>. ومن صور الإستثمار: كان سائدا ( قبل وبعد البعثة النبوية ) صيغتا المضاربة والإقراض بالربا، وقد أبقى الإسلام على المضاربة وأقرها، وحرم الربا لما فيه من ظلم وآثار سلبية على الفرد والمجتمع<sup>2</sup>.

كما عُرِف نظام الحوالات: الذي مكن التجار من الحصول على أموالهم من بلد غير تلك التي بها أموالهم، وجنبهم مخاطر التنقل بها، وتسمى هذه العملية بالسفتجة ( بضم السين) ، وتعامل بها التجار بشكل واسع بعد إنتشار الفتوحات الإسلامية وإتساع رقعة الخلافة الإسلامية<sup>3</sup>. يؤيد ذلك ما ورد في مخطوطة للهمداني بمكتبة باريس أن سيف الدولة الحمداني-أمير مدينة حلب في القرن الرابع الهجري- دخل سوق بغداد متنكراً وتعامل فيه ، فكانت طريقة الدفع صكوكا مسحوبة على صراف محلى بألف دينار قبلها الصراف ودفع قيمتها وعرف الصراف محرر الصك من توقيعه<sup>4</sup>.

#### ❖ المراحل التي مرت بها تجربة المصارف الإسلامية:

تعد المصارف والمؤسسات الإسلامية مؤسسات حديثة الظهور نسبياً فهي تعتمد مبادئ الشريعة الإسلامية التي تسعى إلى إقامة التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع وذلك انطلاقاً من عدة معايير تقوم عليها عملية الاستثمار في المجتمع.

وقد وجدت في البداية عدة تجارب ومحاولات ناجحة نسبياً وجزئياً في بعض البلاد الإسلامية والعربية والتي تعد بمثابة إرهاصات لبزوغ نجم المصارف الإسلامية وهي:

<sup>1</sup> مصطفى، ابراهيم محمد (2006): تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 22.

<sup>2</sup> السرخسي، محمد بن أبي سهل أبو بكر (1996): المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص14.

<sup>3</sup> السرخسي، محمد بن أبي سهل أبو بكر (1996)، مرجع سابق، ص 14.

<sup>4</sup> الزعترى، علاء الدين: التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، مرجع سابق.

1. يمكن اعتبار سنة 1940م هي بداية انطلاق العمل المصرفي الإسلامي الحديث ففي ذلك العام تم في ماليزيا إنشاء صناديق للادخار تعمل بدون فوائد، وبعدها بعشر سنوات أي عام 1950 بدأت في باكستان خطوات إعداد ووضع تقنيات من أجل التمويلات التي تراعي التعاليم الإسلامية، حيث ظهرت إلى الوجود فكرة المصارف الإسلامية بلا فائدة على أسس إسلامية في إحدى المناطق الريفية في الباكستان في أواخر الخمسينات، ثم انتشرت بعد ذلك إلى العالم الإسلامي<sup>1</sup>.

2. بدأت هذه المحاولة في مصر بمدينة (ميت غمر) عام 1963، حيث افتتح فيها أول مصرف ادخار محلي للعمل بأسس تتفق مع الشريعة الإسلامية فقد تم إنشاء وحدات مصرفية في كل قرية، أو حي لتجميع مدخرات الناس تحت إشراف المؤسسة العامة للادخار، وتوظيفها في خدمة احتياجاتهم في منطقتهم ولكن تعطلت هذه التجربة وتوقفت نهائيا سنة 1967م بسبب الإشاعات المغرضة التي أشيعت ضدها بعد أن حققت نجاحا دام أربعة أعوام من العمل<sup>2</sup>.

3. في العام 1966 قررت جامعة (أم درمان) تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بمشاركة نخبة من العلماء منهم : محمد عبد الله العربي، وكامل الباقر، وعبد العزيز النجار، فخرج هؤلاء من خلال التدريس بمشروع (مصرف بلا فوائد) لإنشائه في (أم درمان)، وقدم المشروع إلى المصرف المركزي السوداني لدراسته وتنفيذه، ولكن حالت ظروف دون تنفيذه<sup>3</sup>.

4. في عام 1971م صدر القانون رقم 66 والذي تم بموجبه إنشاء مصرف ناصر الاجتماعي، الذي يعد أول مصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو إعطاء، وقد كانت طبيعة معاملات هذا المصرف النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى كون هدفه الرئيسي يتمثل بتحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع المصري ويتكون من ثلاث إدارات رئيسية هي<sup>4</sup>:

1- الإدارة العامة للزكاة.

2- الإدارة العامة للتأمين التعاوني والمعاشات.

3- الإدارة العامة للقروض.

وكانت مصادر إيرادات هذا المصرف من الاعتمادات الواردة من الحكومة المصرية ومن المصارف القومية من الحكومات الإسلامية والعربية ومن زكاة المال المحصلة من المسلمين ولقد ساهم المصرف بدور طيب في مجال التنمية الاجتماعية.

<sup>1</sup> عاشور، يوسف حسين (2002): مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مطبعة الرنتيسي، فلسطين، ص 6.

<sup>2</sup> شيخون، محمد (2002): المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، ص 349.

<sup>3</sup> ارشيد، محمد عبد الكريم أحمد (2001): شامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن، ص 12-13.

<sup>4</sup> موقع المصارف الإسلامية على شبكة (الإنترنت): [www.bltagi.com/manaheg\\_elmasaref.htm](http://www.bltagi.com/manaheg_elmasaref.htm)

5. وفي عام 1975 م قامت محاولتان رسميتان للمصرف الإسلامي هما: البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ويهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبنك دبي الإسلامي الذي أسس بموجب مرسوم حكومة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وينص نظامه الأساسي على أن جميع أعمال المصرف تقوم على أساس الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

6. وفي عام 1977 م تأسست ثلاثة مصارف إسلامية، هي: بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، وتم في هذه المرحلة تشكيل الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي يهدف إلى دعم الروابط بين المصارف الإسلامية، وتوثيق أواصر التعاون بينها، والتنسيق بين أنشطتها، وتأكيد طابعها الإسلامي؛ تحقيقاً لمصالحها، ودعمها لأهدافها في تحقيق قواعد ونظم المعاملات الإسلامية<sup>2</sup>.

7. ثم بدأت المصارف الإسلامية بالانتشار في مختلف البلاد الإسلامية والعربية، حيث بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم وفقاً لآخر إحصائية صادرة عن المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عام 2004 م ( 284 ) مصرفاً إسلامياً؛ يصل حجم أعمالها إلى أكثر من ( 261 ) مليار دولار، بالإضافة إلى أكثر من ( 310 ) مصرف تقليدية لها نوافذ إسلامية؛ تقدم عمليات مصرفية إسلامية بحجم أعمال يصل إلى أكثر من ( 200 ) مليار دولار<sup>3</sup>.

ويقدر الخبراء معدل النمو في قطاع المصارف الإسلامية بنحو (15-20%) سنوياً.

#### ❖ أسس عمل المصارف الإسلامية:

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين<sup>4</sup>:

##### 1- قاعدة الغنم بالغرم:

ويقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر)، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماماً كما يستفيد من الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار.

<sup>1</sup> شبير، محمد (1999): المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، عمان، الأردن، ص 257.

<sup>2</sup> شبير، محمد (1999): المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 258.

<sup>3</sup> موقع إيلاف على شبكة (الإنترنت): [www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2005/9/89666.htm](http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2005/9/89666.htm)

<sup>4</sup> آمال، لعمش (2012): دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 5-6.

## 2- قاعدة الخراج بالضمان:

ويقصد بها أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وهذا إنما يعني أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تبعة الخسارة إن وقعت.

وكمثال على ذلك؛ فإن العميل الذي يحصل على قرض من المصرف الإسلامي يصبح ضامناً له باعتباره المالك الجديد لهذا المال، ويتوجب عليه رد مثله، وفي المقابل يستحق الأرباح التي يمكن أن تتولد عن استثمار هذا القرض، دون أن يكون للمصرف الحق في مطالبته بجزء من هذه الأرباح.

تعتبر القاعدتين السابقتين أساس قيام المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لأن المال وحده لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينتج مالاً في شكل عوائد وأرباح إلا إذا كان هناك عمل ومشاركة

وتحمل للمخاطر بجميع أنواعها، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعاليمه وضوابطه؛ فلا يمكن لها أن تعطي أو تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر، ولا أن تضمن لنفسها أو لأحد عملائها جزءاً من العوائد، لأن ذلك منافٍ لطبيعة عملها وللأساس الذي قامت عليه.

## 3- أهمية ومزايا وأهداف المصارف الإسلامية:

### ❖ أهمية المصارف الإسلامية:

تعد المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس، لأنها تحفظ الأموال، وتحركها، وتنميها، وتسهّل تداولها، وتخطط في استثمارها. ولا ينكر الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار<sup>1</sup>.

وتعتبر المصارف في إطار التشريع الإسلامي في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع مسلم يرفض الربا والاستغلال، ويطبق شريعة الله ويحكم بها؛ وذلك لما لهذه المصارف من وظائف أساسية تتمثل في تيسير التبادل والمعاملات، وزيادة الإنتاج، وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية بما يرفع الحرج عن المسلمين.

ومن هنا أدرك العلماء والفقهاء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي، ولكن بوسائل مشروعة.

<sup>1</sup> الزعري، علاء الدين: التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، مرجع سابق.

وتعد المصارف الإسلامية ثمرة من ثمار الصحوة الإسلامية التي عمت أرجاء الوطن الإسلامي، وخاصة أن البلاد العربية الإسلامية جربت كل الحلول الغربية واتضح لها عدم ملائمتها. وتسعى المصارف الإسلامية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في جميع الدول العربية والإسلامية، وحتى العالمية. وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى ما يلي<sup>1</sup>:

1. تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
  2. إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
  3. تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.
- ويرى الباحث أنه وبالإضافة للعناصر المشار إليها أعلاه والمتعلقة بأهمية المصارف الإسلامية يمكن التعبير عن أهمية المصارف الإسلامية فيما يلي:
4. تساهم المصارف الإسلامية في تطهير كافة المعاملات من آفة الربا وعواقبه الوخيمة وويلاته المفسدة للأخلاق والمحطمة للاقتصاد.
  5. تساهم المصارف الإسلامية في إرساء قواعد العدل والمساواة في المغنم والمغارم وفي تعميم المصلحة والفائدة في أكبر عدد ممكن من المواطنين .

#### ❖ مزايا الأعمال المصرفية الإسلامية:

- تمتاز المصارف الإسلامية بخصائص وميزات تميزها عن غيرها من المصارف، أهمها ما يلي<sup>2</sup>:
- (1) تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية، وذلك يحقق الانسجام بين العقيدة والشريعة، والدين والدنيا، والإيمان والمعاملات والسلوك، فيشعر المؤمن بالراحة النفسية، والطمأنينة الذاتية.
  - (2) تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.
  - (3) النشاط الاجتماعي والثقافي ومراعاة القيم والأخلاق، فمثلا: تحرص المصارف الإسلامية على التعامل مع أصحاب المهن الصغيرة، والحرف الفردية، وصغار التجار بنفس الحرص على التعامل مع كبار التجار.
  - (4) تقديم مجموعة من الخدمات لا تقدمها المصارف التقليدية، كالقرض الحسن وصندوق الزكاة.

<sup>1</sup> صوان، محمود حسن (2001): أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 92.

<sup>2</sup> شبير، محمد (1999): المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 365-367.

5) خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية- بالإضافة إلى الرقابات المالية والإدارية والمصرفية - ، وهذه الرقابة تنفرد بها المصارف الإسلامية ولا نجد لها مثيلاً في المصارف التقليدية، وبدون الرقابة الشرعية تصبح المصارف الإسلامية كبقية المصارف التقليدية في العالم وليس لها ما يميزها عن غيرها .

ولهذا يمكن القول أنه وبالإضافة للعناصر المشار إليها أعلاه والمتعلقة بمميزات المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف فإنه يمكن التعبير عن بعض هذه المميزات فيما يلي:

- يجوز للمصارف الإسلامية ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية وهذه الأمور تحظر على الأنواع الأخرى من المصارف.

- لا يتسم دور المصرف الإسلامي بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً في حين أن المؤسسات المصرفية الأخرى تكون بمثابة الوسيطة بين المدخرين / المودعين والمستثمرين.

#### ❖ أهداف المصارف الإسلامية:

يمكن تحديد أهداف المصارف الإسلامية فيما يلي<sup>1</sup>:

##### أ) أهداف شرعية:

وتتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المال والاقتصاد، وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وإبراز دور العمل الإنساني والجهد البشري باعتباره عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة، والالتزام في كل ذلك بتعاليم الإسلام وتوجيهاته وذلك باتباع أوامره واجتناب نواهيه، والتمسك بكل القيم الروحية والأخلاقية التي دعت إليها الشرائع السماوية.

##### ب) أهداف اجتماعية:

وتتمثل في المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل فيها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمزج بينهما وعدم الفصل بين الجانب الاجتماعي والجانب المادي، ويأتي على رأس هذا الهدف إحياء فريضة الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع التزاماً بمراعاة حق الله في المال الذي نحن مستخلفون فيه.

##### ت) أهداف اقتصادية:

وتتمثل في:

- توطين أموال أفراد ومؤسسات دول العالم الإسلامي.

<sup>1</sup> جبر، هشام (2001): إدارة المصارف الإسلامية (أصولها العلمية والعملية)، الطبعة الأولى، منشورات البنك الإسلامي العربي، عمان، الأردن، ص 73.

- تيسير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين دول العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي؛
- إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه ومصلحته ويحقق له التنمية المنشودة.

#### ث) الهدف التنموي:

تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الضوابط العامة للنقد وتخصيص الموارد في إطار المعايير الشرعية، ذلك أن طبيعة عمل هذه المصارف تقتضي تحول رأس المال وفوائضه إلى رأس مال منتج من خلال نظام المشاركة الذي يعمل على القضاء على تضارب المصالح بين رأس المال والإنتاج والحد من الموارد الاقتصادية والبشرية المعطلة.

ج) أهداف أخرى<sup>1</sup>:

- العمل على تنمية الوعي الادخاري، وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز، وذلك بإيجاد فرص وصيغ للاستثمار تتناسب مع الأفراد والمؤسسات المختلفة.
- إيجاد التنسيق والتعاون والتكامل بين الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع الإسلامي.
- السعي إلى تنمية القيم العقائدية وتنشيط المبادئ السلوكية الإسلامية لدى العاملين والمتعاملين مع المصرف الإسلامي، وذلك لتطهير هذا النشاط الاقتصادي الحيوي من الفساد.
- ويرى الباحث أنه وبالإضافة للعناصر المشار إليها أعلاه والمتعلقة بأهداف المصارف الإسلامية فإنه يمكن التعبير عن بعض الأهداف الأخرى فيما يلي:
- العمل على إخراج الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية لدول الغرب ومحاولة تحقيق التكامل الاقتصادي والتعامل فيما بينها.
- تحقيق الأمن والأمان في الأموال والأنفس ، لان عنصر الثقة والاطمئنان هو من ابرز العناصر الدافعة إلى إخراج الأموال من مخبئها.

<sup>1</sup> أبو شادي، محمد إبراهيم (2000): البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 6.

## المبحث الثاني: خدمات المصارف الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها:

### 1- وظائف وخدمات المصارف الإسلامية:

تمارس المصارف الإسلامية وظائفها وتقدم خدماتها بالاستفادة من أبواب المعاملات في الفقه الإسلامي، والاستفادة من التجارب العملية للمصارف التقليدية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، ثم باستقراء الأحكام الفقهية في الجوانب المستحدثة والجديدة من المعاملات المصرفية عن طريق الاجتهاد والاستنباط<sup>1</sup>.

ويمكن إجمال الوظائف والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية فيما يلي<sup>2</sup>:

#### أ) قبول الودائع:

تعتبر الودائع أهم مصادر الأموال لأي مصرف، وهناك نوعان من الودائع في المصارف الإسلامية، هما:

- الودائع الائتمانية (غير الاستثمارية): وهي الأموال التي يودعها أصحابها في المصرف على شكل أمانة؛ بغرض حفظها أو لأغراض التعامل اليومي والتجاري، وليس لغرض الاستثمار.
  - الودائع الاستثمارية: وهي الأموال التي يودعها أصحابها في المصرف بغرض الاستثمار، حيث يقوم المصرف باستثمار هذه الأموال بطرق شرعية، والعقد الموقع بين المودع والمصرف هو عقد مضاربة تشترك فيه الأموال في الأرباح والخسائر.
- والودائع الاستثمارية قد تكون حالة (تحت الطلب)، أو مؤجلة لأجل معلومة، قصيرة أو متوسطة أو طويلة، وقد تكون عامة في جميع أوجه الاستثمار، أو مخصصة في استثمار معين، وتكون حصة الأرباح مختلفة بحسب كل نوع.

#### ب) التمويل:

ومن أهم صيغ التمويل التي تمارسها المصارف الإسلامية، ما يلي:

- المضاربة: حيث يقدم المصرف المال، والعميل يقدم العمل، وتوزع الأرباح حسب الاتفاق والخسارة على المصرف.
- والفرق بين القرض ذو الفائدة والمضاربة، أن القرض ذو الفائدة يحدد له فائدة تبعا للمبلغ والزمن، أما المضاربة فالربح الفعلي يقسم بين صاحب المال والعامل بنسبة متفق عليها، والخسارة على رأس المال وحده، ويخسر العامل عمله.
- المrabحة للأمر بالشراء: وتسمى أيضا المrabحة المركبة، وهي بيع المؤسسة إلى عميلها (الأمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح، المrabحة)

<sup>1</sup> الزعتري، علاء الدين: التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> شيوخون، محمد (2002): المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 85.

في الوعد، وتسمى المراجعة المصرفية لتمييزها عن المراجعة العادية، وتقترن المراجعة المصرفية بتأجيل الثمن، مع أن هذا التأجيل ليس من لوازمها، فهناك مراجعة حالة أيضا، وحينئذ يقتصر البائع على الربح الأصلي دون مقابل الأجل<sup>1</sup>.

وهذه المراجعة تتكون من خمسة عناصر، هي:

- طلب شراء مقدم من العميل إلى المصرف يحدد فيه نوع السلعة المطلوبة ومواصفاتها.
- وعد من العميل بشراء السلعة بعد تملك المصرف لها، يقابله وعد من المصرف ببيع السلعة المطلوبة للأمر بالشراء.
- اتفاق مسبق على الثمن والربح.
- شراء السلعة نقدا من قبل المصرف.
- بيع السلعة من قبل المصرف إلى الأمر بالشراء.
- البيع التأجيلي: ويسمى الإجارة المنتهية بالتمليك، وهي إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المستأجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها، ويتم تحديد طريقة تمليك العين للمستأجر بوثيقة مستقلة عن عقد الإجارة، ويكون بإحدى الطرق التالية:
- وعد بالبيع بثمن رمزي، أو بثمن حقيقي، أو بتعجيل أجرة المدة الباقية، أو بسعر السوق.
- وعد بالهبة.
- عقد هبة معلق على شرط سداد الأقساط.

#### (ت) الاستثمار:

تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الأموال بأساليب عدة، أهمها:

- شراء الأوراق المالية.
- الاتجار بالذهب.
- الاتجار بالفضة والعملات.
- الاتجار بالسلع.
- شريطة ان تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

#### (ث) تقديم خدمات مصرفية متنوعة:

- تقدم المصارف الإسلامية معظم الخدمات المصرفية التقليدية التي تقدمها المصارف العادية، مثل:
- الحوالات المصرفية،
  - تحصيل الشيكات،
  - فتح الاعتمادات المستندية،

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2005): المعايير الشرعية، البحرين، ص 139.

- إصدار الكفالات،
- تأجير الصناديق الحديدية،.....إلخ.
- (ج) تقديم خدمات اجتماعية وثقافية وتعليمية:
- وتتجلى الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية للمصارف الإسلامية في أمور كثيرة، منها<sup>1</sup>:
- الوقوف إلى جانب المتعاملين معها: حيث تسعى لمساعدتهم في عثراتهم، وعدم رفع الدعوى عليهم لمجرد تعثرهم في دفع الأقساط المستحقة، والصبر عليهم للوصول معهم إلى حلول تضمن استمرار المتعاملين في نشاطهم، مع ضمان حقوق المودعين، تطبيقاً لقوله سبحانه وتعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} <sup>2</sup>.
- القرض الحسن: وذلك لمساعدة المحتاجين في تدبير أمور حياتهم بدون فوائد ؛ لغايات إنسانية، كالزواج، والعلاج، والديون، والكوارث، وحوادث الوفيات، وغيرها، تطبيقاً لقوله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ} <sup>3</sup>.
- صندوق الزكاة: تساهم الزكاة في الحياة الاجتماعية، وتعمل على محو الفقر، والتقليل من مخاطره، وفتح فرص العمل؛ لذلك أنشأت معظم المصارف الإسلامية في داخلها صندوقاً للزكاة، وجعلته منفصلاً في إدارته وحساباته عن المصرف، ووضعت للصندوق لائحة تشرف على تنفيذها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية داخل المصرف.
- الخدمات الثقافية والتعليمية: كإنشاء المعاهد وإصدار المجلات العلمية، ومن الأمثلة على ذلك: قيام البنك الإسلامي للتنمية بإنشاء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وإصدار بنك دبي الإسلامي مجلة الاقتصاد الإسلامي الشهرية، كما تقوم المصارف الإسلامية بعقد المؤتمرات العلمية والمشاركة فيها، ومساعدة الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي.
- ويرى الباحث أنه وبالإضافة للعناصر المشار إليها أعلاه والمتعلقة بوظائف المصارف الإسلامية فإنه يمكن التعبير عن بعض الأهداف الأخرى فيما يلي:
- القيام بالاستثمار أو المشاركة أو المضاربة في كافة المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والعقارية.
- القيام بكافة دراسات الجدوى الاقتصادية للتعرف على جدوى الفرص الاستثمارية المتاحة للمصرف وللغير.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة بالمجتمع.
- مساعدة اليتامى والمساكين والمحتاجين.

<sup>1</sup> ارشيد، محمد عبد الكريم أحمد (2001): الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 325.

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية 280.

<sup>3</sup> سورة الحديد، الآية 11.

## 2- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

تعتمد المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى على الموارد المالية في تأدية مختلف الأنشطة، وتتنوع مصادر هذه الأموال ويختلف حجمها النسبي لدى المصرف وكما يلي:

### المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية:

تتمثل المصادر الداخلية في حقوق الملكية، المخصصات، بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى.

#### أ) حقوق الملكية:

يقصد بحقوق الملكية الموارد المالية التي يمتلكها المصرف والمتاحة للاستثمار، وتتضمن العناصر التالية<sup>1</sup>:

- رأس المال: ويتمثل في تلك القيم المدفوعة من قبل ملاك المصرف وليس المتعهد بها على عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة للمصارف التقليدية حيث يمكن لرأس المال المدفوع أن يكون أقل من رأس المال المصرح به، على أن يبقى ذلك الجزء ديناً على بعض الشركاء.
- الأحتياطيات: وهي مبالغ تُقتطع من صافي الربح الذي يعود للمساهمين في المصرف الإسلامي فقط، ولا يتم اقتطاعها من أرباح المودعين، وهذا بالنظر إلى كون أن الاحتياطيات هدفها تقوية

المركز المالي للمصرف وهي من حق المساهمين، لذلك فإن الأمر يتطلب الفصل أولاً بين الإيرادات التي تخص المساهمين وتلك التي تخص المودعين.

- الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح المقتطعة من أرباح المساهمين قبل توزيعها.

#### ب) المخصصات<sup>2</sup>:

تعد المخصصات مبالغ مقتطعة من مجمل الإيرادات لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه لا يكون معلوم المقدار أو وقت الحدوث بدقة، وتُحْمَل المخصصات على الإيراد مثل المصروفات والخسائر سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

ولا تعد المخصصات حقاً من حقوق الملكية لأنها تمثل تكلفة أو إنفاقاً لم تصرف بعد، فإذا ما أُتيح توظيفها عند الحاجة إليها فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين.

<sup>1</sup> الشعراوي، عايد فضل (2007): المصارف الإسلامية: دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص112.

<sup>2</sup> المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2008): الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، ص 117.

## ت) المصادر الأخرى<sup>1</sup>:

هناك موارد أخرى تتاح للمصارف الإسلامية ذات مصادر داخلية مثل: القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء؛ ك غطاء اعتماد مستندي، أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة، مخصص اهتلاكات الأصول الثابتة. المصادر الخارجية للأموال:

### المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية:

إضافة إلى الموارد الداخلية السابقة الذكر فإن المصرف الإسلامي بحاجة إلى موارد خارجية لتغطية نشاطه والتي تتمثل في<sup>2</sup>:

#### أ) الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب):

تُفتح هذه الحسابات للأشخاص الذي يرغبون في إيداع أموالهم لدى المصرف الإسلامي بغرض حفظها وتسيير معاملاتهم التجارية، وتكون قابلة للسحب في أي وقت دون أن يكون لهم الحق في أي عائد، ويعتبر المصرف ضامناً لهذه الودائع ولا يأخذها كأمانة يحتفظ بعينها لترد إلى أصحابها عند الطلب وإنما يستخدمها في أعماله ويلتزم برد مثلها، وبذلك فهي بمثابة قروض من قبل المودعين للمصرف، وتسميتها بالوديعة لا يغير من طبيعتها من أنها قرض والقرض في الإسلام هو القرض الحسن.

تعدّ الأرباح المحققة من تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظراً لأن المصرف ضامن لرد هذه الودائع، ولا يتحمل المودعين أي مخاطر نتيجة تشغيل واستثمار تلك الأموال وإنما تقع على المصرف وذلك تطبيق للقاعدة الشرعية الخراج بالضمان.

#### ب) حسابات التوفير:

يقوم المصرف الإسلامي بفتح هذا النوع من الحسابات للأشخاص الراغبين في الاحتفاظ بجزء من الدخل لفترة من الزمن للتمكن بعدها من تحقيق أغراض ادخارها سواء كان شراء سلعة أو مقابلة التزام أو غير ذلك، ولا يتمثل دافع الإيداع في الحصول على الربح، وهي ودائع صغيرة غالباً، ويعرض المصرف الإسلامي على المودع ثلاث اختيارات بموجب هذا النوع من الحسابات، وهي<sup>3</sup>:

- أن يودع أمواله في حساب استثمار بالمشاركة في الأرباح؛

- أن يودع جزءاً من أمواله في حساب استثمار ويترك جزءاً آخر للسحب منه وفقاً لاحتياجاته،

<sup>1</sup> الزعتري، علاء الدين (2006): المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يُعرف عنها، دار غار حراء، دمشق، سورية، ص 115

<sup>2</sup> ناصر، ليमान (2002): تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، ص238.

<sup>3</sup> قادري محمد الطاهر، جعيد البشير (2011): عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي الأول: ملتقى الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ص23-24/5/2001، ص11.

- أن يودع أمواله بدون أرباح مع ضمان أصلها فتصبح وديعة تحت الطلب.

(ت) حسابات الاستثمار:

وهي الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح من خلال قيام المصرف بتوظيفها واستثمارها، سواء بصورة منفردة أو مشتركة.

وتنقسم الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى نوعين هما<sup>1</sup>:

- حسابات الاستثمارات المطلقة: (العامة): يقوم المودع فيها بتفويض المصرف باستثمار أمواله في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية.

- حسابات الاستثمار المقيدة (المخصصة): حيث يقوم المودع باختيار مشروع معين من المشاريع التي يقوم بها المصرف لاستثمار أمواله.

ويقبل المصرف الإسلامي الودائع الاستثمارية على أحد الشكلين<sup>2</sup>:

- إما بصورة مضاربة، ليكون الربح إذا تحقق مشتركاً بنسبة تحدد في اتفاقية فتح الحساب، وإذا حدثت خسارة فيتحملها المودع وحده والمصرف يكون قد خسر جهده.

- وإما بصورة وكالة من العميل للمصرف بأجر محدد يتقاضاه المصرف مهما كانت النتائج، على ألا يكون تعد أو تقصير، أما العميل فله كل الربح إذا تحقق كما تقع عليه الخسارة.

### 3- استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف الأموال باستخدام مختلف أساليب التمويل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الحقيقي، والتي سيتم تناول أهمها فيما يلي:

#### أولاً: صيغ البيوع (صيغ الهامش المعلوم):

وهنا يمارس المصرف دور التاجر، وتقسم إلى<sup>3</sup>:

#### التمويل بالمrabحة:

يعد بيع المrabحة أداة تمويل على المدى القصير، حيث يستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصاً بالأفراد أم المؤسسات.

<sup>1</sup> الشيخ، سمير رمضان (2011): المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور، مقال متاح على الموقع <http://iefpedia.com>

<sup>2</sup> الشيخ، سمير رمضان (2011): المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور، مرجع سابق.

<sup>3</sup> العيادي، أحمد صبحي (2010): أدوات الاستثمار الإسلامية: البيوع- القروض- الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، ص54.

(أ) مفهوم المراجعة:

بيع المراجعة هو بيع السلعة بالثمن الذي اشترت به وزيادة ربح معلوم، وهو من بيوع الأمانة، بحيث تنقسم البيوع إلى بيوع مساومة لا يُشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة وبيوع أمانة يُشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة<sup>1</sup>.

(ب) أنواع التمويل بالمراجعة<sup>2</sup>:

تمارس المصارف الإسلامية التمويل بالمراجعة بطريقتين رئيسيتين

- المراجعة العادية: وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً، وهي مثل البيوع التي يقوم جميع التجار في العادة، إذ يشترون السلع ثم يبيعونها لمن يرغب مراجعة.
  - المراجعة للأمر بالشراء: وهي التي يقوم فيها المصرف بشراء سلعة معينة وبمواصفات محددة بناءً على طلب العميل، وعلى أساس وعد منه بشرائها من المصرف مراجعة.
- والفرق الأساسي بين هذا النوع والمراجعة العادية يكمن في ملكية البائع، أي المصرف، للسلعة المباعة وقت التفاوض، حيث يُشترط الامتلاك في البيع الأول، في حين أن المصرف لا يمتلك السلعة في النوع الثاني من بيوع المراجعة وقت التفاوض.

#### 🚩 التمويل بالسلم:

(أ) مفهوم السلم:

وهو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل

فالسلم عقد بيع يقوم على تسليم ثمن السلعة ( رأس مال السلم ) من المشتري (رب السلم أو المسلم) عند إبرام العقد على أن يتم تسليم السلعة ( المسلم فيه) من قبل البائع (المسلم اليه) في أجل معلوم، بحيث تكون وفق المواصفات المحددة<sup>3</sup>.

(ب) أنواع السلم<sup>4</sup>:

- السلم العادي: حيث يقوم المصرف بتمويل عاجل وحصوله على السلعة في وقت أجل.
- السلم الموازي: يقوم بموجبه المصرف بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم المصرف بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام

<sup>1</sup> المصري، رفيق يونس (2005): فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، سورية، ص 167.

<sup>2</sup> سمحان، حسين محمد، ومبارك، موسى عمر (2009): محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص 73.

<sup>3</sup> الوادي، محمود حسين، وحسين، محمد سمحان (2008): المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص 198.

<sup>4</sup> بورقية، شوقي (2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 22.

في عقدين منفصلين، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

### **التمويل بالاستصناع:**

توفر هذه الصيغة تمويلاً متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة، حيث تطبقها المصارف الإسلامية لتغطية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية.<sup>1</sup>

الاستصناع اصطلاحاً هو عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع. وبالتالي يمكن تعريف الاستصناع على أنه عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع) بحيث يقوم الثاني بناءً على طلب الأول بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع) أو الحصول عليها عند أجل التسليم، على أن تكون مادة أو تكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداد حلاً أو مقسطاً أو مؤجلاً.

ب) أنواع التمويل بالاستصناع<sup>2</sup>:

يمكن أن يتم التمويل بالاستصناع وفقاً للصيغتين الآتيتين:

- الاستصناع العادي: يتولى المصرف صناعة السلعة محل العقد بنفسه.
- الاستصناع الموازي: إذا لم يشترط العميل أي المستصنع على المصرف (الصانع) أن يصنع بنفسه، يمكن للمصرف أن ينشئ عقد استصناع ثانياً بغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول، ويعرف هذا العقد الثاني بالاستصناع الموازي.
- والعقد الموازي وإن كان في جوهره تنفيذاً لعقد الاستصناع الأول إلا أن:
  - المصرف بصفته صانعاً في العقد الأول سيكون مسؤولاً عن تنفيذ المشروع للمستصنع في العقد الأول كما لو لم يكن العقد الموازي موجوداً، وعليه فإن أي خلل أو تقصير في التنفيذ بموجب العقد الموازي يسأل عنه المصرف كما لو كان هو المنفذ؛
  - الصانع في العقد الموازي يكون مسؤولاً لدى المصرف وليست له صلة قانونية مباشرة بالمستصنع، أي العميل، في العقد الأول.
  - إن مسؤولية المصرف بصفته صانعاً في العقد الأول وتحمله لكافة المسؤوليات الناجمة عن أي إخلال بالوصف، وما يترتب على ذلك من ضمان هي التي تبرر له أخذ الربح الذي يحصل عليه من هذه المعاملة.

<sup>1</sup> الوادي، محمود حسين، وحسين، محمد سمحان (2008): المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 191.

<sup>2</sup> الشمري، صادق راشد (2009): إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، ص 71.

وعليه يمكن للمصارف الإسلامية أن تخدم قطاع الصناعة في البلد الذي تعمل فيه عن طريق صيغة الاستصناع باعتباره نشاط اقتصادي مفيد للصانع والمستصنع والمجتمع ويعتبر كأسلوب للتمويل المصرفي الإسلامي.

### **التمويل بالإجارة:**

أ) مفهوم الإجارة<sup>1</sup>:

تشير الإجارة إلى العقد الذي يتم بموجبه تملك منفعة أصل معلوم من قبل مالكة لطرف آخر مقابل عوض ولمدة معلومة.

فهو اتفاق تعاقدى بين طرفين يمنح بمقتضاه المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجر معلومة تدفع حسب الاتفاق.

ب) أنواع الإجارة:

تصنف عقود الإجارة إلى<sup>2</sup>:

- الإجارة التشغيلية: وهي التي لا يسبقها وعد بالتمليك، وتقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن يتم إعادة الأصل لمالكه (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإجارة، ليتمكن من إعادة تأجيره لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك.

- الإجارة المنتهية بالتمليك: وفيها يتم تملك منفعة الأصل خلال مدة الإجارة للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة الإجارة.

وهي تختلف عن الإجارة التشغيلية من حيث اقتناء المصرف للأصل المؤجر، حيث أنه يقتنيها بناءً على طلب العملاء باستئجار أصل ما بقصد تملكه في النهاية، في حين الأصل في الإجارة التشغيلية قد يكون في ملك المصرف قبل طلب العميل إبرام عقد الإجارة.

إن الإجارة المنتهية بالتمليك تشمل الحالات التالية، مع شرط الفصل بين عقد الإجارة والعقد الذي

يتم به التملك<sup>3</sup>:

- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة: حيث يتم تملك الأصل في نهاية مدة الإجارة بالهبة.

<sup>1</sup> سمحان، حسين محمد، ومبرك، موسى عمر (2009): محاسبة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 237.

<sup>2</sup> سمحان، حسين محمد، ومبرك، موسى عمر (2009): محاسبة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 238.

<sup>3</sup> شتاء، علي أبو الفتوح أحمد (2003): المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مصر، ص 24-26.

- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع بسعر رمزي: يتم في نهاية مدة الإيجار البيع بسعر رمزي يتم التراضي عليه.
- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع بثمن حقيقي (سعر السوق): يتم بيع الأصل بعد انتهاء عقد الإجارة بثمن غير رمزي، أي بسعر حقيقي وهو سعر الأصل في السوق في تاريخ عقد البيع يدفعه المستأجر.
- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع ببقية الأقساط: حيث يسقط عقد الإجارة بالنسبة لبقية المدة بانتقال الملكية إلى المستأجر، ويحدد ثمن البيع بناء على ثمن الأقساط المتبقية.
- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع التدريجي: ويكون البيع تدريجياً تبعاً للأقساط المدفوعة إلى الثمن الإجمالي، بحيث تنتقل ملكية الأصل بالكامل مع انتهاء مدة عقد الإجارة، مع إبرام عقد بيع لكل جزء من الأصل في حينه.

### ثانياً: التمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة:

وهي تقوم على أساس مشاركة العميل في نتائج الأعمال، وتقسم إلى:

#### التمويل بالمشاركة:

(أ) مفهوم المشاركة<sup>1</sup>:

إن المشاركة المصرفية هي صيغة تمويلية يشترك فيها المصرف الإسلامي مع عميل أو أكثر في مشروع معين بقصد الربح.

فالتمويل بالمشاركة يشير إلى أن المصرف يقدم حصة في إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية (صفقة أو مشروع أو برنامج)، على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من المصرف) الحصة المكتملة، بالإضافة إلى قيام هذا الأخير - في الغالب - بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها، فتكون حصته مشتملة على حصة في المال بالإضافة إلى حصة العمل والخبرة والإدارة.

يتفق الطرفان بموجب عقد المشاركة على نسب لتوزيع ناتج النشاط سواء كان ربحاً أو خسارة؛ حيث يحصل العميل على حصة مقابل إدارته للنشاط وقيامه بالأعمال التنفيذية، ويوزع الباقي بنسبة مساهمة كل طرف منهما في التمويل الكلي المقدم. أما في حالة الخسارة، فإنها توزع على أساس نسب المشاركة في التمويل لكل منهما ولا يدخل في ذلك مشاركة الجهد؛ إذ لا يتحمل العميل نصيباً آخر من الخسائر بسبب عمله، حيث يكفي أنه خسر جهده.

(ب) أنواع المشاركة :

<sup>1</sup> جعفر، عبد القادر (2009): ضوابط المشاركة في العمل المصرفي الإسلامي، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسطيف، الجزائر، 20-21/10/2009، ص2.

ويمكن تمييز الأنواع التالية<sup>1</sup>:

- المشاركة قصيرة الأجل: وهي محددة المدة، حيث تتضمن الاتفاق بين الأطراف على توقيت معين للتمويل، فبانتهاؤ المدة أو العملية الممولة، يقوم المصرف والعميل باقتسام الأرباح أو العائد وفقاً للنسب المتفق عليها.

- المشاركة طويلة الأجل: وهي نوعان:

- المشاركة الثابتة برأس مال مشترك: وهي مساهمة المصرف في رأس مال مشروع العميل، تبقى مستمرة مادام المشروع قائماً ومستمراً.
- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: يقوم هذا النوع من المشاركة على تناقص حق المصرف كشريك ممول بجزء من المال بشكل تدريجي يتناسب طردياً مع ما يقوم العميل بسداده إلى المصرف من قيمة التمويل المقدم، حتى تصبح مساهمة المصرف صفراً وامتلاك العميل لكل الموجودات عند نهاية المشاركة.

### **التمويل بالمضاربة:**

(أ) مفهوم المضاربة<sup>2</sup>:

المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين، أحدهما بماله (أي رب المال) والآخر بجهده وخبرته (أي المضارب)، وفيها الغنم بالغرم للاثنتين معاً؛ فالمكسب أو الربح يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، وعند الخسارة يتحمل رب المال (أو المصرف) الخسارة المالية، في حين يتحمل المضارب (أو عميل المصرف) خسارة جهد وعمله بشرط ألا يكون قصر أو خالف ما اشترط عليه رب المال وإذا ثبت العكس فإنه يكون ملزماً بضمان الخسارة أي ردّها. كما قد يتولّى المصرف الإسلامي أعمال المضاربة بنفسه باعتباره صاحب الخبرة والمعرفة، بالاتفاق مع المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال أو أصحاب الودائع لتنفيذ بعض المشروعات الإنتاجية أو الخدمية.

(ب) أنواع المضاربة<sup>3</sup>:

للمضاربة أنواع مختلفة يمكن تمييز منها ما يلي:

#### **من حيث عدد الشركاء:**

- المضاربة الثنائية أو الخاصة: لهذا النوع من المضاربة طرفان، أحدهما يقدم المال، والآخر يقدم العمل والجهد والإدارة.

<sup>1</sup> الخضيرى، محسن أحمد (1995): البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 128-130.

<sup>2</sup> صوان، محمود حسن (2001): أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، 135-136.

<sup>3</sup> صوان، محمود حسن (2001): أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص 136-137.

- المضاربة الجماعية: وتسمى أيضا " المضاربة المشتركة متعددة الأطراف"، وتدل على تعدد الأطراف المشتركة في المضاربة من ناحيتي أرباب المال وأرباب الخبرة والعمل.

#### من حيث الشروط:

- الضاربة المطلقة: وهي التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

- المضاربة المقيدة: وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعاً يقيد بها العمل في إطارها.

#### ❖ صيغ شبيهة بالمضاربة:

- المساقاة: هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بنسبة متفق عليها، ويستخدم المصرف الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فيقوم بتوفير المال وأدوات السقي اللازمة، وبإمكانية وضع أجير يقوم بالعمل، ويقتسم الناتج مع صاحب الأرض. ولقد أجاز الفقهاء هذه الصيغة لأنها عقد شركة بين المال والعمل قياسا على المضاربة<sup>1</sup>.

- المزارعة: وتعرف بأنها عبارة عن دفع أرض من مالكاها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض والعامل عليها، ولقد أجمع الفقهاء أيضا على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياسا على المضاربة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بورقية، شوقي (2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 30.

<sup>2</sup> بورقية، شوقي (2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 30-31.

**المبحث الثالث: الصعوبات وواقع ومتطلبات الاستثمار والتحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية:**

#### **1- العوامل التي ساعدت على انتشار المصارف الإسلامية:**

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت المصارف الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي<sup>1</sup>:

1. ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية 0
  2. القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل 0
  3. أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛
  4. وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1,3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم 0
  5. زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات والحكومات.
- ويرى الباحث أنه وبالإضافة للعناصر المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالعوامل التي ساعدت على إنتشار المصارف الإسلامية فإنه يمكن التعبير عن بعض هذه العوامل الأخرى فيما يلي:
- الحماسة والإرادة المتوفرة على مختلف المستويات الشعبية والرسمية لإبراز فكرة المصارف الإسلامية وبروزها الى حيز الوجود.
  - توافر الأرضية الفكرية الأساسية والمتمثلة في آداب الشريعة الإسلامية في فقه البيوع والمعاملات، والذي استطاع - رغم فارق الزمن الهائل - أن يسعف التجربة بالأسس الشرعية اللازمة لبداية العمل، مما يثبت صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان.

<sup>1</sup> الشيببي، عبد الباسط: البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني www.arabsgate.com ، تاريخ

2006/09/23.

## ❖ فلسفة عمل المصارف الإسلامية:

تقوم فلسفة عمل المصارف الإسلامية على عدد من القواعد والأسس من أهمها<sup>1</sup>:

1. منع التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو إعطاءً<sup>0</sup>
2. مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة بالربح والخسارة<sup>0</sup>
3. مبدأ أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها، وأن هذا الاستثمار يكون معرضاً للمخاطر، وفي ضوء ذلك فإن نتيجة الاستثمار قد تكون ربحاً أو خسارة<sup>0</sup>
4. التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مشاركة، مضاربة، مباحة، بيع السلم، وغيرها من صيغ التمويل برفع شعار العمل أساس الكسب<sup>0</sup>
5. توجيه المدخرات إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>0</sup>
6. ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وأن للمصرف الإسلامي دور في تحقيق هذه التنمية.

بناءً على ذلك فإن أساس عمل المصرف الإسلامي يقوم على عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، لقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَکُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِکُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } البقرة 278-279.

كما يلتزم في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية، وبالتالي يلتزم بعدم الاستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة، وتوجيه ما لديه من موارد مالية إلى أفضل استخدامات ممكنة بما يحقق مصلحة المجتمع، هذا بالإضافة إلى قيام المصرف الإسلامي بممارسة الأعمال الاستثمارية والتجارية مباشرة على عكس ما هو مسموح للمصارف التقليدية القيام به، حيث يحذر عليها غالباً ممارسة الأعمال التجارية.

إن الإقتصاد الحديث يعتبر النقود سلعة كباقي السلع وهو ما أثر على اقتصاديات بعض الدول من خلال المضاربة في أسعار عملاتها، فلا يمكننا أن نعتبرها سلعة في حد ذاتها لأن النقود لا تولد نقود بذاتها فهي وسيط للتبادل ومقياس لقيم الأشياء<sup>2</sup>،

أما نظام الفائدة في المعاملات التجارية فقد رفضه العديد من الإقتصاديين الغربيين فقد ذكر هارود في كتابه "نحو ديناميكية اقتصادية" أن "الفائدة ظاهرة غير صحيحة تسربت إلى عقول الغافلين فأصبحت وكأنها الحقيقة التي لا مفر منها والملجأ الذي لا بد منه في المجالات الاقتصادية"، أما

<sup>1</sup> أبو عبيد، أحمد: المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني [www.arabsgate.com](http://www.arabsgate.com) ، تاريخ 2006/09/23.

<sup>2</sup> عبد العزيز، محمد (1988): المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 346.

أوليفيه جسكار دستان المدير العام للبنك الفرنسي للتجارة الخارجية فيقول "إن مجتمعاتنا مريضة بالتقلبات الاقتصادية الحادة، فهي تعيش فوق امكانياتها، ففي ظل ظروف تنعدم فيها العدالة أخفق النظامين المسيطران- الرأسمالية و الإشتراكية- في تقديم الحلول للمشاكل المطروحة و سيتم تهديم هذين النظامين إما بالصراع القائم أو بالرفض لعقائدهما<sup>1</sup>.

أما الصناعة المالية الإسلامية فترتكز على مبادئ عمل لا تقيم للنقد تكلفة أكثر من ناتج استخدامه وترفع معدل الإدخار ولا تهدر الموارد وتقيم تطابقا واضحا بين النشاطين الاقتصادي والمالي، وتحقق ربطا بين البعد التمويلي والبعد التنموي وتوازنا بين المنفعة الجزئية والكلية<sup>2</sup>.

## 2- الصعوبات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية:

تواجه المصارف الإسلامية صعوبات وتحديات ومشاكل كثيرة، منها ما هو داخلي يتعلق بالمصارف الإسلامية نفسها، ومنها ما هو خارجي.

أما فيما يتعلق بالصعوبات الداخلية فيمكن التعبير عنها فيما يلي:

1. عدم وجود موظفين مؤهلين ومتخصصين في الجانبين الشرعي والمصرفي معا بشكل كاف؛ مما اضطر المصارف الإسلامية للاستعانة بالعاملين المدربين في المصارف التقليدية، من أجل تكوين جهازها الإداري والتنفيذي.

وقد حظي العاملون القادمون من المصارف التقليدية بمراكز قيادية في كثير من المصارف الإسلامية، كرئاسة مجلس الإدارة، والإدارة العامة، ورئاسة الأقسام<sup>3</sup>.

2. اختلاف الفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في حكم النشاط المصرفي الواحد؛ بسبب تعدد المصارف الإسلامية.

فقد يحدث أن تصدر هيئة الرقابة الشرعية في إحدى المصارف الإسلامية فتوى في حكم أحد الأنشطة المصرفية، ويصدر عن هيئة رقابة شرعية في مصرف آخر فتوى مختلفة تماما عن الفتوى السابقة، في نفس هذا النشاط، فتضارب تطبيقاتها للحلول الشرعية، وهذا يؤدي إلى إحداث بلبلة فكرية لدى جمهور العاملين في هذه المصارف والمتعاملين معها، وتعتبر هذه المشكلة من المشاكل التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية<sup>4</sup>.

3. انعدام السوق المالي الإسلامي، وضعف التعاون الإسلامي بشكل عام.

1 بوجلال، محمد (1990): البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 31-32.

2 شمبر، توفيق (2003): واقع الصناعة المالية الإسلامية، آفاق نموها، إتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 284، ص 15.

3 الهيتي، عبد الرزاق رحيم (1998): المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الاردن، ص 6.

4 البعللي، عبد الحميد محمود (1991): الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ص 211.

ويعرف السوق المالي بشكل عام بأنه: ( المكان أو الجو الذي تتلاقى فيه قوى العرض والطلب على السيولة النقدية بنوعيتها: النقدي البحت، والأوراق المالية المختلفة).

وتعتبر الأسواق المالية الوسيلة لنقل هذه السيولة من المدخرين إلى المستثمرين ورجال الأعمال<sup>1</sup>. ويرى الباحث أن هناك بعض المشاكل والتحديات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية بالإضافة للعناصر السابقة ما يلي:

- مشكلة تطوير المنتجات: حيث أن المصارف الإسلامية قد ركزت عملها في الثلاثين عاماً الماضية على أدوات المداينة كالمرابحة والتورق فقط، وبعدت تماماً عن صيغة المشاركات والتي تمثل جوهر عملها سواء كان بين المودعين والمصرف أو المصرف والمستثمرين.
- بناء الهيكل التنظيمي (إدارة الائتمان): والذي يشابه إلى حد كبير إدارة الائتمان في المصارف التقليدية دون وجود ترجمة لنشاط المصرف الإسلامي والذي يتطلب وجود قطاعات متخصصة كقطاع المشاركات، وقطاع السلم وغيرها من القطاعات المتخصصة الأخرى.

### 3- الصعوبات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالصعوبات الخارجية فيمكن التعبير عنها فيما يلي:

1. النظرة التقليدية لهذه المصارف وعدم التفريق بينها وبين المصارف التقليدية: نتيجة لتأثر الكثير من أبناء الأمة الإسلامية بالغزو الثقافي والفكري الغربي، مما ساعد على ترسيخ أسلوب التعامل المصرفي التقليدي<sup>2</sup>.
2. المناخ التشريعي والاقتصادي والرقابي غير الملائم: إن المناخ الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية في كثير من البلاد هو مناخ مناسب للمصارف التقليدية فالتشريعات المالية والاقتصادية وأجهزة الرقابة الموجودة فيها صنعت خصيصاً لتلك المصارف لا للمصارف الإسلامية<sup>3</sup>.
3. ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية: تعاني المصارف الإسلامية من ضعف الهياكل الإنتاجية في معظم البلدان التي توجد فيها، كما تعاني من ضيق الأسواق وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه البلدان، وكثرة التقلبات في السياسة المالية والنقدية فيها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> شابرا، محمد عمر، وطارق الله خان (2000): الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ص 118.

<sup>2</sup> الهيتي، عبد الرزاق رحيم (1998): المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 678.

<sup>3</sup> البعلي، عبد الحميد محمود (1991): الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 197.

<sup>4</sup> الهيتي، عبد الرزاق رحيم (1998): المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 691.

#### 4. العولمة:

من التحديات الضخمة التي تواجه المصارف الإسلامية تزايد الاتجاه نحو عولمة المال والاقتصاد، وتحرير تدفقات التجارة والأموال، وهذا يعنى تدويل الأسواق القطرية وزيادة المنافسة ليس فقط مع المصارف التقليدية المحلية وإنما منافسة شديدة وشرسة مع المصارف العالمية التي ستنقل بخدماتها ورؤوس أموالها داخل الدول الإسلامية بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وفتح تجارة الخدمات مع حلول عام 2010 م، ولاشك أن هذه المصارف العالمية تتمتع بإمكانات مالية وتقنية كبيرة.

كما تواجه المصارف الإسلامية تحد آخر مرتبط بالعولمة وهو التطور الكبير في تقنيات الاتصال والمعلوماتية وشبكة الإنترنت، فهذه الشبكة مكنت المصارف من مختلف أنحاء العالم من نقل خدماتها المصرفية إلى بيوت ومكاتب العملاء في مختلف الأنحاء دون أن تنقل مبانيها إلى مختلف البلدان وهذا ما سهل من انتقال الأموال بين نقطة وأخرى في العالم في ثوان معدودة<sup>0</sup> الأمر الذي فرض مسؤولية كبيرة على عاتق المصارف الإسلامية من ضرورة وجودها بشكل نشط وفعال على هذه الشبكة<sup>1</sup>.

#### 5. الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب) بعد أحداث ( 11 ) ايلول ( 2001 م):

يعد قطاع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً في العالم من جراء التداعيات السلبية لأحداث ( 11 ) ايلول لا سيما بعدما تعرض لحملات تشكيك واتهامات تدعي تورطه في تمويل أنشطة ما يسمى بالإرهاب وغسيل الأموال الأمر الذي يضع مستقبل العمل المصرفي الإسلامي أمام تحديات بالغة الخطورة.

وتستهدف الحملة الدولية على المصارف الإسلامية – كما تزعم – تجفيف منابع المالية لشبكات الإرهاب الدولي التي تتخذ من المصارف الإسلامية ملاذاً آمناً لها، ولذلك فقد تم إعداد قوائم ولوائح اتهام لعدد من المصارف والمؤسسات المالية بذريعة علاقتها بالإرهاب، لكن الحملة الآن تتصاعد لتشمل جميع المصارف الإسلامية بدون تمييز وذلك تزامناً مع اتساع دائرة الاشتباه ووضع منظمات وجمعيات خيرية وأفراد وحركات مقاومة على قائمة الإرهاب<sup>2</sup>.

ويرى الباحث أن من المشكلات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية بالإضافة للعناصر السابقة ما يلي:

– تقديم المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي.

<sup>1</sup> فياض، عطية السيد، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، شبكة الانترنت، [www.kantakji.org/fiqh/Files/Banks/GlobalBanking.htm](http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Banks/GlobalBanking.htm)

<sup>2</sup> فياض، عطية السيد، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، شبكة الانترنت.

- معايير الحكم على أداء المصرف الإسلامي، والتي تخضع لذات المعايير فيما يخص عمل المصارف التقليدية.

- رقابة المصرف المركزي على المصارف الإسلامية بطريقة مشابهة لاسلوب الرقابة على المصارف التقليدية مع استخدام نفس المؤشرات والآلية للرقابة على المصارف الإسلامية دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل المصارف الإسلامية المختلفة عن المصارف التقليدية.

### ❖ المآخذ على المصارف الإسلامية:

من الأخذ على المصارف الإسلامية ما يلي:

1. التركيز على الاستثمارات قصيرة المدى، كالمراوحة تحديداً، وبيع وشراء العملات والمعادن وتمويل الاستيراد والتصدير بدلاً من التركيز على المشاريع الانتاجية طويلة الأجل.

فالإسراف في صيغة المراوحة على حساب الصيغ التمويلية الشرعية الأخرى له عواقب غير محمودة، وذلك لأن المجال الرئيسي لبيع المراوحة هو القطاع التجاري وبالتحديد التجارة الخارجية أكثر من التجارة المحلية، وفي مجال التصدير وهذا الأمر سيؤدي لاحقاً إلى تنشيط الاستيراد وبالتالي سيؤدي بصورة غير مباشرة إلى إلحاق الخلل بالميزان التجاري للدول المستوردة التي تعمل بها المصارف الإسلامية<sup>1</sup>.

2. عدم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في التمويل: حيث يفترض أن تقوم المصارف الإسلامية بالتركيز على تمويل الإنتاج وليس الاستهلاك، وأن تسهم في استثمار الأموال في الأسواق الوطنية، وليس المساهمة في انسياب الأموال الوطنية إلى أسواق المال العالمية، وأن تقوم بتمويل المشاريع التنموية لصغار الحرفيين والمهنيين ورجال الأعمال لتطويرهم ورفع مستواهم بما يقرب الفوارق بين الطبقات، وأن تساهم وتشجع على إنشاء المشاريع المستجدة التي يحتاجها المجتمع والتي تسهم في حل مشكلة البطالة عن طريق تملك من لا يملك وتشغيل القوى المعطلة من جميع فئات المجتمع<sup>2</sup>.

3. ضيق مجال التعاون ما بين المصارف الإسلامية، ليس هذا فحسب بل يؤخذ على المصارف الإسلامية توجهها لاقامة علاقات مصرفية مع المصارف التقليدية وغالباً ما تخضع هذه العلاقات لاصول العمل المصرفي التقليدي<sup>3</sup>.

4. عدم الالتزام بالضوابط الشرعية من قبل العاملين في المصارف الإسلامية والقائمين عليها، فالمصارف الإسلامية ليست مجرد مؤسسات تجارية أو استثمارية هدفها الربح فقط، وإنما هي

<sup>1</sup> الرفاعي، فادي محمد (2004): المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 195.

<sup>2</sup> الحصين، صالح بن عبد الرحمن: الهيئات الشرعية الواقع وطريق التحول لمستقبل أفضل. <http://www.taiba.org/article-view.php?id>

<sup>3</sup> الهيتي، عبد الرزاق رحيم (1998): المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 682.

- في المقام الأول – مؤسسات صاحبة رسالة، وإن لم يكن العاملون بها متمثلين لهذه الرسالة التي تضطلع بها هذه المصارف لتحقيقها، ومتفاعلين مع أهدافها، وتتوافر فيهم الرغبة في العمل بالطرق الإسلامية، وثقتهم في العمل المصرفي الإسلامي فضلا عن كفاءتهم العلمية والعملية ويحسن انتقاؤهم لهذا العمل فلن تستطيع تلك المصارف الوصول إلى أغراضها أو تحقيق غاياتها. حيث يلاحظ وجود خلل في شأن الالتزام بالضوابط الشرعية من بعض العاملين في المصارف الإسلامية يشوهون صورتها ويروجون حولها الشائعات فضلا عن قيامهم بكثير من التجاوزات الشرعية في إبرامهم للمعاملات مع العملاء، فكثير منهم لا يظهر لهم فرق بين معاملات المصارف الإسلامية وبين المعاملات التي تقوم بها المصارف التقليدية<sup>1</sup>.

5. قصور المصارف الإسلامية في المجال التسويقي والإعلامي، وعدم قيامها بحملات توعية لتعريف الجمهور بخدماتها المصرفية المبنية على أسس شرعية، واختلافها الجذري عما يجري عليه العمل في المصارف التقليدية، حيث يزعم الكثيرون عدم وجود فوارق أساسية بين طريقة العمل في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية، خاصة بالنسبة لبيع المrabحة، حيث يزعم هؤلاء انه ليس هناك أي فرق بينه وبين القرض ذو الفائدة الذي تقدمه المصارف التقليدية، مما دفع كثير من العملاء إلى التعامل مع المصارف التقليدية وعدم التعامل مع المصارف الإسلامية، مقتنعا بتلك الذرائع<sup>2</sup>.

ويرى الباحث أن من المآخذ على المصارف الإسلامية بالإضافة للعناصر السابقة ما يلي:

- الإفراط في الحصول على الضمانات والكفالات من العملاء وهذا يسبب تعجيزاً لهم.
- ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة بالعروض البديلة من المصارف التقليدية .
- تأثير بعض العاملين بالمصارف الإسلامية بفكر الانتماء التقليدي عند التعامل مع بعض هذه الصيغ .

<sup>1</sup> فياض، عطية السيد، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> الهيتي، عبد الرزاق رحيم (1998): المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 689.

## ❖ عوامل نجاح المصارف الإسلامية.

بالرغم من وجود المآخذ على المصارف الإسلامية يمكن القول بأن هذه المصارف قد أصبحت واقعا حيا وجد ليبقى وينمو، ولكن ما ينبغي عمله هو ضبطها وتصحيح مسارها فيما يحتاج التصحيح، وفيما يلي أستعرض لأهم العوامل والأسباب التي تساعد على نجاح المصارف الإسلامية<sup>1</sup>:

1. الضبط الشرعي الصحيح لمعاملات المصارف الإسلامية، وذلك بمراعاة أحكام وقواعد ومقاصد وأهداف الشريعة الإسلامية .
  2. تطوير الأداء، وذلك بالأخذ بأحدث الأساليب وأنجح الوسائل الاستثمارية والعمل على ابتكار أدوات وصيغ استثمارية جديدة.
  3. أيمان العنصر البشري في هذه المصارف برسالتها الأساسية وذلك بالتدريب والتثقيف الشرعي المستمر ليكونوا أداة ضبط ومساعدة لأعضاء الرقابة الشرعية عند أداء عملهم.
  4. توعية وتعريف الجمهور بالخدمات المصرفية الشرعية، وتوضيح الفرق بينها وبين الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية، وبيان التناقض في الأهداف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
  5. العمل على إنشاء سوق مالي يضم جميع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، حتى تتمكن هذه المصارف والمؤسسات من التوسع في استثماراتها بالشكل الذي يساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي لبلدان العالم الإسلامي.
  6. التعاون والتنسيق فيما بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي.
  7. العمل على إقامة شركات استثمارية ومؤسسات اقتصادية إسلامية بجوار المصارف الإسلامية القائمة لمساعدتها على توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات.
- ويرى الباحث أن من عوامل نجاح المصارف الإسلامية بالإضافة للعناصر السابقة ما يلي:
- بذل إدارة المصارف الإسلامية الجهود الكبيرة من أجل الانتشار جغرافيا واجتماعيا، من أجل أن تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.
  - تحقيق الأرباح والتي تنعكس في صورة أرباح موزعة علي المودعين وعلي المساهمين، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.

<sup>1</sup> فياض، عطية السيد: الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، مرجع سابق.

#### 4- واقع ومتطلبات الاستثمار في المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية:

##### ❖ المصارف الإسلامية في سورية:

تعد تجربة المصارف الخاصة في سورية تجربة حديثة العهد، إذ بدأت عقب صدور القانون رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية<sup>1</sup>، إذ أسس أول مصرف خاص فيها في عام 2003، تبع ذلك إنشاء العديد من المصارف الخاصة التقليدية، حتى زاد عددها إلى الآن على 14 مصرفاً.

كما بدأت تجربة المصارف الإسلامية في سورية بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005<sup>2</sup>، وتعتمد هذه المصارف في عملها على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى إقامة التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

كان السماح بإنشاء هذه المصارف، بنوعها الإسلامية والتقليدية، نقلة نوعية أنهت احتكار الدولة للعمل المصرفي، بعد أن كانت المصارف كلّها في سورية هي مصارف حكومية، ويمكن أن يتجلى دور المصارف الإسلامية في الاقتصاد من خلال القيام بتعبئة المدخرات المحلية الموجودة خارج نطاق العمل المصرفي، لأسباب دينية، وتوظيفها في قنوات استثمارية مفيدة للفرد والمجتمع، ومن ثم توفير التمويل اللازم للاستثمار غير المباشر لأفراد المجتمع، ممن ليس لديهم القدرة المالية على الاستثمار المباشر، فضلاً عن قيام هذه المصارف باستثمارات مباشرة من قبلها، ومن ثم الإسهام في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

وفيما يأتي دراسة لواقع المصارف الإسلامية في سورية لمعرفة مدى تحقيقها لدورها التنموي في الاقتصاد الوطني<sup>3</sup>:

حدد المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005، الذي سمح بموجبه بإحداث المصارف الإسلامية في سورية، رأسمال المصرف بما لا يقل عن 5/ مليارات ل.س، توزع على أسهم اسمية لا تقل قيمة السهم الواحد عن 500/ ل.س، وعلى ألا يقل رأس المال المدفوع عند التأسيس عن 50% من رأس المال المصرح به، بحيث يستكمل دفع رأس المال خلال 3/ سنوات من بداية مزاولة المصرف لنشاطه.

عدلَ هذا المرسوم بالقانون رقم 3/ لعام 2010، بحيث لا يقل حجم رأس مال المصرف الإسلامي عن 15/ مليار ل.س<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> القانون رقم 28 لعام 2011 بأسم قانون المصارف الخاصة في سورية.

<sup>2</sup> المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 بأسم إحداث المصارف الإسلامية.

<sup>3</sup> البقاعي، أنس (2010): تجربة المصارف الإسلامية في سورية، الواقع والمعوقات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30. العدد 1، سورية، ص 704-710.

### ❖ أهم المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

بناء على المرسوم رقم 35 لعام 2005، فقد بلغ عدد المصارف الإسلامية التي رخصت في سورية ثلاثة مصارف وهي : بنك الشام، وبنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك البركة - سورية. أن عدد المصارف الإسلامية العاملة في سورية، وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، بلغ ثلاثة مصارف منتشرة في أراضي سورية عبر ما يزيد عن 42 فرعاً، وبعدد عمال يزيد عن 983 عاملاً<sup>2</sup>.

أما بخصوص توزيع خدمة الفروع المصرفية العاملة في سورية، بشقيها التقليدية والإسلامية، على عدد السكان، تبين أن نسبة تغطية خدمة كل فرع مصرفي قد انخفضت من 0.40% من عدد السكان في عام 2000 إلى 0.19% في نهاية العام 2010 أي انخفضت إلى أقل من نصف مما كانت عليه في عام 2000، الأمر الذي يدل على أن السوق المصرفية السورية ما زالت تبدي استيعاباً لمزيد من المصارف الجديدة، أو لإحداث فروع جديدة لمصارف قائمة. وبالمقارنة بدول أخرى مجاورة، كالبنان والأردن، نجد أن كل فرع مصرفي في الأردن يخدم 11,000 مواطن، وفي لبنان كل 5,000 شخص يخدمهم فرع مصرفي واحد في حين في سورية يخدم كل فرع مصرفي 64,841 فرداً، وهذا كما يبدو عدد مرتفع مقارنة بهذه الدول<sup>3</sup>. أي إن قيام المصارف العاملة في سورية ولاسيما الإسلامية منها التي تشكل فروعها فقط 5% من العدد الإجمالي للفروع المصرفية بتوسيع شبكة فروعها في القطر سيسهم في خدمة عملية التنمية الاقتصادية، وذلك نظراً إلى أهمية القطاع المصرفي، لأن المصارف تعد منشآت استثمارية بحد ذاتها، ولدور هذا القطاع في تمويل الاستثمارات، وفي إيجاد فرص عمل جديدة للحد من البطالة<sup>4</sup>.

### ❖ العلاقة بين المصارف الإسلامية ومصرف سورية المركزي.

أحدثت مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي في سورية قسماً خاصاً للمصارف الإسلامية يهتم بشؤونها ويشرف عليها ويكون صلة الوصل بينها وبين المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف في سورية.

<sup>1</sup> القانون رقم 3 للعام 2010 المتضمن تعديل بعض المواد من القانون رقم 28 لعام 2001 المتعلق بعمل المصارف المرخصة في سورية.

<sup>2</sup> البقاعي، أنس (2010): تجربة المصارف الإسلامية في سورية، الواقع والمعوقات، مرجع سابق، ص 704-710.

<sup>3</sup> الموقع الإلكتروني: [www.syriasteps.com](http://www.syriasteps.com).

<sup>4</sup> هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار السنوي الخامس لعام 2010، ص 11.

كما جاء في المرسوم التشريعي رقم 35/ عام 2005/ في الفقرة 11 منه: تلتزم المصارف الإسلامية بتقديم البيانات المالية إلى مصرف سورية المركزي والتي يمكن تعديلها بموافقة المصرف المركزي لتتوافق مع المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، كما يجب على المصرف الإسلامي الاحتفاظ باحتياطي إجباري لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد ما نسبته تقريباً 10% من متوسط ودائع العملاء.

وجاء في الفقرة الثانية من المادة 15/ بعض أنواع المعاملات التي يمكن أن تنشأ بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية ومنها<sup>1</sup>:

1. أن يفتح حساب للمصرف المركزي لدى المصرف الإسلامي بالليرات السورية أو العملات الأجنبية.

2. أن يفتح المصرف المركزي حساب لديه للمصرف الإسلامي بالليرات السورية أو بالعملات الأجنبية.

3. أن يمنح المصرف المركزي للمصرف الإسلامي تمويلاً قصير ومتوسط الأجل باستخدام أدوات وأساليب تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4. أن يبيع ويشتري من المصارف الإسلامية الأوراق المالية وغيرها من الأدوات التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

5. أن يصدر المصرف المركزي أدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية طبقاً للحدود والشروط التي يقرها مجلس النقد والتسليف ويتم التعامل بها بيعاً وشراء.

#### 5- التحديات (المعوقات) التي تواجه عمل المصارف الإسلامية:

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية، وما أحاط بها من تشكيك في قدرتها على المنافسة، تمكنت هذه التنظيمات القانونية الاقتصادية الاجتماعية الحيوية من أن تثبت مكانتها في القطاع المصرفي المحلي والعالمي وحقت الكثير من النجاحات، ومن بينها انتشار العمل المصرفي الإسلامي في العديد من الدول على المستويين العربي والإسلامي والعالمي، والتوسع في المصارف الإسلامية وقيام المصارف التقليدية بفتح فروع أو مصارف إسلامية، وقيام العديد من الدول بإصدار تشريعات لتحويل نظامها المصرفي إلى الإسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة، ولقد اجتازت المصارف الإسلامية الكثير من المشاكل والمعوقات التي وقفت في طريق نشوئها

<sup>1</sup> المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005.

وانتشارها، الا انه على الرغم من ذلك لا تزال تعاني من مجموعة من التحديات والمشاكل التي تقف في طريق تطورها، من أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

1- كثرة وتشعب الآراء الفقهية: إن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة الآراء بينما الاحكام في المسائل الشرعية متعددة الآراء، وبسبب اعتماد الفكر الاقتصادي الاسلامي على الفتاوى، فقد ظهرت آراء متعددة ومتنوعة، وذلك لوجود هيئة رقابية شرعية في كل مصرف اسلامي، تتكون من مجموعة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ووظيفتها توجيه نشاطات المؤسسة المالية ومراقبتها والاشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

2- حداثة التجربة وضعف الخبرة سواء لدى العاملين في المصرف الإسلامية أو المتعاملين معها، مما قد يؤدي في الكثير من الحالات الى عدم الالتزام بالقيم والاخلاق الإسلامية والقواعد الشرعية.

3- عدم كفاية الحماية القانونية: وتعد هذه المشكلة من أهم وأخطر المشكلات والتحديات التي تقف في طريق تطور المصارف الإسلامية، وتحقيق اهدافها المنشودة.

4- ضعف الامكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة لدى العديد من المصارف الإسلامية، مما يعد بحق تحديا كبيرا امام تطور مسيرة المصارف الإسلامية والنهوض بواقعها العملي في الحياة القانونية والاقتصادية وخصوصا بعدما ظهرت المصارف الالكترونية التي وظفت التقنيات الحديثة في اعمالها المصرفية.

5- تركيز سياسات التمويل في المصارف الإسلامية على المشروعات القصيرة الاجل كالاستثمار السلعي والتأجير التمويلي، وعمليات البيع بالتقسيط والمrabحة، مما ادى ذلك للانحراف في أساليب الاستثمار والتمويل، حيث أن المجمع الفقهي الاسلامي أوصى المصارف الإسلامية بالتوسع بمجالات المضاربة والمشاركة والتقليل من المrabحات والتورق.

6- من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، عدم وجود سوق مالي إسلامي والتي تعد بحق من ضرورات الاستثمار المتميز، حيث تعاني هذه المصارف من عدم امتلاكها لأدوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الاسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل الى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل، وهي-أي المصارف الإسلامية-لا تملك أدوات تمكنها من استقطاب موارد أموال ذات آجال طويلة، حيث أن الأدوات المالية التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير والتي تستحق خلال مدة قصيرة.

7- الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة المصرف المركزي في الدولة حالها حال باقي المصارف التقليدية التي تتعامل بالفوائد ، أخذاً عند منح الإئتمان وعطاءاً عند قبول الودائع،

<sup>1</sup> مطلوب، مصطفى ناطق (2016): معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، الاكاديمية الدولية للمالية والتحكيم، تونس، ص 25.

ولهذا فهي لا ترجع للمصرف المركزي في ذلك بسبب أنه يفرض فائدة على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الاعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

8- مشكلة تأخر المدينين عن السداد وهي تعد من المشكلات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية، وان هذه المشكلة غير موجودة اصلا لدى المصارف التجارية التقليدية لانه كلما تأخر المدين عن السداد فرضت الفوائد عليه وتزداد مع مرور الوقت.

9- مشكلة العولمة وتأثيراتها على عمل المصارف الإسلامية، والعولمة تعني خروج المصرف من اطار التعامل المحلي الى آفاق عالمية وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه الى السوق المحلية الوطنية بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي لارجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل ادائه اكثر فعالية وكفاءة ونشاطا، وإن الاندماج في العولمة يتطلب درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية، وتعتبر المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية المحرك الاساس لظاهرة العولمة، لذا فانحسار المصارف الإسلامية على الصعيد المحلي وانغلاقها عن العالم الخارجي قد يضيع عليها الكثير من المزايا الاستثمارية الضرورية لتطورها فلا بد من وضع المعالجات والامكانيات لتلائم طبيعة المصارف الإسلامية.

10- تواجه المصارف الإسلامية تحديا خطيرا يتمثل في المنافسة المصرفية الكبيرة وخاصة بعد تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية عام 1997

،(GATS) (General Agreement On Trade Related Services) وشملت الاتفاقية على العديد من الخدمات كان من بينها الخدمات المصرفية مما أدى لدخول المصارف عموما في ظل الاتجاه نحو التحرر المالي والمصرفي، وعلى الرغم من المزايا التي جاءت بها هذه الاتفاقية فقد وجد البعض في تطبيقها إزالة للتنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة وخلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمحلية ومنها الإسلامية والتي لا تزال غير مهيأة لمواجهة نظرا لمحدودية إحجامها وضعف إمكانياتها.

1- تواجه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مشكلة في كيفية التعامل مع مقررات لجنة بازل 1 و 2، 3 حيث أبرمت اتفاقية بازل 1 في سنة 1988 متضمنة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، أما بازل 2 فقد أبرمت سنة 2001 ونفذت سنة 2005، وهي تتضمن معيار كفاية رأس المال.

## الفصل الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الرقابية لعمل المصارف الإسلامية:

المبحث الأول: أهمية وأهداف معايير المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية:

- 1- أهمية معايير المحاسبة والمراجعة.
- 2- الهدف من معايير المحاسبة والمراجعة.

المبحث الثاني: الضوابط الرقابية لعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:

- 1- الجهات المستفيدة من التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- 2- الخصائص النوعية للمعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.
- 3- معايير المحاسبة المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: الاستثمارات في المصارف الإسلامية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية:

- 1- مفهوم الاستثمار.
  - 2- معيار المحاسبة الإسلامي رقم 17 " الاستثمارات".
- المقومات البيئية اللازمة لتلبية متطلبات المعيار رقم 17 في سورية :
- 1- المقومات الاقتصادية.
  - 2- المقومات التنظيمية.

## المبحث الأول: أهمية وأهداف معايير المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية:

### 1- أهمية معايير المحاسبة والمراجعة:

تحظى معايير المحاسبة بأهمية بالغة باعتبارها مرجعية أساسية لمواجهة متطلبات الممارسة المحاسبية، وتوفير الحلول للمشكلات التي تواجه المحاسبين الذين يحرصون على مراعاة نصوصها عند أداء مهامهم، كما أن تحديد الجهة المسؤولة عن إصدارها لا يقل أهمية حتى تكون هذه المعايير مقبولة ومطبقة وبالتالي تحقق الأغراض المبررة لوجودها<sup>1</sup>.

تعرف معايير المحاسبة بأنها: نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة، فهي أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الكيان، كما أن المعايير ليست لمجرد الاسترشاد فحسب، وإنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين، لذلك يجب أن تأتي بعد دراسة متأنية لأفضل الممارسات العملية المتاحة في المكان و الزمان<sup>2</sup>.

من هنا يمكن القول بأن المعايير تشكل قواعد محددة تصف كيفية تسجيل، تصنيف، وعرض المعلومة المالية، كما يسمح تطبيقها لمعدي القوائم المالية بإنجاز مهامهم على أكمل وجه، ولمختلف المستخدمين، ضمان أن المعلومة ملائمة وموثوقة.

وعموماً تتكون المعايير المحاسبية باعتبارها تعالج مشاكل محاسبية من ثلاثة أجزاء أساسية كالآتي<sup>3</sup>:

1- وصف مفصل للمشكلة المراد معالجتها.

2- عرض طرق لحل المشكلة.

3- اعتماد حل معين يكون مبرراً.

### 2- الهدف من معايير المحاسبة والمراجعة:

تهدف المحاسبة بشكل عام إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للوحدة الاقتصادية وإيصال نتائج هذا القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستوجب وجود معايير محددة للإيفاء بهذه الوظائف، لذلك تعتبر معايير المحاسبة أولى أدوات التطبيق العملي<sup>4</sup> التي تهيمن على عمل

<sup>1</sup> تومي، بدره (2013): أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والأفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 3.

<sup>2</sup> الشيرازي، عباس (1990): نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص 112.

<sup>3</sup> بلقاوي، أحمد (2009): نظرية المحاسبة، الجزء الأول، ترجمة رياض العبد الله، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص 171.

<sup>4</sup> الشيرازي، عباس (1990): نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 122.

المحاسب، حيث تنبع أهمية وجودها من كونها توفر قواعد أو أحكام تساعد على ممارسة نشاطه، إذ فضلاً عن كون وجودها يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية باعتبار أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري يحكم عملية التطبيق فإن معايير المحاسبة تستخدم أيضاً كأساس للتأكد من تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة لمخرجات الأنظمة المحاسبية، إذ دون وجود هذه المعايير سيكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية<sup>1</sup>، فالاختلافات ستكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الأحداث المالية الأمر الذي يجبر قراء القوائم المالية على تطويع أنفسهم مع ممارسات المحاسبة، والتقرير المالي لكل كيان على حدة ما ينجم عنه صعوبة إن لم يكن إستحالة مقارنة القوائم المالية بين مختلف الكيانات وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات، كذلك قد يستغل المحاسبون غياب معايير تضبط الممارسة المحاسبية في عمليات الغش والتلاعب ما يقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية، الأمر الذي يسهم في تضليل مستخدمي هذه المخرجات<sup>2</sup>.

وبالتالي فوضع معايير للمحاسبة والمراجعة يحقق جملة من الأغراض كالآتي<sup>3</sup>:

- 1- توفير مرجعية محاسبية ورقابية يستند إليها المحاسبون ومراجعي الحسابات عند أداء مهامهم بما يحقق حد التوحيد في مجالات التطبيق العملي، بغية زيادة إمكانية الاعتماد على الأرقام المحاسبية في عقد المقارنات الزمانية والمكانية، وبالتالي زيادة فاعلية التقارير المالية في تقييم واتخاذ القرارات.
- 2- تحقيق العرض الصادق والحد من لجوء الإدارة عند اختيار السياسة المحاسبية إلى بعض الوسائل التي تمارس عن طريقها تأثيراً على كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية وذلك خدمة لأغراضها الذاتية.
- 3- يهدف وضع المعايير، في ظل عدم توافر نظرية متكاملة للمحاسبة، إلى رفع مستوى وجودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية باعتبارها تحدد مدى، وكمية، ونوعية المعلومات المفصح عنها.
- 4- تقليص عدم تماثل المعلومات، فعدالة الاستفادة من المعلومات المالية تتطلب أن يكون الإفصاح متوازناً لكافة الأطراف، وبحيث يحول دون إستفادة البعض دون البعض الآخر، وبالتالي وجود معايير تنظم المهنة المحاسبية سوف يقضي على الطرق غير الرسمية للحصول على المعلومات.

<sup>1</sup> بلقاوي، أحمد (2009): نظرية المحاسبة – الجزء الأول، مرجع سابق، ص17.

<sup>2</sup> أبو زيد، محمد المبروك (2011): المحاسبة الدولية أُنْعَكَاسَاتُهَا عَلَى الدُولِ الْعَرَبِيَّةِ، دار المريخ، الرياض، السعودية، ص 63.

<sup>3</sup> الشيرازي، عباس (1990): نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 135.

5- تحقيق العدالة في توزيع الثروات وفرص الاستثمار فيما بين الأفراد والقطاعات من خلال عدالة توزيع المعلومات المحاسبية، نتيجة وجود معايير تضبط الممارسة المحاسبية ما يثبط محاولات الإدارة المتمثلة في التحكم في كمية المعلومات المفصح عنها في قوائمها المالية باعتبارها منتجة لها.

6- توفير دليل عمل للمحاسبين القانونيين يمكنهم من تعزيز استقلاليتهم عند تدقيق تقارير الوحدة الاقتصادية وتقديم شهادتهم بصدق هذه التقارير.

7- توفير قواعد بيانات للحكومة بشأن مختلف المتغيرات التي تعتبر جوهرية لإدارة الضرائب وتوجيه الوحدات الاقتصادية وتخطيط وتوجيه الاقتصاد.

ويرى الباحث أن من أهداف وضع معايير للمحاسبة والمراجعة إضافة للعناصر السابقة ما يلي:

- توفير الوقت والجهد أثناء إعداد القوائم المالية، من خلال توحيد الإجراءات.
  - تدعم عمليات التبادل النقدي الدولي، مما يساهم في زيادة كفاءة الأسواق المالية.
  - مساعدة الشركات في الحصول على التمويل المالي المناسب.
- وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أنه حتى يتم بلوغ الأهداف المرجوة من المعايير بنجاح ومن أجل ضمان إنتاج معايير محاسبية مناسبة يكون من الضروري على واضعي المعايير إحترام بعض المبادئ الأساسية عند القيام بمهامهم كالآتي<sup>1</sup>:

- 1- ضرورة تناسق معايير المحاسبة المصاغة مع الإطار المفاهيمي وأهداف المعلومة المالية.
- 2- ينبغي أن تتم عملية وضع المعايير من قبل هيئة تتمتع بسلطة وإستقلالية كافيتين لتجنب أي تأثير سياسي.
- 3- تهيئة الكفاءات والموارد المالية الضرورية لإنتاج معايير محاسبية ذات جودة عالية؛
- 4- ينبغي أن تعمل الهيئة المصدرة للمعايير على حماية المصالح العامة وذلك ما ينعكس في المعايير التي تقوم بإصدارها، وأن تكون إجراءات إصدار المعايير مفتوحة وشفافة لضمان مشاركة كل الأطراف المهتمة.
- 5- يجب التفسير بشكل واضح ومفصل للأسباب التي أدت الى قبول أو رفض معيار محاسبي معين، وفي حالة كون المعيار معقد أو يتضمن إجراءات غير مألوفة يصبح من الضروري تقديم أمثلة تطبيقية وأحيانا تقديم حصص إرشادية أو دورات تكوينية.

---

<sup>1</sup> Ross M. Skinner, J.Alex Milburn, Normes Comptables (2003) : Analyses et Concepts, Quebec, Canada, p: 800- 801.

**المبحث الثاني: الضوابط الرقابية لعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:**

**1- الجهات المستفيدة من التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:**

قام مجلس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية بدراسة المتطلبات والاحتياجات وفقا لما هو متعارف عليه في تجربة إعداد المعايير المعروفة في الفكر المحاسبي، وتم بناءً على ذلك تقسيم الجهات المستفيدة من التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الى ثلاث فئات كما يلي<sup>1</sup> :

**الفئة الأولى: مستخدمي القوائم المالية من داخل المصرف:**

تشمل هذه الفئة المسؤولين العاملين في المصرف على اختلاف مستوياتهم، وهم الذين يستطيعون أن يحصلوا على التقارير – بما في ذلك القوائم المالية التي يرغبون فيها – بقرارات إدارية داخلية، ولا يقيدهم في ذلك سوى تقديرهم لمدى الحاجة لها في كلفة إعدادها.

**الفئة الثانية: الجهات ذات السلطة النظامية:**

تشمل الجهات الرقابية ومنها المصارف المركزية، وجهات الجباية ومنها مصالح الزكاة والضرائب وهنا يجب التفرقة في هذا المجال ما بين متطلبات واحتياجات تلك الفئة، إذ إنها تنقسم إلى نوعين رئيسيين:

**النوع الأول : متطلبات إعداد التقارير المالية للمصارف الإسلامية التي تنشر للكافة:**

وينطوي تحت هذا النوع المتطلبات التي تصدرها الجهات الرقابية من قواعد وتعليمات ، أو الجهات المسؤولة عن إعداد معايير المحاسبة في البلدان التي تعمل فيها مصارف إسلامية وتتعلق بإعداد القوائم المالية للكافة، وهنا لابد للمصرف من تطبيقها وإعداد قوائمه المالية بموجبها كحد أدنى لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية التي تنشر للكافة حسب تقدير الجهة التي تعدها. ونظرا إلى أن هذا من مجالات عمل مجلس معايير المحاسبة المالية، فقد راعي المجلس – عند إعداد واعتماد بيان الأهداف، وبيان المفاهيم، ومعيار العرض والإفصاح العام – أن يأخذ في الاعتبار ما يتعلق بالمتطلبات النظامية والمتطلبات المحاسبية التي تصدرها الجهات ذات السلطة النظامية، وتتعلق بإعداد القوائم المالية التي تنشر للكافة، بحيث يتسنى للمصرف تطبيق تلك المتطلبات، ويعرض ويفصح على نحو ملائم لما تتطلبه المعايير المعتمدة من المجلس في القوائم المالية.

<sup>1</sup> الراشد، عبد العزيز، أهداف المحاسبة المالية، مرجع سابق.

## النوع الثاني: متطلبات الرقابة:

تنطوي تحت هذا النوع المتطلبات التي تصدرها أجهزة الرقابة لأغراض الرقابة وغيرها. وهذه تكون أكثر تفصيلاً وتحديداً لأنها موجهة لأغراض معينة، مثل التركيز على جوانب من عمليات المصرف لمعرفة مدى سلامتها وفقاً لما تتطلبه المصارف المركزية عادة، أو معلومات تفصيلية عن عناصر معينة من القوائم المالية لأغراض احتساب الزكاة أو الضريبة مما تتطلبه مصالح الزكاة والضرائب.

### **الفئة الثالثة: المستخدمون الذين ليس لهم سلطة نظامية ولا إدارية مباشرة:**

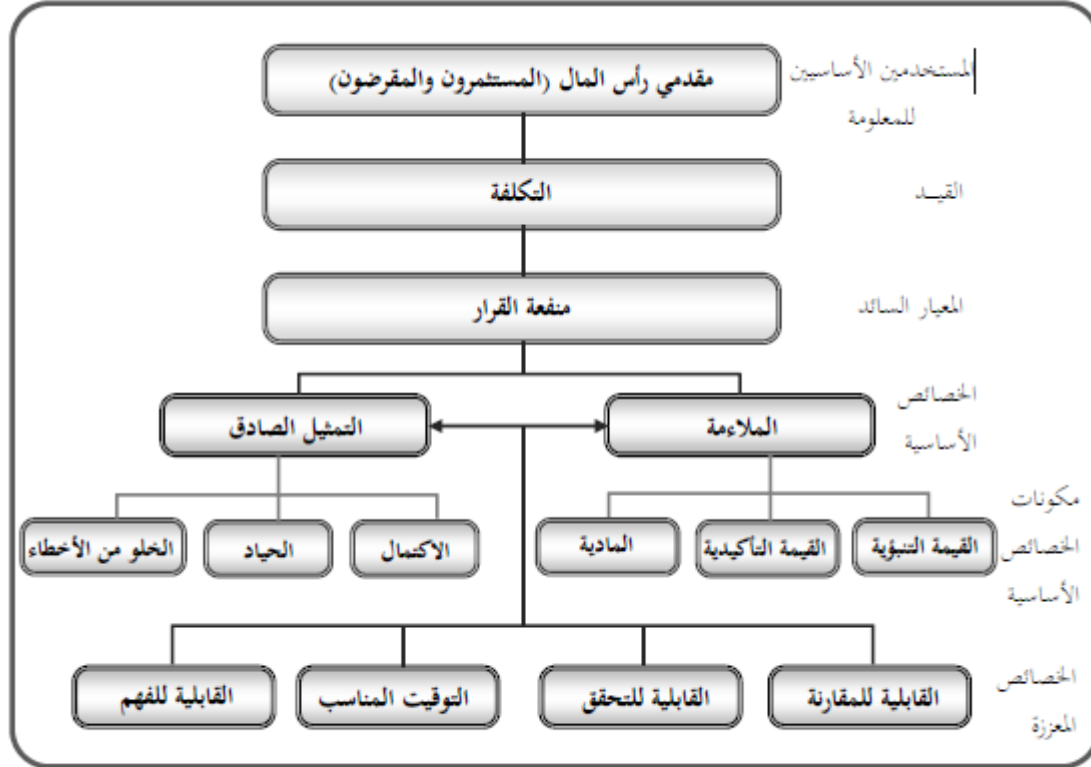
يشمل هؤلاء المساهمين، والمستثمرين الحاليين، والمستثمرين المرتقبين، والمتعاملين مع المصرف بالبيع والشراء أو تبادل الخدمات، والمحللين الماليين، والباحثين، والجهات الحكومية غير ذات السلطة، وتشمل مراكز الدراسات والبحوث، وهذه أكثر الفئات استخداماً للقوائم المالية التي تنشر لأنها المصدر الأساسي للمعلومات التي يحصلون عليها عن المصرف، وليس لهم سلطة نظامية ولا إدارية مباشرة تمكنهم من الحصول على غير ما ينشر فيها من المعلومات.

### **ويتبين مما سبق ما يلي<sup>1</sup>:**

- 1- إن ما يصدره مجلس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية من معايير يلتقي مع ما جاء في النوع الأول من متطلبات الفئة الثانية (الجهات ذات السلطة النظامية) من حيث كونها تتعلق بالقوائم المالية التي تنشر للعموم.
  - 2- إن المجلس يأخذ في الاعتبار عند إعداد المعايير ما يتعلق بالمتطلبات النظامية والمحاسبية التي تصدرها الجهات ذات السلطة النظامية بحيث يتسنى للمصرف تطبيق تلك المتطلبات وأن يعرض ويفصح على نحو ملائم لما تتطلبه المعايير التي يعتمدها المجلس دون مخالفتها.
- ويرى الباحث بأن أكثر الفئات الثلاث استخداماً للقوائم المالية التي تنشر للعموم هي "الفئة الثالثة" لكون القوائم المصدر الرئيس للمعلومات التي يمكنهم الحصول عليها، وليس لهم سلطة نظامية ولا إدارية مباشرة للحصول على غيرها من المعلومات.

<sup>1</sup> الراشد، عبد العزيز، أهداف المحاسبة المالية: مرجع سابق.

2- الخصائص النوعية للمعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية للمصارف الإسلامية:  
تُعتبر المعلومات المالية المتضمنة في القوائم والتقارير المالية أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها متخذو القرارات في تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة على فرص الاستثمار المختلفة،



Source : Donald E. Kieso et al, *Intermediate Accounting*, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, 14th edition, 2012, p: 48.

ولكي يحقق الإفصاح عن المعلومات المالية الأهداف المرجوة منه والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرار، لا بد أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية حيث يعتبر مصطلح الخصائص النوعية من المصطلحات الحديثة نسبياً، وهو يستخدم كمعيار للتمييز بين المعلومات الجيدة (الأكثر منفعة) والمعلومات غير الجيدة (الأقل منفعة)<sup>1</sup>.

وتُعرف الخصائص النوعية على أنها الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم والتقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها<sup>2</sup>.

ولهذا، فإن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية تلك يكمن في استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> وصفي، عبد الفتاح أبو المكارم (2004): دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 376.

<sup>2</sup> أبو نصار، محمد (2008): معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 135.

<sup>3</sup> الشيرازي، عباس (1990): نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 195.

ويقوم مجلس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية بمحاولة تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية، ومن وجهة نظر مؤيدي هذه المعايير فإنه إذا كانت كل الكيانات تتبع نفس مجموعة معايير المحاسبة هذه، فإن القوائم المالية لهذه الكيانات ستوفّر إفصاحات أكثر توحيداً ومعلومات محاسبية أكثر فائدة للمستثمرين ولمختلف المستخدمين<sup>1</sup>.

### التسلسل الهرمي للخصائص النوعية :

وكما يوضحه الشكل السابق، فإن الخصائص النوعية تكون إما خصائص أساسية أو معززة، وهذا اعتماداً على كيفية تأثيرها على القرارات، غير أن توفير معلومات مالية يخضع لقيد التكلفة والتي ينبغي أن لا تتجاوز المنافع منها<sup>2</sup>.

تتمثل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية المفيدة في الملاءمة والتمثيل الصادق<sup>3</sup>. الملاءمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات المتخذة من قبل المستخدمين، وهذا يقتضي توافرها على العناصر التالية:

- القيمة التنبؤية: من خلال مساعدة مستخدمي المعلومة على إجراء التنبؤات حول المستقبل.
- القيمة التأكيدية: من خلال مساعدة المستخدمين على تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة تتعلق بالأداء والمركز المالي.
- المادية: والتي تعني أن حذف معلومة معينة أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة.

التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات مفيدة، فإنه ينبغي ألا تكون ملائمة فقط، وإنما أن تمثل أيضاً بصدق الظاهرة التي ترمي إلى تمثيلها، ويقصد بخاصية "التمثيل الصادق" وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، وتتمثل مكونات هذه الخاصية فيما يلي:

- الإكتمال: وتعني أن تشمل القوائم المالية على كل المعلومات الضرورية واللازمة للتمثيل الصادق، حيث أن أي استبعاد أو حذف من شأنه أن يؤدي إلى معلومة خاطئة أو مضللة، وبالتالي لن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.
- الحياد: تقتضي هذه الخاصية بأن تكون المعلومات خالية من التحيز، بحيث لا يتم إعدادها وعرضها لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومة على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق

<sup>1</sup> Yuan ding, et al (2007): Previous reference , p: 2.

<sup>2</sup> Donald E. Kieso et al (2012): Intermediate Accounting, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, 14th edition, p: 48.

<sup>3</sup> دونالد كيسو، جيرى ويجانت (1999): المحاسبة المتوسطة، ج 1، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، السعودية، ص

غرض أو هدف محدّد، وإنما تكون للاستخدام العام.

- الخلو من الأخطاء: ويعني أنه لا يوجد أخطاء أو إغفالات في وصف الظواهر، وأن العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المقرّر عنها قد تم اختيارها وتطبيقها دون أي أخطاء فيها.

أما بالنسبة للخصائص النوعية المعززة للمعلومات المفيدة فهي تتمثل بما يلي<sup>1</sup>:

**القابلية للمقارنة:** تكون المعلومات المالية أكثر فائدة إذا كان من الممكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة لنفس الكيان في فترات مختلفة، وكذلك بالمعلومات المماثلة لكيانات أخرى في نفس الفترة، وتمكن القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد التشابهات والاختلافات الحقيقية في الأحداث الاقتصادية بين الكيانات.

**القابلية للتحقق:** وتعني هذه الخاصية أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب<sup>2</sup>.  
**التوقيت المناسب:** وتعني أن تكون المعلومات متاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم.

**القابلية للفهم:** تتطلب هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية معروضة في القوائم المالية بوضوح ودقة وبعيدة عن التعقيد والصعوبة، غير أن بعض الظواهر هي معقدة بطبيعتها، ولا يتم فهمها بسهولة، ومع ذلك، لا يجب حجبها بحجة عدم إمكانية فهمها من قبل المستخدمين، حيث أن استبعاد مثل هذه المعلومات من شأنه جعل القوائم المالية غير مكتملة واحتمال أن تكون مضللة.

<sup>1</sup> مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2011): مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ص 11.

<sup>2</sup> تيجاني، بالرفي (2009): دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، 2009/5/15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 7.

### 3- معايير المحاسبة المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية 82 معياراً إلى الآن، ويمكن تصنيف هذه المعايير على النحو التالي<sup>1</sup>:

27 معياراً محاسبياً0

5 معايير مراجعة0

7 معايير ضبط0

معياريين لأخلاقيات العمل0

41 معياراً شرعياً.

أما فيما يتعلق بمعايير المحاسبة المحاسبية الإسلامية فيمكن إيضاحها كما يلي:

- أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية0
- مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية0
- 1- العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية0
- 2- المربحة والمربحة للأمر بالشراء0
- 3- التمويل بالمضاربة0
- 4- التمويل بالمشاركة0
- 5- الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار0
- 6- حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها0
- 7- السلم والسلم الموازي0
- 8- الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك (المعدل)0
- 9- الزكاة0
- 10- الاستصناع والاستصناع الموازي0
- 11- المخصصات والاحتياطيات0
- 12- العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية0
- 13- الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية0
- 14- صناديق الاستثمار0
- 15- المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية0

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ز - ح.

- 16- المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية 0
- 17- الاستثمارات 0
- 18- الخدمات المالية الإسلامية التي تُقدمها المؤسسات المالية التقليدية 0
- 19- الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية 0
- 20- البيع الآجل 0
- 21- الإفصاح عن تحويل الموجودات 0
- 22- التقرير عن القطاعات 0
- 23- توحيد القوائم المالية 0
- 24- الاستثمار في المؤسسات الزميلة 0
- 25- الاستثمار في الصكوك والحصص والأدوات المشابهة.

المبحث الثالث: الاستثمارات في المصارف الإسلامية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية:

#### 6- مفهوم الاستثمار :

##### ❖ ماهية الاستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية وتعتبر هذه العملية بمثابة مجموع نفقات الشراء، وتسخير السلع الضرورية إما لتحسين القدرات الإنتاجية في السلع أو الخدمات أو للتقليل من التكاليف، أو لتحسين ظروف العمل والمعيشة<sup>1</sup>.

ويعرف الاستثمار كذلك بأنه إنفاق يتم من طرف المستثمر بغية تجديد أو تطوير الجهاز الإنتاجي و الذي يفسر انتقال الرأسمال النقدي إلى الرأسمال الإنتاجي<sup>2</sup>. وهو أيضاً يتمثل في استخدام الدخل و تحويله إلى سلع إنتاجية<sup>3</sup>.

ويرى الباحث بأن الاستثمار مصطلحاً اقتصادياً حديث النشأة، ويشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

##### ❖ أهداف وأهمية الاستثمار:

يمكن تلخيص أهمية وأهداف الاستثمار بالنقاط التالية<sup>4</sup>:

2- زيادة الدخل القومي.

3- خلق فرص عمل جديدة.

4- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.

6- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.

7- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.

8- ضمان السيولة اللازمة.

ويرى الباحث بأن من أهداف الاستثمار إضافة للعناصر أعلاه ما يلي:

9- توفير الحماية للمال من انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم؛ حيث إنّ هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق أرباح رأسمالية، وعوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر.

<sup>1</sup> شليبي، إسماعيل عبد الرحيم (1985): أثر البنوك الإسلامية والربوية على التضخم، مجلة الاقتصاد الإسلامي، سورية، ص 45.

<sup>2</sup> رزق، عادل محمد (2004): الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 22.

<sup>3</sup> خلوفي، عبد الكريم (2015): محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015، ص 10.

<sup>4</sup> سنانو، قطب مصطفى (2000): الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، الطبعة 1، دار النفائس، عمان، الاردن، ص 20.

10- توفير الحماية للدخل من الضرائب؛ حيث يسعى الاستثمار إلى إفادة المستثمرين من مزايا الضرائب، والناجمة عن التشريعات المطبقة، خاصة في حال توظيف الأموال في الاستثمارات المرغوبة.

11- تأمين المستقبل، من خلال الاستثمارات المرتبطة بالأفراد الذين وصلوا إلى سن التقاعد؛ حيث يكون هدف الاستثمار هنا هو تأمين المستقبل.

#### ❖ مجالات الاستثمار:

يراد بمجالات الاستثمار ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية.

ويمكن تقسيم مجالات الاستثمار بالاسناد لعدة معايير وكما يلي<sup>1</sup>.

#### أ) المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:

##### 1- الاستثمارات المحلية:

الاستثمارات المحلية وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية... إلخ، وعلى أساس هذا التعريف يتبين بأن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة.

##### 2- الاستثمارات الأجنبية :

الاستثمارات الأجنبية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

#### مزايا الإستثمارات الخارجية وعيوبها<sup>2</sup>:

##### مزاياها الاستثمارات الخارجية:

- 1- توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات الإستثمار.
  - 2- تهيئ للمستثمر مبدأ توزيع المخاطر بشكل أفضل.
  - 3- تتميز بوجود أسواق متنوعة ومتطورة.
  - 4- تتوفر في هذه الأسواق قنوات إيصال فعّالة و نشيطة.
  - 5- تتوفر الخبرات المتخصصة من المحللين والوسطاء الماليين.
- ويرى الباحث بأن من مزايا الاستثمارات الخارجية إضافة للعناصر أعلاه ما يلي:

<sup>1</sup> النميري، خلف بن سليمان بن صالح (2004): شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار الطيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص3.

<sup>2</sup> مطر، محمد مطر (1999): إدارة الإستثمارات – الإطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ص 61.

6- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة،

7- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب.

#### عيوب الاستثمارات الخارجية:

- 1- ارتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بالظروف السياسية.
- 2- قد يكون لها تأثير على الانتماء الوطني للمستثمر لأنه يسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمارها في الوطن.
- 3- احتمال ازدواجية الضرائب.
- 4- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الأجنبية.
- ويرى الباحث بأن من عيوب الاستثمارات الخارجية إضافة للعناصر أعلاه ما يلي:
- 5- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسية سوف يؤدي إلى زيادة في الواردات للدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات.
- 6- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التلوث البيئي الذي يحدث نتيجة لأسباب عديدة منها التزايد السكاني ، التقدم الصناعي ، زيادة درجة التقدم التكنولوجي .

#### **ب) المعيار النوعي لمجالات الاستثمار<sup>1</sup>:**

تنوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية أخرى مالية.

#### 1- الإستثمارات الحقيقية أو الإقتصادية:

يعتبر الإستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب...الخ.

و الأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حدّ ذاته، و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو

على شكل خدمة مثل العقار، أما الأسهم فهي أصول مالية، ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي، و إنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد.

<sup>1</sup> رمضان، زياد (2002): مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ص 39.

و عموماً فإنّ جميع الإستثمارات المتعارف عليها عدا الأوراق المالية، هي استثمارات حقيقية، لذا يطلق عليها البعض مصطلح الاستثمار في غير الأوراق المالية، كما يطلق عليها آخرون مصطلح استثمارات الأعمال والمشروعات.

### خصائص الأصول الحقيقية:

من أهم الخصائص نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

- 1- غير متجانسة وهي بذلك تحتاج إلى الخبرة والمهارة والتخصص للتعامل بها.
  - 2- لها قيمة ذاتية، و لها كيان مادي ملموس.
  - 3- تتمتع بدرجة عالية من الأمان.
  - 4- تحصل المنفعة فيها من خلال استخدامها.
  - 5- الاستثمار بها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.
  - 6- قابليتها للتسويق منخفضة، و لذلك فسيولتها منخفضة.
  - 7- يترتب عليها نفقات النقل والتخزين في حالة السلع، والصيانة في حالة العقار.
- وإذا كان عامل الأمان من أهم مزايا الاستثمار في الأصول الحقيقية، فإن المستثمر فيها يواجه عدة مشاكل أهمها:

- 1- اختلاف درجة المخاطرة للاستثمار بين أصل وآخر، لأن هذه الأصول غير متجانسة.
- 2- بسبب عدم توافر سوق ثانوي فعّال لتداول هذه الأصول.
- 3- يترتب على المستثمر فيها نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبياً (تكاليف النقل، التخزين...)
- 4- يترتب الاستثمار فيها خبرة متخصصة وذات دراية بطبيعة الأصل محل الاستثمار.

### 2- الاستثمار المالي:

و تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند، أو شهادة إيداع...الخ.

و الأصل المالي: يمثل حقاً مالياً لمالكه أو لحامله، ويكون عادة مرفقاً بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

و ما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات فيعتبر نقل ملكية الأصل المالي، حيث يتخلّى البائع عن ملكية لذلك الأصل (سهم، السند...) مقابل حصوله على المقابل، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أيّ منفعة اقتصادية مضافة للنتاج الوطني، لكن هناك

<sup>1</sup> الجمل، جمال جويدار (2002): الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 37-38.

حالات إستثنائية يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، و ذلك في حالات التمويل للمشاريع الجديدة، أو التوسع في النشاط<sup>1</sup>.

### خصائص الاستثمار المالي<sup>2</sup>:

- 1- التجانس الكبير في وحداتها.
  - 2- وجود أسواق متطورة للتعامل بها.
  - 3- تعطي مالکها حق المطالبة بالفائدة أو الربح، عند موعد الإستحقاق في حالة السندات، وعند التصفية في حالة الأسهم.
  - 4- ليس لها كيان مادي ملموس ، فهي لا تحتاج إلى مصاريف نقل و تخزين أو صيانة.
  - 5- يحصل مالکها على منفعتها منها في حالة اقتنائها لها عن طريق جهود الآخرين.
  - 6- تتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها.
- ويرى الباحث أن من خصائص الاستثمار المالي بالاضافة للعناصر أعلاه ما يلي:
- 7- لا يحتاج الاستثمار في الأوراق المالية إلى خبرات متخصصة تتوجب في المستثمر كتلك المطلوب توفرها للمستثمر في الأدوات الأخرى<sup>3</sup>
  - 8- توجد للأوراق المالية أسواق دولية توفر لها مرونة أكبر في تداولها فتزید من درجة سيولة الأموال المستثمرة فيها.

### مزاياها الإستثمارات المالية<sup>3</sup>:

- 1- وجود أسواق منظمة غاية التنظيم للتعامل بالأصول المالية.
  - 2- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة بالأوراق الاستثمارية الأخرى.
  - 3- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة بأدوات الاستثمار الأخرى.
  - 4- التجانس بين وحدات الأصول المالية.
  - 5- وجود وسطاء ماليين متخصصين يقدمون خدماتهم للمستثمرين العاديين مما يجعل المستثمرين قادرين على الحصول على خدمات استثمارية جيدة، دون أن يكونوا خبراء في الموضوع.
- ونظرا للتفوق الواضح للمزايا مقارنة بالعيوب، جعل الأسواق المالية أكثر مجالات الاستثمار استقطابا لأموال المستثمرين أفراداً أو مؤسسات.

<sup>1</sup> مطر، محمد مطر (1999): إدارة الإستثمارات – الإطار النظري و التطبيقات العلمية، مرجع سابق، ص 75.

<sup>2</sup> رمضان، زياد (2002): مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي، مرجع سابق، ص 40.

<sup>3</sup> رمضان، زياد (2002): مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي، مرجع سابق، ص 40.

## ❖ أدوات الإستثمار:

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائل الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر عديدة و متنوعة كما يلي<sup>1</sup>:

### 1- أدوات الإستثمار الحقيقي :

من أصناف الاستثمار الحقيقي: العقار، السلع، المشروعات الاقتصادية.

#### أ- العقار:

تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم الاستثمار فيها بشكلين، أما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن مصرف عقاري مثلاً، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، ويلقي الاستثمار في العقار اهتمام كبير من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي.

#### ب- السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة، تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات)، على غرار بورصات الأوراق المالية، ك بورصة القطن في نيويورك، وأخرى للذهب في لندن، وثالثة للبن في البرازيل، ورابعة للشاي في سيريلانكا...ألخ. يتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية"، وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة و وكيل أو سمسار، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة، و بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

#### ج- المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أدوات الاستثمار الحقيقي ذات الانتشار الواسع، وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري، و صناعي و زراعي، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات وهي تحمل الخصائص التالية:

1- يحقق للمستثمر في المشروعات الاقتصادية عائداً مقبولا مستمراً.

2- توفر قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، ولذا فإن درجة المخاطرة المتعلقة بالمخاطر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير.

3- توفر للمستثمر ميزة الملاءمة، إذ يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله.

4- يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله إما بنفسه، أو بتفويض غيره.

<sup>1</sup> رمضان، زياد (2002): مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي، ص 40.

## د- المعادن النفيسة:

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب و الفضة و البلاتين... من مجالات الاستثمار الحقيقي، وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة، في حين وصل الذهب ذروته في بداية الثمانينات، ثم عاد و انخفض بحدة، خصوصاً عندما تصاعد دور الدولار كميلاد آمن للمستثمرين، وذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور، وتتواجد للمعادن النفيسة أسواق منظمة أهمها: سوق لندن، وسوق هونغ كونغ.

### **2- أدوات الاستثمار المالي:**

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة، حسب معايير مختلفة ومن أهم هذه المعايير معيار الأجل، ومن خلالها يمكن تقسيم الأدوات الاستثمارية إلى آجلين رئيسيين:

#### أ) أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل ويتضمن<sup>1</sup>:

##### **1- القروض تحت الطلب:**

هي قروض تمنحها المصارف لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال، ومن شروطها أن يحقق للمصرف استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء، وعلى المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب المصرف، و لذلك فهي تحمل أسعار متدنية جداً و مدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يوماً أو يومين.

##### **2- أدونات الخزينة:**

هي عبارة عم دين قصير الأجل، أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فيها مثل المصارف وشركات التأمين بخصم عن قيمتها الاسمية بهدف الإقراض للأجل القصير لسد حاجات مالية قصيرة الأجل،

##### **3- الأوراق التجارية:**

هي شبيهة بأدونات الخزينة من جميع الوجوه، ولكنها تختلف عنها بأن الأوراق التجارية هي من إصدار الشركات الضخمة، بدلاً من الحكومة.

##### **4- القبولات:**

ينشأ القبول عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية، والسحب الزمني هو مطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة إلى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمناً للبضاعة، وتقوم مؤسسات مالية عديدة بالاستثمار بهذه القبولات عن طريق شرائها بخصم، والإحتفاظ بها إلى موعد استحقاقها.

<sup>1</sup> الحوراني، ياسر عبد الكريم (2015): أدوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي، مجلة علوم الشريعة والقانون، مجلد 45، عدد 2، ص 208.

## 5- العملات الأجنبية (التعامل الفوري):

تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثلك لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو... و غيرها.

### (ب) أدوات الاستثمار المالي طويل الأجل:

#### 1- الأسهم العادية:

الأسهم العادية تمثل أموال ملكية، يتمتع حاملها بحقوق، حددتها الأعراف وقانون الشركات، وأحسن وصف لها يأتي من خلال التعرف على حقوق حملتها وهي:

- حق الحصول على نصيبه من الأرباح عند توزيعها.
- الحق في الحصول على نصيبه من قيمة موجودات الشركة عند تصفيتها.
- الحق في الحضور في اجتماعات الهيئة العاملة للمساهمين.
- الحق في التصويت في القضايا المطروحة على الهيئة العامة للمساهمين.
- حق نقل الملكية عن طريق البيع و إهدائها أو إرثها.
- حق الأولوية في الاكتتاب عند طرح الشركة لأسهم جديدة.
- حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، إذا كان يملك الحد الأدنى المطلوب في الأسهم.
- حق انتخاب مجلس الإدارة و مساءلتهم.
- الحق في الأرباح المحجوزة.

#### 2- الأسهم الممتازة:

هي أسهم تصدرها الشركات إلى جانب الأسهم العادية، وقد سميت أسهم ممتازة لأنها تختلف عن الأسهم العادية في أن لها حق الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على حقوقها ومن الأسباب التي تدعو إلى إصدار هذا النوع من الأسهم:

- وجود نوع من المستثمرين الذين لا يريدون درجة مخاطرة عالية نسبيا مقارنة مع الأسهم العادية، مثل شركات التأمين والمتعاقدين والأرامل.
- الحصول على عائد إثر استثمار بيع الأسهم الممتازة، بحيث تحقق أرباحا تفوق الأرباح التي ستوزع على حاملها.
- إستعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة.

#### 3- السندات:

السند عبارة عن حصة في قرض تأخذه الشركة المصدرة من الأشخاص والمؤسسات التي تشتري منها هذه السندات، فإصدار السندات يعتبر شكل من أشكال الإقتراض عندما تقوم

الحكومة أو الشركات الضخمة الإقراض من الجمهور، فتبيع الأوراق المالية بقيمة إسمية محددة و بمعدل فائدة معين، وتستحق في فترة زمنية معينة ومحددة.

**ت) أدوات استثمارية أخرى: ومن أشكالها<sup>1</sup>:**

1- صناديق الاستثمار.

2- المحافظ الاستثمارية.

---

<sup>1</sup> هندي، منير ابراهيم (1999): الفكر الحديث في مجال الاستثمار، دار المعاف، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 98،

## 7- معيار المحاسبة الإسلامي رقم 17 " الاستثمارات ":

### ❖ الهدف من المعيار<sup>1</sup>:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الأثبات والقياس والإفصاح المحاسبي عن الصكوك، الأسهم، والعقارات التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية مع بيان أنواعها وخصائصها وضوابطها الشرعية وشروط التعامل بها وتداولها.

### ❖ نطاق المعيار<sup>2</sup>:

يطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسة والتي تشمل الاستثمارات في الصكوك الإسلامية (السندات الإسلامية) والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات في العقارات سواء أكانت رأس المال المستثمر من أموال المؤسسة الذاتية أو من أموال حسابات الاستثمار المطلقة أو كليهما أو من حسابات الاستثمار المقيدة.

### ❖ تصنيف الاستثمارات<sup>3</sup>:

تم تصنيف الاستثمارات في الصكوك الى ما يلي:

- 1- الاستثمارات بغرض المتاجرة.
- 2- الاستثمارات المتاحة للبيع.
- 3- الاستثمارات للإحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وتم تصنيف الاستثمارات في الاسهم الى ما يلي:

- 1- لغرض المتاجرة
- 2- المتاحة للبيع.

وتم تصنيف الاستثمارات في العقارات الى ما يلي:

- 1- لغرض الحصول على إيراد دوري.
- 2- لغرض توقع الزيادة في قيمة العقارات.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 550 – 551 .

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 551-552.

<sup>3</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 551-552.

## ❖ الاستثمارات في الصكوك والاسهم:

### أ- مفهوم الصكوك ومشروعيتها وأهميتها الاقتصادية:

الصكوك لغة جمع صك وهو: وثيقة اعتراف بالمال المقبوض أو نحوه ، أي وثيقة تثبت حقاً في ملك<sup>1</sup>.

والصكوك اصطلاحاً: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاط استثماري معين<sup>2</sup>.

فالصكوك صيغ استثمار تم تطويرها من قبل المتخصصين لكي توفر الجانب التمويلي المهم للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي متنوعة وتناسب معظم أوجه النشاط التجاري والاستثماري.

### ب- مشروعية الصكوك الإسلامية<sup>3</sup>:

لقد أجاز المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك بكافة أنواعها ، والمعياري الشرعي رقم (17) صدر بهذا الخصوص، ومستند جواز ذلك، أن الصك يصدر على أساس عقد من العقود الشرعية، وعليه فإن إصدار أو اقتناء الصكوك على أساس أي منها جائز شرعاً، كما أجازها مجمع بحوث الأدوات المالية الإسلامية التابع لهيئة الأوراق المالية الماليزية.

وقد صدر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي القرار التالي في مشروعية الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها.

### ت- خصائص الصكوك الإسلامية<sup>4</sup>:

- يمثل الصك حصة شائعة في ملكية حقيقية.
- يصدر الصك على أساس عقد شرعي.
- أن تشترك الصكوك في استحقاق الربح بالنسبة المحددة وتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثلها الصك، ويمنع حصول صاحبه على نسبة محددة مسبقاً من قيمته الاسمية أو على مبلغ مقطوع.
- تحمل مخاطر الاستثمار كاملة.

<sup>1</sup> قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي: رقم 30(4/5).

<sup>2</sup> الشعار، محمد نضال (2009): تساؤلات اقتصادية، الطبعة الرابعة، كلية الاقتصاد، حلب، سورية، ص 238.

<sup>3</sup> الحوراني، ياسر عبد الكريم (2015): أدوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي، مرجع سابق ، ص 610.

<sup>4</sup> ملحم، أحمد سلم: مفهوم ومشروعية الصكوك الإسلامية، عن موقع <http://www.drahmadmelhem.com/p/1.html>

- تحمل الأعباء والتبعات المترتبة على ملكية الموجودات الممثلة في الصك، سواء كانت الأعباء مصاريف استثمارية أو هبوطاً في القيمة، أو مصروفات الصيانة، أو اشتراكات التأمين.

### ث- التطبيقات المعاصرة للصكوك الإسلامية<sup>1</sup>:

انطلاقاً من أن الشريعة الإسلامية قادرة على استيعاب المستجدات ومنها الحل لكل ما يطرأ والحكم على كل ما يستجد، وانطلاقاً من أن الصكوك الإسلامية تعتبر ابتكاراً لأداة تمويلية شرعية تستوعب القدرات الاقتصادية الكبيرة فقد تعددت مجالات تطبيق الصكوك ومنها استخدامها كأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية أو في تمويل موارد المصارف الإسلامية أو استثمار فائض سيولتها، وفي أعمار الممتلكات الوقفية، وتمويل المشروعات الحكومية، وإمكانية استخدام هذه الصكوك في الخصخصة المؤقتة شريطة أن يكون عائد هذه الصكوك جميعها ناشئاً عن موجودات تدر الدخل.

### ج- الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية<sup>2</sup>:

تظهر أهمية الصكوك الإسلامية من خلال ما يلي:

- تعد من الأدوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إليها.
- أن وجودها يثري الأسواق المالية الإسلامية لأنها الطرف المكمل للأسهم، الجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية وسهولة.
- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة، وأدوات الدين العام.
- تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي من الناحيتين النظرية والعملية.
- أن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان فهي تواكب المستجدات وتلبي متطلبات كل عصر من خلال إيجاد الحلول والبدائل المشروعة للأدوات والعقود المحرمة.

### ح- مقارنة ما بين الصكوك الإسلامية والأسهم<sup>3</sup>:

يتفق الصك مع السهم بما يلي :

<sup>1</sup> ملحم، أحمد سلم: مفهوم ومشروعية الصكوك الإسلامية، مرجع سابق.  
<sup>2</sup> ردمان محمد عثمان، عبد القوي (2009): الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع للمصارف الإسلامية سورية، ص220.  
<sup>3</sup> الحوراني، ياسر عبد الكريم (2015): أدوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي، مرجع سابق، ص 611.

- إن كلاً من الصك والسهم يمثل أداة ملكية لحصة شائعة؛ أما السهم فهو حصة شائعة في رأس مال شركة ما، وأما الصك فهو حصة شائعة في الأصول من الأعيان والمنافع والخدمات ، وما تؤول إليها من نقود أو ديون أو مجتمعة.
- يستحق مالك السهم حصة من صافي ربح الشركة تتناسب مع مقدار مساهمته في رأس مال، ويستحق مالك الصك حصة من عائد استثمار الأعيان والمنافع والخدمات بمقدار ما يملك من صكوك.

#### ويختلف الصك عن السهم بما يلي :

- يثبت لمالك السهم حق المشاركة في إدارة الشركة عن طريق انتخاب مجلس الإدارة بينما لا يشارك مالكو الصكوك في إدارة الشركة، أي ليس لهم منصب في مجلس الإدارة، ولكن يمكن أن تكون لهم هيئة عامة لمراقبة مصالحهم وحقوقهم.
- أن السهم أداة مشاركة دائمة في الشركة فليس له تاريخ استحقاق ، أما الصك فله تاريخ استحقاق، فقد يكون مشاركة متناقصة أو إجارة منتهية بالتمليك.

#### **خ- أنواع الصكوك الإسلامية<sup>1</sup>:**

- صكوك ملكية الموجودات.
- صكوك ملكية المنافع.
- صكوك السلم.
- صكوك الاستصناع.
- صكوك المراجعة.
- صكوك المشاركة.
- صكوك الشركة.
- صكوك المضاربة.
- صكوك الوكالة بالاستثمار.
- صكوك المزارعة.
- صكوك المساقاة.
- صكوك المغارسة.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2005): المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص 240.

## ❖ المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الصكوك والاسهم<sup>1</sup>:

تعامل الاستثمارات في الصكوك والاسهم كل على حدا بصفتهما محفظة في المعالجات المحاسبية التالية:

- يتم اثبات جميع أنواع الاستثمارات في تاريخ اقتناؤها وتقاس بالتكلفة ، وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الاستثمارات أو القيمة العادلة للمقابل العيني وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

- يتم في نهاية الفترة المالية تقويم الاستثمارات في الصكوك والاسهم المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المتاحة للبيع بقيمتها العادلة، ويقاس مبلغ التغير الناتج عن تقويم تلك الاستثمارات – ان وجد – على أساس الفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة المدرجة) مقارنة بالقيمة العادلة ويعالج الفرق كما يلي:

- يتم في نهاية الفترة المالية إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقويم الاستثمارات في الصكوك والاسهم المحتفظ بها لغرض المتاجرة في قائمة الدخل في بند مكاسب أو خسائر غير محققة من تقويم الاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة.

- يتم في نهاية الفترة المالية اثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقويم الاستثمارات في الصكوك والاسهم المتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة.

- يتم اثبات الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقويم الاستثمارات في الصكوك والاسهم المتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة المركز المالي وذلك الى الحد الذي يسمح به رصيد ذلك الاحتياطي وفي حال تجاوز الخسائر لرصيد الاحتياطي يجب اثبات الخسائر غير المحققة في قائمة الدخل في بند مكاسب أو خسائر غير محققة من تقويم الاستثمارات أما في حالة وجود خسائر غير محققة تم اثباتها في قائمة الدخل في فترة مالية سابقة فإن المكاسب غير المحققة للفترة المالية الحالية يتم اثباتها في قائمة الدخل الى الحد الذي يقابل تلك الخسائر السابقة، وأي فائق من هذه المكاسب يتم ضافته الى احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة المركز المالي.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص

- يتم في نهاية الفترة المالية قياس الصكوك المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بتكلفتها التاريخية، وفي حال وجود تراجع غير مؤقت في قيمة هذه الاستثمارات يتم في نهاية الفترة المالية قياسها بالقيمة العادلة، ويثبت فرق الخسارة في قائمة الدخل مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة، ويفصح عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الايضاحات حول القوائم المالية.
- تقاس الارباح أو الخسائر المحققة من عملية بيع أي استثمار لكل صنف من اصناف الاستثمارات على حدى على اساس الفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة المدرجة) وصافي المبلغ النقدي المتحصل من عملية البيع ويتم اثبات الناتج بالاضافة الى الرصيد السابق في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة الدخل للفترة الحالية مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة.
- يتم في تاريخ استحقاق الاستثمارات في الصكوك اثبات الفرق الناتج بين القيمة الدفترية والمبلغ المسترد، في قائمة الدخل مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة. يتم اثبات الارباح في الصكوك والاسهم في تاريخ الاعلان عن توزيعها في قائمة الدخل مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة.

#### ❖ المعالجة المحاسبية للاستثمارات في العقارات <sup>1</sup>:

- تعالج الاستثمارات في العقارات بصفتها محفظة، ويتم قياسها باتباع إحدى الطريقتين الآتيتين:
- طريقة القيمة العادلة:
- هي طريقة يتم بموجبها معالجة الاستثمارات في العقارات على أساس القيمة العادلة في قائمة المركز المالي وأي تغيير لاحق في القيمة العادلة يتم اثباته حسب ما سيأتي لاحقاً.
- طريقة التكلفة:
- هي طريقة يتم بموجبها معالجة الاستثمارات في العقارات على نمط الموجودات الثابتة حيث يتم ادراجها في قائمة المركز المالي بطريقة التكلفة محسوماً منها الاستهلاك أو مخصص لتراجع غير مؤقت في قيمتها وإذا تم اعتماد هذه الطريقة فيجب على المؤسسة الافصاح في الايضاحات حول القوائم المالية عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في تاريخ اعداد القوائم المالية.
- تعالج الاستثمارات في العقارات المؤجرة بإجارة منتهية بالتملك على اساس التكلفة.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص

- تعالج الاستثمارات في العقارات المقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها على اساس القيمة العادلة.
- يتم اثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة.
- المصروفات التي تكبدتها مؤسسة المتعلقة بالاضافات والتحسينات الجوهرية اللاحقة بالعقارات بعد اقتنائها يتم اضافتها الى القيمة الدفترية للاستثمارات في العقارات في قائمة المركز المالي وذلك عندما تتوقع المؤسسة أن هذه المصروفات سينتج عنها مردود ايجابي مستقبلي يتعلق بالعمر الاقتصادي للعقار اما في الحالات الأخرى التي لا يتوقع فيها مثل ذلك المردود فيجب على المؤسسة اثبات هذه المصروفات في قائمة الدخل للفترة المالية التي تخصها مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة.

#### ❖ متطلبات العرض<sup>1</sup>:

- تعرض جميع اصناف الاستثمارات في نهاية الفترة المالية في بند الاستثمارات في جانب الموجودات لقائمة المركز المالي ويتم ايضاح بنود الاستثمارات لكل صنف من اصنافها على حدة إما في صلب قائمة المركز المالي أو ضمن الايضاحات حول القوائم المالية.
- تعرض جميع إيرادات الاستثمارات في بند إيرادات من الاستثمارات في قائمة الدخل مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة، ويتم ايضاح بنود إيرادات كل مجموعة استثمارية على حدة في الايضاحات حول القوائم المالية اذا كانت ذات أهمية نسبية.
- تعرض الارباح أو الخسائر الناتجة من بيع موجودات الاستثمارات تحت بند أرباح أو خسائر بيع الاستثمارات في قائمة الدخل مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة ويتم ايضاح بنود الارباح أو الخسائر الناتجة عن عملية البيع لكل صنف من أصناف الاستثمارات كل على حدة في الايضاحات حول القوائم المالية اذا كانت ذات أهمية نسبية.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق،

## ❖ متطلبات الإفصاح في الايضاحات حول القوائم المالية<sup>1</sup>:

### متطلبات الإفصاح الخاصة:

#### الاستثمارات في الصكوك:

- يجب الإفصاح عن الجهة المصدرة للصكوك والقيمة الاسمية للصك ونسبة الصكوك المقتناة من كل جهة مصدرة للصكوك ولكل نوع م أنواع الصكوك اذا كانت ذات أهمية نسبية.
- يجب الإفصاح عن الجهات الضامنة للصكوك وطبيعة ونوعية الضمان المقدم ونوعه اذا وجد.
- يجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة التعاقدية بين الجهة المصدرة و / أو الراعية لصكوك المشاركة وحملة هذه الصكوك.
- يجب الإفصاح عن توزيع الاستثمارات في الصكوك وفقاً لمددة استحقاقاتها.

#### الاستثمارات في الاسهم:

- يجب الإفصاح عن المؤسسات المستثمر فيها الاسهم ونسب التملك اذا كانت ذات أهمية نسبية كما يجب الإفصاح عن طبيعة النشاط الرئيسي الذي تقوم به تلك المؤسسات.

#### الاستثمارات في العقارات:

- يجب الإفصاح عن القيمة العادلة للإستثمارات في العقارات في حال استخدام المؤسسة طريقة التكلفة.

### متطلبات الإفصاح العامة:

- يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الاستثمارات.
- يجب الإفصاح عن كل الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، مع بيان الرصيد في بداية الفترة المالية والتغيرات التي حدثت خلال الفترة المالية الحالية والرصيد في نهاية الفترة المالية.
- يجب الإفصاح عن استثمارات المؤسسة التي استخدمت فيها أموالها الذاتية أو أموال اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو كليهما كل على حدة.
- يجب الإفصاح عن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع بيان الرصيد في بداية الفترة المالية والتغيرات التي حدثت خلال الفترة المالية الحالية والرصيد في نهاية الفترة المالية.
- يجب الإفصاح عن القيمة العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في حال عدم استخدامها مع بيان السبب.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق،

- يجب الإفصاح عن أي قيود على الاستثمارات وعلى أرباحها أو على بيعها إذا وجدت.
- يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم 1 بشأن العرض والإفصاح العام في القائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

#### ❖ إعادة تصنيف الاستثمارات:

- إذا غيرت المؤسسة نيتها المتعلقة بالاحتفاظ بواحد أو مجموعة من استثماراتها على سبيل المثال من متاحة للبيع إلى محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو العكس، فيجب عليها تطبيق ما يلي<sup>1</sup>:
- قياس الاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها من فئة إلى أخرى بالقيمة العادلة، ويطبق على تلك الاستثمارات في الفترات المالية اللاحقة السياسة المحاسبية المتبعة للفئة التي تم فيها إعادة التصنيف.
- إثبات الفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة المدرجة) للإستثمار والقيمة العادلة على النحو الآتي:
- ✓ إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة العادلة فإن الخسارة الناتجة من هذا الفرق تثبت في قائمة الدخل في الفترة المالية الحالية.
- ✓ إذا كانت القيمة الدفترية أقل من القيمة العادلة فإن الربح يضاف إلى بند احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات.
- تفصح المؤسسة عن الاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها في الفترة المالية الحالية وكذلك عن الفرق بين قيمتها قبل إعادة التصنيف وبعده.

#### ❖ المرحلة الانتقالية:

- عند قيام المؤسسة بتطبيق هذا المعيار لأول مرة يجب عليها القيام بالآتي<sup>2</sup>:
- تحديد تصنيف الاستثمارات بناء على نية المؤسسة مع تحديد السياسة المحاسبية المناسبة لها كما جاء في هذا المعيار.
- إعادة تقويم كل نوع من أنواع الاستثمارات بناء على ما جاء في هذا المعيار ويجب إثبات أي تعديل في قيمة الاستثمارات ينتج من إعادة التقويم على النحو التالي:
- ✓ ما يخص أصحاب حقوق الملكية:

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، 559 - 559 .

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، مرجع سابق، ص 559-559.

إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة الدفترية (أو القيمة المدرجة) فيجب إثبات الفرق على أنه حسم أولاً من الاحتياطي إذا وجد ثم من رصيد الأرباح المتبقية و/أو الاحتياطي العام وذلك إلى الحد الذي يسمح به الرصيد في هذين الحسابين أما ما يزيد عن ذلك فيثبت في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.

✓ ما يخص أصحاب الاستثمارات المطلقة:

إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة الدفترية (أو القيمة المدرجة) فيجب إثبات الفرق على أنه حسم من بند احتياطي مخاطر الاستثمار المتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو من الاحتياطي إذا وجد وذلك إلى الحد الذي يسمح به الرصيد في هذين الحسابين أما ما يزيد عن ذلك فيثبت في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.

- لا يسمح بتطبيق هذا المعيار بأثر رجعي.
- يجب على المؤسسة الإفصاح عن آثار تطبيق هذا المعيار في القوائم المالية للفترة المالية التي يتم فيها تطبيق هذا المعيار للمرة الأولى.

#### ❖ حسابات الاستثمار المقيدة:

يطبق جميع ما جاء أعلاه في هذا المعيار على حسابات الاستثمار المقيدة.

#### ❖ تاريخ سريان المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للفترة المالية التي تبدأ من 1 يناير للعام 2004.

**المبحث الرابع: المقومات البيئية اللازمة لتلبية متطلبات المعيار رقم 17 في سورية:**  
**المقومات البيئية اللازمة لتلبية متطلبات المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17):**

تتطور المحاسبة استجابة للبيئة التي تعمل بها وقد استجابت المحاسبة خلال تاريخها الطويل للتغيرات في البيئة المحيطة حيث اتفق العديد من الباحثين والهيئات المحاسبية على أهمية العوامل البيئية في تشكيل وتطوير المعايير والممارسات المحاسبية ف ( meek & Saudagaran) أشارا إلى أن فهم العوامل البيئية المؤثرة في التطور المحاسبي يعد أمراً هاماً لضمان استمرار تقدم المحاسبة، ولإدراك ما إذا كان هناك تقارب أو تفاوت بين الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي،

كما أشار كل من (Doupink & salter) إلى أن فهم كيفية تأثير البيئة الخارجية وهيكل المؤسسات (سوق الأوراق المالية، الهيئات التشريعية والقانونية، العوامل الاقتصادية والثقافية وغيرها) على التنوع المحاسبي بين الدول قد يؤدي إلى تقليل الاختلاف وزيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة<sup>1</sup>.

انطلاقاً من ذلك يرى الباحث بأن فهم وأدراك العوامل الاقتصادية والتنظيمية لبيئة الأعمال في سورية يعد مرتكزاً هاماً يساهم في تقديم صورة واضحة حول إمكانية تلبية متطلبات المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17) ، فتوافر هذه العوامل في بيئة الأعمال يعد بمثابة مقوم لنجاح تطبيق هذا المعيار وعلى العكس من ذلك بحال عدم توافرها، ويمكن تناول هذه العوامل كما يلي:

**أولاً: المقومات الاقتصادية:** ليتحقق النجاح في تطبيق معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17) فإنه لا بد من توافر العديد من المقومات الاقتصادية، يمكن توضيحها بالآتي:

#### **1- توافر مؤشر عام للأسعار لتحديد القوة الشرائية للنقد (معدل الخصم المناسب):**

ترتبط مسألة توفر مؤشر عام للأسعار (معدل الخصم المناسب) لتحديد القوة الشرائية للنقد بشكل كبير بالتضخم الناتج عن انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، فهو يعد واحداً من العوامل الاقتصادية الهامة المؤثرة في خصائص المعلومات المحاسبية، بما يترتب على تزايد معدلات التضخم من حدوث عدم ملائمة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للطرق التقليدية، لذلك يعد ضرورياً أخذ مسألة التغيرات في الأسعار بعين الاعتبار لضمان تطوير البدائل المحاسبية

<sup>1</sup> دهبى ، دينا موفق ، مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية، مرجع سابق ، ص60

المناسبة بغرض القياس والإفصاح المحاسبي<sup>1</sup> وتعد مسألة توفر مؤشر عام للأسعار لتحديد القوة الشرائية للنقد من متطلبات تطبيق معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17) وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد القيمة العادلة لأصل ما وذلك باستخدام تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو الخارجة والنتيجة عن الاستعمال المستمر للأصل (الالتزام) أو من الاستبعاد النهائي له، بعد تحديد سعر الخصم المناسب على هذه التدفقات، وهنا يبرز دور الحكومة والجهات المختصة بمسألة توفير إحصاءات أو مؤشرات مستقبلية تعبر عن معدلات التضخم المتوقعة مستقبلاً.

## 2- توافر قيم تمثل أسعار الصرف أمام العملة المحلية:

تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات، ويعتمد ذلك على علاقات العرض والطلب بين عملتين، فسر الصرف الأجنبي هو سعر وحدة عملة بالنسبة لوحدة عملة مقابلة لدولة أخرى ويعبر عنه بالعملة الوطنية كالليرة السورية أو الدولار مقابل الجنيه الإسترليني مثلاً<sup>2</sup>، إذ يعبر سعر الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Rate) عن كمية الوحدات من إحدى العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى، وتظهر أهمية توفير معدلات صرف مقابل العملة المحلية كوحدة من المقومات الاقتصادية اللازمة لتطبيق معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17).

## 3- توافر الظروف المناسبة للقياس وفقاً للقيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في المعاملة على أساس تجاري<sup>3</sup>.

وبتحليل هذا التعريف يمكن تحديد أركان القيمة العادلة بأنها<sup>4</sup>:

1- المشتري الراغب: المحفز على الشراء وليس المجبر عليه أو المفرط في الرغبة للشراء بأي سعر، وهذا المشتري يقوم بالشراء وفقاً لحقائق السوق الحالي وضمن توقعاته.

---

<sup>1</sup> رفاعه، تامر(2011)، متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص157.

<sup>2</sup> Henning N, Cgarles pigott, Willian & Haneyseott (1988), Robert Financial Markets and the economy, Prentice Hall, New Jersey, p 69 .

<sup>3</sup> International Accounting Standard Board (2009), International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities, p18.

<sup>4</sup> السعيد، معتز، والعيسى، محمد سليم (2009)، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية بعنوان القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، عمان، الأردن، ص 62.

- 2- البائع الراغب: الغير مجبر على البيع أو المفرط بالرغبة للبيع بأي سعر، فهو بائع محفز للبيع بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق المفتوح بعد قيامه بإجراءات التسويق المناسبة.
- 3- الأطراف المطلعة: كلاً من المشتري الراغب والبائع الراغب على علم ودراية كافية بطبيعة ومواصفات الأدوات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بتاريخ قائمة المركز المالي، وأن لا تربطها علاقة محددة أو خاصة مؤثرة في تحديد السعر بشكل متفق عليه. ولا غرض تقدير القيمة العادلة فإنه لا بد للمنشأة من استخدام التسلسل الهرمي التالي<sup>1</sup>:
- (أ) السعر المعلن لأصل مطابق في سوق نشط وهو عادة سعر العرض الحالي.
- (ب) عندما الأسعار المعلنة غير متاحة، سعر المعاملة الحديثة لأصل مطابق يقدم دليلاً على القيمة العادلة طالما لا يوجد تغير هام في الظروف الاقتصادية أو لم ينقضي وقت كبير منذ حصول المعاملة.
- (ج) إذا كان سوق الأصل غير نشط ولم تكن المعاملات الحديثة لأصل مطابق هي تقدير جيد للقيمة العادلة فإن المنشأة تقدر القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم.
- مع ملاحظة أن مسألة تحديد القيمة العادلة تستند أولاً إلى الأسعار السوقية المعروضة في سوق نشط، ويشير مصطلح السوق النشط إلى السوق الذي تتم فيه الصفقات المتعلقة بالأصول أو الالتزامات بتكرار وحجم كاف لإعطاء معلومات تسعير على أساس مستمر.
- أما المستوى الثاني من مستويات تحديد القيمة العادلة فيقوم على أساس ملاحظة الأسعار السوقية للأصول والالتزامات موضوع القياس بشكل غير مباشر كالاتماد على الأسعار السوقية المقتبسة من السوق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة موضوع القياس، أو الأسعار المأخوذة من الأسواق غير النشطة نسبياً للأصول والالتزامات ذات العلاقة، أو الأسعار المشتقة بشكل غير مباشر من مؤشرات الأسواق المختلفة أو أسعار معدلات الفائدة.
- أما المستوى الثالث لتحديد القيمة العادلة فهو المستوى الذي تتصف معلوماته بأنها مدخلات غير قابلة للملاحظة، أي مدخلات نظام تحديد القيمة العادلة التي لا يمكن ملاحظتها في السوق أبداً، وإنما بناءً على معلومات وافتراسات خاصة بالإدارة.
- ويحكم المستويين الأول والثاني ما يسمى بـ "مدخل السوق" والذي يتطلب أن يكون السوق نشطاً أي<sup>2</sup>:

- يتواجد في السوق البائع والمشتري في أي لحظة.

<sup>1</sup> International Accounting Standard Board (2009), International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities, previous reference, p62-6.

<sup>2</sup> السعافين، هيثم (2005، 28-29/أيلول)، معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان، الأردن، ص 13 .

- الأسعار معلنة ومتوفرة للعمامة.

- البنود التي يتم تداولها في هذا السوق متجانسة.

في حين يحكم الأسلوب الثالث مدخل العائد أو الدخل Income Approach والذي يقوم على استخدام تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو الخارجة والناجمة عن الاستعمال المستمر للأصل (الالتزام) أو من الاستبعاد النهائي له، ومن ثم تطبيق سعر الخصم المناسب على هذه التدفقات وهو سعر الخصم الذي يتم استخلاصه بما يعكس التقييمات السوقية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصول التي تم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية لها.

وهنا يمكن القول بأن مسألة توافر ظروف اقتصادية مناسبة لقياس القيمة العادلة، كتوفر سوق نشط أو مؤشرات وأسعار فائدة سوقية تعبر عن الأسعار، بالإضافة لوجود خبراء في مجال تحديد تقديرات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأصل بهدف تحديد قيمته السوقية يعد أمراً هاماً لوضع معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17) موضع التطبيق محلياً.

#### **4- التكلفة المنخفضة للقياس وفقاً لأساس القيمة العادلة:**

تظهر مسألة تكلفة القياس المتعلقة بتحديد القيمة العادلة لأصول أو التزامات الشركة كواحدة من الاعتبارات الهامة التي يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17) وذلك بشأن الحصول على خدمات خارجية لتحديد هذه القيمة، فمجلس معايير المحاسبة الدولية يشدد على مسألة عدم تكبد الشركة تكلفة أو جهد غير لازمين لتحديد القيمة العادلة، انطلاقاً من اعتبارات المنفعة-التكلفة.

#### **5- توافر منحني يمثل العائدات السوقية على السندات الحكومية:**

تعد مسألة توفر منحني العائدات السوقية على السندات الحكومية أحد المقومات الاقتصادية الرئيسية لتطبيق معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17) وتظهر أهمية هذا المنحنى في توفير منحني عائد مرجعي خالي من المخاطرة لأسعار الفائدة في الاقتصاد الوطني<sup>1</sup> والذي يمكن بواسطته اشتقاق معدلات الفائدة المختلفة كأحد متطلبات وشروط تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية عندما يتعلق الأمر بالقياس القائم على أساس القيمة العادلة.

<sup>1</sup> رفاعة، تامر (2011)، متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة سابقة، ص 195-196.

## ثانياً: المقومات التنظيمية:

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أم في تطبيقاتها بشدة بقوانين المنظمات والتشريعات القانونية وغيرها من العوامل التنظيمية الأخرى، حيث تؤثر تلك العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر على مهنة المحاسبة من خلال الرقابة والإشراف على ممارستها<sup>1</sup> فإما أن تكون بمثابة مقوم يساهم في دعم المهنة وتطويرها، أو تكون بمثابة معوق يحد من تطوير المهنة ويقلل من أهميتها. ويمكن الإحاطة بالعوامل التنظيمية المؤثرة في وضع معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17) موضع التطبيق في سورية بما يلي:

### 1- المقومات التنظيمية وتتضمن:

(أ) هيئة تعتمد تطبيق معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17):

وتظهر أهمية وجود مثل هذه الهيئة في مسألتين رئيسيتين هما:  
أولاً: متابعة التطبيق العملي لمتطلبات معيار معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17).  
ثانياً: معالجة المشكلات التي تواجه التطبيق العملي لهذا المعيار والمساعدة في تداركها.

### ب) التأهيل العلمي والعملي:

تعد مسألة التأهيل العلمي والعملي من المواضيع الرئيسية المتعلقة بنجاح تطبيق معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17)، فالمحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بمسألة تطبيق هذا المعيار لذا لا بد من تأهيله علمياً وعملياً ليكون قادراً على اعتماده بالشكل الصحيح، ويرى أحد الباحثين<sup>2</sup> بأن مسألة التأهيل العلمي والعملي المطلوبة هذه يمكن أن تتحقق من خلال أمرين: أولهما وجود مناهج تعليمية معتمدة في المعاهد والجامعات للتعريف بالمعايير المحاسبية الدولية والإسلامية وكيفية تطبيقها، ثانياً من خلال عقد الدورات التدريبية وورشات العمل التي تجمع ما بين المحاسبين من جهة ومراجعي الحسابات والأكاديميين المتخصصين من جهة أخرى، كذلك نشر الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة وإصداراتها المختلفة.

<sup>1</sup> لطفي، أمين (2005)، نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 18.

<sup>2</sup> دهبى، دينا موفق، مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية، مرجع سابق، ص 89.

### ت) القوانين المتعلقة بتطبيق المعايير:

فمجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لا يمتلك سلطة لإجبار أي دولة من الدول على تبني إصداراته من المعايير الدولية، فالقرارات التي تحدد الشركات التي يطلب منها أو يسمح لها باستخدام هذه المعايير يتم اتخاذها من قبل السلطات التشريعية والتنظيمية المحلية أو الجهات الواضحة للمعايير على الصعيد الوطني لكل دولة، وبالتالي فوجود قانون أو تشريع يلزم الشركات بتبني قواعد وأسس محاسبية معينة (كالمعايير الإسلامية) مثلاً سيكون له أثر هام في تطبيق هذه القواعد والعمل لأجل التأقلم معها.

### ث) القوانين المتعلقة بتدقيق أعمال المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية:

يمثل تقرير تدقيق الحسابات الركيزة الأساسية لسلامة المعلومات المحاسبية، وذلك انطلاقاً من دور مدقق الحسابات في التحقق من أن التقارير المالية للشركة قد تم إعدادها وعرضها وفقاً للمبادئ والقوانين المحاسبية المعتمدة، كذلك التحقق من ثبات المنشأة على تطبيق السياسات المحاسبية من فترة لآخرى واتساقها، ما يضمن بالتالي تحقق جودة التقارير المالية المقدمة واتسامها بالموثوقية، ويحكم ذلك التزام مدقق الحسابات بقواعد المهنة التي يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها<sup>(1)</sup>.

ويرى الباحث بأن مسألة وجود نص تشريعي يفرض على المصارف الإسلامية القيام بتدقيق قوائمها المالية، يرافقه إعداد جيد لمدقق الحسابات بشأن الإلمام بالمعايير الدولية الإسلامية يعد أمراً هاماً وواحداً من المقومات الرئيسية لنجاح تطبيق معيار المحاسبة على الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 17)، حيث أن عملية التدقيق هذه تضمن الاحتكاك المباشر ما بين مديري ومحاسبي المصارف الإسلامية من جهة ومدققي الحسابات الذين يتصفون بخبرتهم واطلاعهم على المعايير المحاسبية الإسلامية وأهميتها وفوائد تطبيقها من جهة أخرى، ويتجلى دور مراجع الحسابات بما يلي:

- التوجيه والتوعية لأهمية المعايير الدولية الإسلامية وفوائد تطبيقها.
- التوصية بالأخذ بالتعديلات وفقاً للمعايير الدولية الإسلامية للمحاسبة.
- الدعوة لحضور الدورات والندوات المتعلقة بالمعايير الدولية الإسلامية للمحاسبة وما يطرأ عليها من تعديلات.

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- 1- مقدمة:
- 2- مجتمع وعينة الدراسة:
- 3- أداة الدراسة:
- 4- الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:
- 5- تحليل البيانات لعينة الدراسة:
- 6- اختبار الفرضيات

النتائج

التوصيات

المراجع

الملاحق

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

### 1- مقدمة:

من أجل تدعيم الدراسة النظرية، قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية وذلك من خلال توزيع استبانة على عدد من العاملين في القسم المالي في المصارف الإسلامية والمحللين الماليين ومدققي الحسابات .

وقد قام الباحث بتحليل هذه الاستبانات وأستخلص النتائج والتوصيات.

### 2- مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع وعينة الدراسة العاملين في القسم المالي في المصارف الإسلامية والمحللين الماليين ومدققي الحسابات والبالغ عددها 3/ بنك بركة والبنك الدولي الإسلامي وبنك الشام ، حيث تم توزيع الاستبانات على العاملين في القسم المالي كذلك تم توزيع عدد من الاستبانات على مدققي الحسابات لتلك المصارف، وعدد من المحللين الماليين المهتمين بالقوائم المالية للمصارف الإسلامية، حيث تم توزيع 60 استبانة استرد منها ما مجموعه 48 استبانة قابلة للتحليل، والسبب في إختيار هذه العينة كونها تتميز بالكفاءة المهنية والعلمية والمعرفة بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الجدول رقم (1) يوضح عدد قوائم الاستبيان الموزعة والمستردة على أفراد عينة الدراسة

| الاستبانات الموزعة | الاستبانات المستردة | النسبة | الاستبانات غير المستردة | النسبة | الاستبانات غير القابلة للتحليل | الاستبانات القابلة للتحليل | النسبة |
|--------------------|---------------------|--------|-------------------------|--------|--------------------------------|----------------------------|--------|
| 60                 | 50                  | 83%    | 10                      | 17%    | 2                              | 48                         | 78%    |

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد قوائم الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل بلغت (48) استبيان بنسبة 78% من الاستبانات الموزعة وهي نسبة مقبولة لتحليل البيانات.

### 3- أداة الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم تقسيم الاستبانة الى قسمين كالتالي:

**القسم الأول:** وتم بموجبه جمع البيانات الشخصية لعينة الدراسة حيث يمثل هذا القسم البيانات العامة والشخصية للعينة وهي تشمل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي-التخصص العلمي-التخصص الوظيفي-عدد سنوات الخبرة).

**القسم الثاني:** ويتكون من محاور الدراسة الرئيسية وقد تم تقسيمه الى 5 محاور كما يلي:

المحور الأول: متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك

المحور الثاني: متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات

المحور الثالث: متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمار في الاسهم

المحور الرابع: متطلبات الإفصاح الخاصة والعامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات

المحور الخامس: مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة الاعمال السورية.

حيث استخدم الباحث لتحليل بيانات الدراسة الميدانية حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Science (SPSS)، وقد تم إدخال البيانات إلى الحاسوب بعد أن تم ترميزها وفق مقياس ليكرت الخماسي وحسب الأوزان بالجدول الآتي:

**الجدول رقم (2) أوزان إجابات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي**

| التصنيف | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الوزن   | 5          | 4     | 3     | 2         | 1              |
| النسبة  | %100       | %80   | %60   | %40       | %20            |

#### **4- الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

- اختبار الفا كرونباخ CRONBACH ALPHA وذلك لمعرفة ثبات فقرات الدراسة.
  - النسب المئوية والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة.
  - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
  - اختبار T استيودنت (One – sample T Test) للعينة الواحدة.
  - اختبار Independent sample t test لإختبار الفروق بين متوسطات آراء عينة الدراسة.
  - اختبار (One – way Anova) لإختبار الفروق في آراء عينة الدراسة.
  - اختبار تشيفيه لتحديد فجوة الفروق.
- ولتحقيق أهداف الدراسة، وتم اعتماد مستوى الدلالة الإحصائية 5 % الذي يقابله مستوى ثقة 95 % لتفسير نتائج الاختبارات التي أجراها الباحث.

## 5- تحليل البيانات لعينة الدراسة:

### ❖ صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استبانة الدراسة حول مدى تلبية المصارف الاسلامية متطلبات المحاسبة عن الاستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وتم عرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد من تخصصات المحاسبة ومراجعة الحسابات وذلك للإسترشاد بآرائهم وملاحظاتهم حول الفقرات التي تضمنتها الاستبانة وبناء على ذلك تم تعديل بعض الفقرات حتى تم التوصل للإستبانة في صورتها النهائية.

### ❖ الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبيان):

يعني ثبات الأداة مدى الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها، حيث تم استخدام مقياس كرونباخ ألفا لتحديد درجة ثبات الأداة حيث تعد أداة الدراسة (الاستبيان) ملائمة إذا زادت قيمة كرونباخ ألفا عن (60%)<sup>1</sup> (جدول رقم 3)

| المتغير       | عدد العبارات                                                                              | معامل الفا كرونباخ | معامل الصدق (الجزر التربيعي لالفا) |      |
|---------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|------------------------------------|------|
| القسم الأول   |                                                                                           |                    |                                    |      |
| المحور الأول  | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك                                   | 8                  | 0.80                               | 0.89 |
| المحور الثاني | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات                                 | 5                  | 0.776                              | 0.88 |
| المحور الثالث | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمار في الاسهم                                     | 7                  | 0.751                              | 0.87 |
| المحور الرابع | متطلبات الإفصاح الخاصة والعامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات          | 7                  | 0.84                               | 0.92 |
| القسم الثاني  |                                                                                           |                    |                                    |      |
| المحور الخامس | مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في بيئة الاعمال السورية. | 15                 | 0.833                              | 0.91 |
|               | كافة محاور الدراسة                                                                        | 47                 | 0.91                               | 0.95 |

توضح النتائج في جدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت جيدة وتراوحت بين 75% - 84% بقيمة إجمالية لكافة المحاور 91%، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات استبانة الدراسة

<sup>1</sup> النجار، فايز جمعة والنجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي (2009): أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص125 .

وتم حساب معامل الصدق بقيمة إجمالية لكافة المحاور 95% والذي يمثل الجذر التربيعي لألفا وكما هو واضح في الجدول أعلاه.

#### ❖ عناصر الاستبيان واختبار التوزيع الطبيعي:

تعرض الجداول التالية عناصر الاستبيان واختبار التوزيع الطبيعي والخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

##### أ. عناصر الاستبيان:

تم استخدام استبانة لقياس مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات المحاسبة على الاستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. من خلال جزئين أساسيين وكما يلي:

##### - الجزء الأول:

يضم الجزء الأول أسئلة عامة حول الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي-التخصص العلمي-التخصص الوظيفي-عدد سنوات الخبرة).

##### - الجزء الثاني:

توزعت أداة القياس حول المحاور التالية:

جدول (4) توزيع متغيرات الاستبيان

| رقم المحور    | اسم المحور                                                                                | عدد لعبارات |
|---------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|
| المحور الأول  | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك                                   | 8           |
| المحور الثاني | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات                                 | 5           |
| المحور الثالث | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمار في الاسهم                                     | 7           |
| المحور الرابع | متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات                  | 7           |
| المحور الخامس | متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات                  | 5           |
| المحور السادس | مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة الأعمال السورية. | 15          |
|               | المجموع                                                                                   | 47          |

تكون الاستبيان والذي يمثل ( أداة القياس) من (47) عبارة ويقابل كل عبارة من عباراته قائمة تحمل خمس خيارات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي مرتبة كالاتي ( موافق بشدة، موافق، محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة) ومن أجل المعالجة الإحصائية تم إعطاء الخيارات السابقة درجات

معينة (ثقليل) كالاتي موافق بشدة (خمس درجات) ، موافق (اربعة درجات)، محايد (ثلاث درجات)، غير موافق (درجتان) ، غير موافق بشدة (درجة واحدة).

#### ب. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

لحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات عينة الدراسة تم استخدام الإحصاء المعلمي حيث ما يميز الإحصاء المعلمي عن اللامعلمي هو الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأن الأخير لا يتعامل مع أوساط وانحرافات، ومن أجل تطبيق اختبارات الإحصاء المعلمي والتأكد من مدى ملائمة وصلاحيّة البيانات التي تم جمعها لإجراء الاختبارات والتحليل الإحصائية، وكذلك لضمان دقة نتائج البحث، تم التحقق من أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS حيث تم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

- الفرضية العدم: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
  - الفرضية البديلة: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- يساعد هذا الاختبار في الإجابة على فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات فإذا كان مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 القياسية فأنا في هذه الحالة نعتبر بأن بيانات المتغير (المحور) ذات توزيع طبيعي والعكس صحيح.

جدول (5) اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور أداة القياس

| One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test |                |                                                                                           |
|------------------------------------|----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|
| Asymp. الدلالة المعنوية الحسابية   | Test Statistic |                                                                                           |
| .160 <sup>c</sup>                  | 0.165          | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك                                   |
| .200 <sup>c,d</sup>                | 0.151          | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات                                 |
| .070 <sup>c</sup>                  | 0.185          | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمار في الاسهم                                     |
| .200 <sup>c,d</sup>                | 0.111          | متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات                  |
| .164 <sup>c</sup>                  | 0.164          | متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات                  |
| .200 <sup>c,d</sup>                | 0.106          | مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة الاعمال السورية. |

حيث مستوى الدلالة أكبر من 0.05 لذلك نقبل فرضية العدم والبيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

#### ❖ الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تم تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة والتي تشمل (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، التخصص الوظيفي، سنوات الخبرة) وكانت النتائج كالاتي:

(جدول 6)

| النسبة %      | العدد     |                    |                |
|---------------|-----------|--------------------|----------------|
| 4.2%          | 2         | معهد               | المؤهل العلمي  |
| 56.3%         | 27        | جامعي              |                |
| 18.8%         | 9         | دبلوم              |                |
| 20.8%         | 10        | ماجستير            |                |
| 0.0%          | 0         | دكتورة             |                |
| 0.0%          | 0         | غير ذلك            |                |
| <b>100.0%</b> | <b>48</b> | <b>Total</b>       |                |
| 51.1%         | 24        | محاسبة             | التخصص العلمي  |
| 23.4%         | 11        | علوم مصرفية ومالية |                |
| 23.4%         | 11        | إدارة أعمال        |                |
| 2.1%          | 2         | اقتصاد             |                |
| 0.0%          | 0         | أخرى               |                |
| <b>100.0%</b> | <b>48</b> | <b>Total</b>       |                |
| 18.8%         | 9         | مراجع حسابات       | التخصص الوظيفي |
| 64.6%         | 31        | موظف مصرفي         |                |
| 16.7%         | 8         | محلل مالي          |                |
| <b>100.0%</b> | <b>48</b> | <b>Total</b>       |                |
| 22.9%         | 11        | أقل من 5 سنوات     | سنوات الخبرة   |
| 43.8%         | 21        | ما بين 5-10 سنوات  |                |
| 12.5%         | 6         | ما بين 10-15 سنة   |                |
| 20.8%         | 10        | يزيد عن 15 سنة     |                |
| <b>100.0%</b> | <b>48</b> | <b>Total</b>       |                |

يبين الجدول أعلاه الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة حيث يتبين ما يلي:

بالنسبة للمؤهل العلمي: يلاحظ بأن الحاصلين على إجازة جامعية هم الفئة الأعلى بنسبة 56.3 % ثم فئة الحاصلين على ماجستير بنسبة 20.8 % ودبلوم 18.8 %.

بالنسبة للتخصص العلمي: يلاحظ بأن إختصاص محاسبة هم الفئة الأعلى بنسبة 51.1 % ثم علوم مصرفية وإدارة اعمال بنسبة 23.4 %.

بالنسبة للتخصص الوظيفي: يلاحظ بأن تخصص الموظف المصرفي هم الفئة الأعلى بنسبة 64.6 % ثم فئة مراجعي الحسابات بنسبة 18.8 % ثم فئة المحلل المالية بنسبة 16.7 %.

بالنسبة لسنوات الخبرة: يلاحظ بأن فئة الخبرة الوظيفية ما بين 5-10 سنوات بلغت نسبتها 43.8 % يليها الخبرة الوظيفية ما بين أقل من 5 سنوات في حين بلغت نسبة من خبرتهم تزيد عن 15 سنة 20.8 %.

مما سبق يلاحظ تمتع أفراد العينة بالمستوى العلمي والعملية المناسب الذي يمكنهم من فهم محتويات الاستبيان، والإجابة على اسئلة الاستبيان.

#### ❖ التحليل الوصفي لمحاور الدراسة:

يهدف تحليل نتائج اجابات عينة الدراسة الاساسية لأخذ صورة أولية عن تقييمهم لمحاور الدراسة، والتي يتم من خلالها الوقوف على أهمية كل من المتغيرات المرشحة للتحليل التي وردت في المحاور التي تناولها الاستبيان، ومدى توافق الآراء تجاه كل من هذه المتغيرات فقد تم

اجراء استعراض عام لنتائج التحليل الوصفي باعتماد المتوسط الحسابي والأهمية النسبية لمتوسط تلك المتغيرات، وكذلك الانحراف المعياري لمعرفة درجة توافق أو تباین الآراء بين أفراد عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة وكانت حصيلة التحليل على النحو الآتي:

### المحور الأول: متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك:

جدول (7) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك

| م | العبرة                                                                                                                                       | القياس         | العدد | %      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-------|--------|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 1 | يتم الاعتراف بالاستثمارات في الصكوك لحظة اقتنائها وذلك حسب تكلفتها والتي تعادل القيمة العادلة للمقابل العيني المضحى به للحصول عليها.         | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 4.0             | 0.70              | %80          | 1       |
|   |                                                                                                                                              | غير موافق      | 2     | 4.2%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | محايد          | 5     | 10.4%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق          | 31    | 64.6%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق جدا      | 10    | 20.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 2 | يتم تقويم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض المتاجرة من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة.                                                | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.9             | 0.67              | %78          | 2       |
|   |                                                                                                                                              | غير موافق      | 2     | 4.2%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | محايد          | 8     | 16.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق          | 32    | 66.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق جدا      | 6     | 12.5%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 3 | تعالج المكاسب او الخسائر الناتجة عن التقييم الدوري للاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها للمتاجرة كمكاسب او خسائر غير محققة في قائمة الدخل.      | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.8             | 0.82              | %76          | 4       |
|   |                                                                                                                                              | غير موافق      | 4     | 8.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | محايد          | 10    | 20.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق          | 26    | 54.2%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق جدا      | 8     | 16.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 4 | يتم تقويم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض البيع وذلك حسب قيمتها العادلة                                                               | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.9             | 0.65              | %77          | 3       |
|   |                                                                                                                                              | غير موافق      | 1     | 2.1%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | محايد          | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق          | 30    | 62.5%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق جدا      | 6     | 12.5%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 5 | تعالج المكاسب او الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض البيع في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.7             | 0.88              | %73          | 5       |
|   |                                                                                                                                              | غير موافق      | 7     | 14.6%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | محايد          | 8     | 16.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق          | 27    | 56.3%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | موافق جدا      | 6     | 12.5%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 6 | حال تجاوز الخسائر المحققة (الناتجة عن تقييم الاستثمارات في                                                                                   | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.5             | 0.95              | %70          | 7       |
|   |                                                                                                                                              | غير موافق      | 8     | 16.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                              | محايد          | 14    | 29.2%  |                 |                   |              |         |

|   |     |      |      |                                                         |    |                |                                                                                                                                                                              |   |
|---|-----|------|------|---------------------------------------------------------|----|----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---|
|   |     |      |      | 39.6%                                                   | 19 | موافق          | الصكوك المحتفظ بها بغرض البيع عن رصيد الاحتياطي يصار الى الاعتراف بها في قائمة الدخل مباشرة.                                                                                 |   |
|   |     |      |      | 14.6%                                                   | 7  | موافق جدا      |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 100.0%                                                  | 48 | المجموع        |                                                                                                                                                                              |   |
| 6 | %72 | 0.94 | 3.6  | 0.0%                                                    | 0  | غير موافق بشدة | تقاس الصكوك المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بحسب تكلفتها لتاريخية                                                                                                            | 7 |
|   |     |      |      | 16.7%                                                   | 8  | غير موافق      |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 22.9%                                                   | 11 | محايد          |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 45.8%                                                   | 22 | موافق          |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 14.6%                                                   | 7  | موافق جدا      |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 100.0%                                                  | 48 | المجموع        |                                                                                                                                                                              |   |
| 8 | %68 | 0.89 | 3.4  | 0.0%                                                    | 0  | غير موافق بشدة | حال وجود تراجع غير مؤقت في قيمة الصكوك المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتم التحويل عن القيمة التاريخية والقياس بحسب القيمة العادلة، مع الاعتراف بالفرق في قائمة الدخل مباشرة | 8 |
|   |     |      |      | 18.8%                                                   | 9  | غير موافق      |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 33.3%                                                   | 16 | محايد          |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 39.6%                                                   | 19 | موافق          |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 8.3%                                                    | 4  | موافق جدا      |                                                                                                                                                                              |   |
|   |     |      |      | 100.0%                                                  | 48 | المجموع        |                                                                                                                                                                              |   |
|   | %74 | 0.53 | 3.70 | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك |    |                |                                                                                                                                                                              |   |

يبين الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك) يبلغ 3.70 بانحراف معياري 0.53 وان قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور 74% وهي قيمة تزيد عن 60% حيث يبين تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حسب آراء عينة الدراسة.

حيث احتلت المرتبة الأولى في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (يتم الاعتراف بالاستثمارات في الصكوك لحظة اقتنائها وذلك حسب تكلفتها والتي تعادل القيمة العادلة للمقابل العيني المضى به للحصول عليها) بمتوسط حسابي 4 وبوزن نسبي 80%، واحتلت المرتبة الثانية في تقييم أهمية هذا المحور عبارة (يتم تقويم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض المتاجرة من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة) بمتوسط حسابي 3.9 ووزن نسبي 78%، واحتلت المرتبة الثالثة عبارة (يتم تقويم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض البيع وذلك حسب قيمتها العادلة) بمتوسط حسابي 3.9 ووزن نسبي 77%.

في حين يلاحظ أن العبارات التي احتلت أهمية أقل في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (تقاس الصكوك المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بحسب تكلفتها التاريخية) حيث المتوسط الحسابي 3.6 ووزن نسبي 72% (بالمرتبة السادسة) بينما احتلت عبارة (حال تجاوز الخسائر المحققة

الناتجة عن تقييم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض البيع عن رصيد الاحتياطي يصار الى الاعتراف بها في قائمة الدخل مباشرة) المرتبة السابعة حيث يبلغ المتوسط الحسابي 3.5 ووزن نسبي 70%، والعبارة الأخيرة (حال وجود تراجع غير مؤقت في قيمة الصكوك المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتم التحويل عن القيمة التاريخية والقياس بحسب القيمة العادلة، مع الاعتراف بالفرق في قائمة الدخل مباشرة) بمتوسط حسابي 3.4 ووزن نسبي 68%.

### المحور الثاني: متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات:

جدول (8) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات

| م | العبارة                                                                                                                                                               | القياس         | العدد | %      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-------|--------|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 1 | يتم تصنيف الاستثمارات في العقارات الى فئتين وهما الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بغرض الحصول على إيراد دوري والاستثمارات العقارية بغرض توقع زيادة قيمتها المستقبلية. | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.81            | 0.867             | 76%          | 1       |
|   |                                                                                                                                                                       | غير موافق      | 3     | 6.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | محايد          | 13    | 27.1%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | موافق          | 21    | 41.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 2 | يتم معالجة الاستثمارات في العقارات المؤجرة تاجيرا منتهيا بالتمليك على اساس التكلفة                                                                                    | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.71            | 0.771             | 74%          | 5       |
|   |                                                                                                                                                                       | غير موافق      | 3     | 6.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | محايد          | 14    | 29.2%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | موافق          | 25    | 52.1%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 6     | 12.5%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 3 | يتم معالجة الاستثمارات في العقارات بغرض الحصول على إيراد دوري باتباع القيمة العادلة او التكلفة التاريخية                                                              | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.81            | 0.842             | 76%          | 2       |
|   |                                                                                                                                                                       | غير موافق      | 2     | 4.2%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | محايد          | 16    | 33.3%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | موافق          | 19    | 39.6%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 4 | تعالج الاستثمارات في العقارات المقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها وذلك على اساس طريقة القيمة العادلة.                                                                | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.79            | 0.771             | 76%          | 3       |
|   |                                                                                                                                                                       | غير موافق      | 2     | 4.2%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | محايد          | 14    | 29.2%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | موافق          | 24    | 50.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 8     | 16.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                                       | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 5 | جميع مبالغ الإضافات والتحسينات                                                                                                                                        | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.77            | 0.905             | 75%          | 4       |
|   |                                                                                                                                                                       | غير موافق      | 5     | 10.4%  |                 |                   |              |         |

|  |     |      |      |                                                              |    |           |                                                                                                      |
|--|-----|------|------|--------------------------------------------------------------|----|-----------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |     |      |      | 22.9%                                                        | 11 | محايد     | المتعلقة بالعقارات<br>بعد اقتنائها والتي<br>يتوقع نشوء<br>مردود اقتصادي<br>عنها يصار الى<br>رسملتها. |
|  |     |      |      | 45.8%                                                        | 22 | موافق     |                                                                                                      |
|  |     |      |      | 20.8%                                                        | 10 | موافق جدا |                                                                                                      |
|  |     |      |      | 100.0%                                                       | 48 | المجموع   |                                                                                                      |
|  | 76% | 0.59 | 3.78 | متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في<br>العقارات |    |           |                                                                                                      |

يبين الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات) 3.78 بانحراف معياري 0.59 وان قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور 76 % وهي تزيد عن 60% مما يعكس تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، حسب آراء عينة الدراسة.

واحتلت المرتبة الأولى في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (يتم تصنيف الاستثمارات في العقارات الى فئتين وهما الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بغرض الحصول على إيراد دوري والاستثمارات العقارية بغرض توقع زيادة قيمتها المستقبلية) بمتوسط حسابي 3.81 وبوزن نسبي 76 %، واحتلت المرتبة الثانية عبارة ( يتم معالجة الاستثمارات في العقارات بغرض الحصول على إيراد دوري باتباع القيمة العادلة او التكلفة التاريخية) بمتوسط حسابي 3.81 ووزن نسبي 76%، واحتلت المرتبة الثالثة عبارة (تعالج الاستثمارات في العقارات المقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها وذلك على اساس طريقة القيمة العادلة) بمتوسط حسابي 3.79 ووزن نسبي 76 %.

في حين يلاحظ أن العبارات التي احتلت أهمية أقل في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (جميع مبالغ الإضافات والتحسينات المتعلقة بالعقارات بعد اقتنائها والتي يتوقع نشوء مردود اقتصادي عنها يصار الى رسملتها) حيث المتوسط الحسابي 3.77 ووزن نسبي 75%، واحتلت المرتبة الخامسة والأخيرة عبارة (يتم معالجة الاستثمارات في العقارات المؤجرة تاجيرا منتهيا بالتملك على اساس التكلفة) بمتوسط حسابي 3.71 ووزن نسبي 74%.

### المحور الثالث: متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم:

جدول (9) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الاسهم

| م | العبرة                                                                                                                                     | القياس         | العدد | %      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-------|--------|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 1 | يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم الى فئتين استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة وأخرى محتفظ بها للبيع .                                        | غير موافق بشدة | 1     | 2.1%   | 3.90            | 0.905             | 78%          | 1       |
|   |                                                                                                                                            | غير موافق      | 3     | 6.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | محايد          | 7     | 14.6%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق          | 26    | 54.2%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق جدا      | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 2 | يتم الاعتراف بالاستثمارات في الأسهم لحظة اقتنائها وذلك بحسب تكلفتها والتي تعادل أيضا القيمة العادلة للمقابل العيني المضحي به للحصول عليها. | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.90            | 0.751             | 78%          | 2       |
|   |                                                                                                                                            | غير موافق      | 2     | 4.2%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | محايد          | 10    | 20.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق          | 27    | 56.3%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق جدا      | 9     | 18.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 3 | يتم تقييم الاستثمارات في الاسهم المحتفظ بها بغرض المتاجرة من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة                                               | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.81            | 0.891             | 76%          | 3       |
|   |                                                                                                                                            | غير موافق      | 4     | 8.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | محايد          | 12    | 25.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق          | 21    | 43.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق جدا      | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 4 | تعالج الخسائر او المكاب الناتجة عن التقييم الدوري للاستثمارات في الاسهم المحتفظ بها للمتاجرة كمكاسب او خسائر غير محققة في قائمة الدخل      | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.69            | 0.829             | 74%          | 5       |
|   |                                                                                                                                            | غير موافق      | 5     | 10.4%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | محايد          | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق          | 26    | 54.2%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق جدا      | 6     | 12.5%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 5 | يتم تقويم الاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها بغرض البيع وذلك من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة.                                            | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.69            | 0.879             | 74%          | 6       |
|   |                                                                                                                                            | غير موافق      | 6     | 12.5%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | محايد          | 10    | 20.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق          | 25    | 52.1%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | موافق جدا      | 7     | 14.6%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 6 | تعالج الخسائر أو المكاسب غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات في الصكوك                                                                | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.65            | 0.887             | 73%          | 7       |
|   |                                                                                                                                            | غير موافق      | 5     | 10.4%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                            | محايد          | 15    | 31.3%  |                 |                   |              |         |

|                                                         |     |       |      |        |    |                |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
|---------------------------------------------------------|-----|-------|------|--------|----|----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                         |     |       |      | 41.7%  | 20 | موافق          | والاسهم المحتفظ بها بغرض البيع في بند "احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات" والذي يظهر في قائمة المركز المالي. |                                                                                                                                                         |
|                                                         |     |       |      | 16.7%  | 8  | موافق جدا      |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
|                                                         |     |       |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
| 4                                                       | %74 | 0.922 | 3.71 | 0.0%   | 0  | غير موافق بشدة | 7                                                                                                             | حالة تجاوز الخسائر المحققة والناجمة عن تقييم الاستثمارات في الاسهم المحتفظ بها بغرض البيع لرصيد الاحتياطي، يصار الى الاعتراف بها في قائمة الدخل مباشرة. |
|                                                         |     |       |      | 12.5%  | 6  | غير موافق      |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
|                                                         |     |       |      | 22.9%  | 11 | محايد          |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
|                                                         |     |       |      | 45.8%  | 22 | موافق          |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
|                                                         |     |       |      | 18.8%  | 9  | موافق جدا      |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
|                                                         |     |       |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
| متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم |     |       |      |        |    |                |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |
|                                                         | %75 | 0.50  | 3.76 |        |    |                |                                                                                                               |                                                                                                                                                         |

يبين الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (متطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم) 3.76 بانحراف معياري 0.50 وان قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور 75 % وهي تزيد عن 60% مما يعكس تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، حسب آراء عينة الدراسة.

واحتلت المرتبة الأولى في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم الى فئتين استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة وأخرى محتفظ بها للبيع) بمتوسط حسابي 3.9 ووزن نسبي 78% واحتلت المرتبة الثانية عبارة (يتم الاعتراف بالاستثمارات في الأسهم لحظة اقتنائها وذلك بحسب تكلفتها والتي تعادل أيضاً القيمة العادلة للمقابل العيني المضحي به للحصول عليها) بمتوسط حسابي 3.9 ووزن نسبي 78%، واحتلت المرتبة الثالثة عبارة (يتم تقييم الاستثمارات في الاسهم المحتفظ بها بغرض المتاجرة من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة) بمتوسط حسابي 3.81 ووزن نسبي 76 %.

في حين يلاحظ أن العبارات التي احتلت أهمية أقل في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (يتم تقويم الاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها بغرض البيع وذلك من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة) حيث المتوسط الحسابي 3.69 ووزن نسبي 74% بالمرتبة السادسة، بينما المرتبة السابعة كانت عبارة (تعالج الخسائر أو المكاسب غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات في الصكوك

والاسهم المحتفظ بها بغرض البيع في بند "احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات" والذي يظهر في قائمة المركز المالي) بمتوسط حسابي 3.65 ووزن نسبي 73%.

## المحور الرابع: متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات:

جدول (10) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات

| م | العبارة                                                                                                                           | القياس         | العدد | %      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-------|--------|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 1 | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن الجهة المصدرة للصكوك المستثمر بها وقيمتها الاسمية حال كونها ذات أهمية نسبية. | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.90            | 0.881             | 78%          | 2       |
|   |                                                                                                                                   | غير موافق      | 3     | 6.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | محايد          | 12    | 25.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق          | 20    | 41.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق جدا      | 13    | 27.1%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 2 | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن الجهة الضامن للصكوك المستثمر بها ونوع هذا الضمان وطبيعته                     | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.56            | 0.796             | 71%          | 7       |
|   |                                                                                                                                   | غير موافق      | 4     | 8.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | محايد          | 18    | 37.5%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق          | 21    | 43.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق جدا      | 5     | 10.4%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 3 | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن طبيعة العلاقة التعاقدية بين الجهة المصدرة لصك المشاركة وحملة هذه الصكوك.     | غير موافق بشدة | 1     | 2.1%   | 3.83            | 0.907             | 77%          | 3       |
|   |                                                                                                                                   | غير موافق      | 1     | 2.1%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | محايد          | 15    | 31.3%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق          | 19    | 39.6%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق جدا      | 12    | 25.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 4 | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن توزيع الاستثمارات في الصكوك وفقا لمدة استحقاقها                              | غير موافق بشدة | 1     | 2.1%   | 3.92            | 0.895             | 78%          | 1       |
|   |                                                                                                                                   | غير موافق      | 2     | 4.2%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | محايد          | 9     | 18.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق          | 24    | 50.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق جدا      | 12    | 25.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 5 | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن المؤسسات المستثمر باسهمها ونسب التملك في حال كونها ذات أهمية نسبية           | غير موافق بشدة | 1     | 2.1%   | 3.83            | 0.953             | 77%          | 4       |
|   |                                                                                                                                   | غير موافق      | 3     | 6.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | محايد          | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق          | 21    | 43.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | موافق جدا      | 12    | 25.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                   | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 6 | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم                                                                                                 | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 3.71            | 0.849             | 74%          | 5       |

|   |     |       |      |                                                                             |    |                   |                                                                                                                                   |   |
|---|-----|-------|------|-----------------------------------------------------------------------------|----|-------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---|
|   |     |       |      | 6.3%                                                                        | 3  | غير موافق         | المالية الافصاح<br>عن طبيعة النشاط<br>الرئيسي للجهة<br>الطارحة للاسهم<br>المستثمر بها                                             |   |
|   |     |       |      | 35.4%                                                                       | 17 | محايد             |                                                                                                                                   |   |
|   |     |       |      | 39.6%                                                                       | 19 | موافق             |                                                                                                                                   |   |
|   |     |       |      | 18.8%                                                                       | 9  | موافق جدا         |                                                                                                                                   |   |
|   |     |       |      | 100.0%                                                                      | 48 | المجموع           |                                                                                                                                   |   |
| 6 | %73 | 0.911 | 3.65 | 2.1%                                                                        | 1  | غير موافق<br>بشدة | يتم الافصاح بشكل<br>دوري عن القيمة<br>العادلة<br>للاستثمارات في<br>العقارات حال<br>استخدام المنشأة<br>لطريقة التكلفة<br>التاريخية | 7 |
|   |     |       |      | 8.3%                                                                        | 4  | غير موافق         |                                                                                                                                   |   |
|   |     |       |      | 27.1%                                                                       | 13 | محايد             |                                                                                                                                   |   |
|   |     |       |      | 47.9%                                                                       | 23 | موافق             |                                                                                                                                   |   |
|   |     |       |      | 14.6%                                                                       | 7  | موافق جدا         |                                                                                                                                   |   |
|   |     |       |      | 100.0%                                                                      | 48 | المجموع           |                                                                                                                                   |   |
|   | %75 | 0.58  | 3.77 | متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في<br>الصكوك والاسهم والعقارات |    |                   |                                                                                                                                   |   |

يبين الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات) 3.77 بانحراف معياري 0.58 وان قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور 75 % وهي تزيد عن 60% مما يعكس تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، حسب آراء عينة الدراسة.

واحتلت المرتبة الأولى في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن توزيع الاستثمارات في الصكوك وفقاً لمدة استحقاقها) بمتوسط حسابي 3.92 وبوزن نسبي 78 %، واحتلت المرتبة الثانية عبارة (يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن الجهة المصدرة للصكوك المستثمر بها وقيمتها الاسمية حال كونها ذات أهمية نسبية) بمتوسط حسابي 3.9 ووزن نسبي 78 %، واحتلت المرتبة الثالثة عبارة (يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن طبيعة العلاقة التعاقدية بين الجهة المصدرة لصك المشاركة وحملة هذه الصكوك) بمتوسط حسابي 3.83 ووزن نسبي 77 %.

في حين يلاحظ أن العبارات التي احتلت أهمية أقل في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (يتم الإفصاح بشكل دوري عن القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات حال استخدام المنشأة لطريقة التكلفة التاريخية) حيث المتوسط الحسابي 3.65 ووزن نسبي 73 % بالمرتبة السادسة، بينما المرتبة السابعة كانت عبارة (يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن الجهة الضامن للصكوك المستثمر بها ونوع هذا الضمان وطبيعته) بمتوسط حسابي 3.56 ووزن نسبي 71 %.

تنمة المحور الرابع: متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات:

جدول (11) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات

| م | العبارة                                                                                                                                               | القياس         | العدد | %      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-------|--------|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 1 | يتم بشكل صريح الإفصاح ضمن القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الاستثمارات                                                         | غير موافق بشدة | 0     | 0.0%   | 4.02            | 0.729             | %80          | 1       |
|   |                                                                                                                                                       | غير موافق      | 1     | 2.1%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | محايد          | 9     | 18.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق          | 26    | 54.2%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 12    | 25.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 2 | يتم بشكل دوري الإفصاح عن التغيرات التي حدثت خلال الفترة المحاسبية فيما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. | غير موافق بشدة | 1     | 2.1%   | 3.71            | 0.944             | %74          | 3       |
|   |                                                                                                                                                       | غير موافق      | 4     | 8.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | محايد          | 12    | 25.0%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق          | 22    | 45.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 9     | 18.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 3 | يتم الإفصاح دوريا عن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع بيان التغيرات التي حدثت على هذا البند خلال الفترة المحاسبية                            | غير موافق بشدة | 1     | 2.1%   | 3.85            | 0.899             | %77          | 2       |
|   |                                                                                                                                                       | غير موافق      | 2     | 4.2%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | محايد          | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق          | 23    | 47.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 11    | 22.9%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 4 | يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة حال عدم استخدامها مع بيان اسباب عدم الاستخدام هذه                                      | غير موافق بشدة | 1     | 2.1%   | 3.67            | 0.883             | %73          | 4       |
|   |                                                                                                                                                       | غير موافق      | 2     | 4.2%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | محايد          | 17    | 35.4%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق          | 20    | 41.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 8     | 16.7%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |
| 5 | تقوم الادارة بالإفصاح عن الاستثمارات التي تم اعادة تصنيفها والفرق بين قيمتها قبل اعادة التصنيف وبعده                                                  | غير موافق بشدة | 1     | 2.1%   | 3.56            | 0.848             | %71          | 5       |
|   |                                                                                                                                                       | غير موافق      | 3     | 6.3%   |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | محايد          | 17    | 35.4%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق          | 22    | 45.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                                                                                                       | موافق جدا      | 5     | 10.4%  |                 |                   |              |         |

|  |     |      |      |                                                                             |    |         |  |
|--|-----|------|------|-----------------------------------------------------------------------------|----|---------|--|
|  |     |      |      | 100.0%                                                                      | 48 | المجموع |  |
|  | 75% | 0.66 | 3.76 | متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في<br>الصكوك والأسهم والعقارات |    |         |  |

يبين الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (المتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات) 3.76 بانحراف معياري 0.66 وان قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور 75 % وهي تزيد عن 60% مما يعكس تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، حسب آراء عينة الدراسة.

واحتلت المرتبة الأولى في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (يتم بشكل صريح الإفصاح ضمن القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الاستثمارات) بمتوسط حسابي 4.02 وبوزن نسبي 80 %، واحتلت المرتبة الثانية عبارة (يتم الإفصاح دورياً عن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع بيان التغيرات التي حدثت على هذا البند خلال الفترة المحاسبية) بمتوسط حسابي 3.85 ووزن نسبي 77 %، وأحتلت المرتبة الثالثة عبارة (يتم بشكل دوري الإفصاح عن التغيرات التي حدثت خلال الفترة المحاسبية فيما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) بمتوسط حسابي 3.71 ووزن نسبي 74 %.

في حين يلاحظ أن العبارات التي احتلت أهمية أقل في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة حال عدم استخدامها مع بيان أسباب عدم الاستخدام هذه) حيث المتوسط الحسابي 3.67 ووزن نسبي 73 % بالمرتبة الرابعة، بينما المرتبة الخامسة كانت عبارة (تقوم الإدارة بالإفصاح عن الاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها والفرق بين قيمتها قبل إعادة التصنيف وبعده) بمتوسط حسابي 3.56 ووزن نسبي 71 %.

#### المحور الخامس: مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة الأعمال السورية.

جدول (12) الاحصاءات الوصفية المتعلقة بتقييم مدى توفر المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

| م | العبارة                                                                    | القياس         | العدد | %      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|----------------------------------------------------------------------------|----------------|-------|--------|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 1 | توفر البيئة الاقتصادية السورية ظروفًا مناسبة لتحديد معدلات خصم في سوق فعال | غير موافق بشدة | 3     | 6.3%   | 3.15            | 1.07              | 63%          | 13      |
|   |                                                                            | غير موافق      | 10    | 20.8%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                            | محايد          | 17    | 35.4%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                            | موافق          | 13    | 27.1%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                            | موافق جداً     | 5     | 10.4%  |                 |                   |              |         |
|   |                                                                            | المجموع        | 48    | 100.0% |                 |                   |              |         |

|    |     |      |      |        |    |                |                                                                                                                              |   |
|----|-----|------|------|--------|----|----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---|
| 15 | %62 | 1.15 | 3.08 | 8.3%   | 4  | غير موافق بشدة | توفر البيئة السورية سوفا نشطا يمكن بواسطته تحديد القيمة السوقية العادلة لاصول المنشاة والتزاماتها                            | 2 |
|    |     |      |      | 22.9%  | 11 | غير موافق      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 33.3%  | 16 | محايد          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 22.9%  | 11 | موافق          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 12.5%  | 6  | موافق جدا      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                              |   |
| 5  | %70 | 1.01 | 3.52 | 4.2%   | 2  | غير موافق بشدة | توفر البيئة السورية ظروف ملائمة لتحديد القيمة السوقية العادلة لادوات حقوق ملكية المنساة                                      | 3 |
|    |     |      |      | 10.4%  | 5  | غير موافق      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 29.2%  | 14 | محايد          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 41.7%  | 20 | موافق          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 14.6%  | 7  | موافق جدا      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                              |   |
| 9  | %66 | 1.09 | 3.31 | 6.3%   | 3  | غير موافق بشدة | توفر البيئة الاقتصادية السورية مؤشرات سوقية يمكن بواسطتها تحديد معدل الخصم الملائم للتدفقات النقدية لحساب قيمة الاصل العادلة | 4 |
|    |     |      |      | 16.7%  | 8  | غير موافق      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 29.2%  | 14 | محايد          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 35.4%  | 17 | موافق          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 12.5%  | 6  | موافق جدا      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                              |   |
| 11 | %64 | 1.02 | 3.19 | 2.1%   | 1  | غير موافق بشدة | توفر البيئة السورية امكانية تحديد العائدات السوقية من السندات ذات الجودة العالية للشركات                                     | 5 |
|    |     |      |      | 25.0%  | 12 | غير موافق      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 37.5%  | 18 | محايد          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 22.9%  | 11 | موافق          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 12.5%  | 6  | موافق جدا      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                              |   |
| 12 | %63 | 1.18 | 3.13 | 8.3%   | 4  | غير موافق بشدة | لايشكل نفقات الحصول على خدمات خارجية لتحديد القيمة العادلة او القيمة الحالية للاصول اي عائق امام تطبيقها في التقييم          | 6 |
|    |     |      |      | 22.9%  | 11 | غير موافق      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 31.3%  | 15 | محايد          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 22.9%  | 11 | موافق          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 14.6%  | 7  | موافق جدا      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                              |   |
| 14 | %63 | 1.26 | 3.17 | 12.5%  | 6  | غير موافق بشدة | تتصف سوق دمشق للاوراق المالية بكثرة عدد الشركات المدرجة بها ما يجعل سعر الورقة المالية يتحدد على اساس العرض والطلب عليها     | 7 |
|    |     |      |      | 16.7%  | 8  | غير موافق      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 29.2%  | 14 | محايد          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 25.0%  | 12 | موافق          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 16.7%  | 8  | موافق جدا      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                              |   |
| 10 | %66 | 1.17 | 3.29 | 8.3%   | 4  | غير موافق بشدة | تتصف سوق دمشق للاوراق المالية بفعاليتها ما يجعل عملية قياس الاوراق المالية المتنوعة بسهولة وموضوعية                          | 8 |
|    |     |      |      | 14.6%  | 7  | غير موافق      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 33.3%  | 16 | محايد          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 27.1%  | 13 | موافق          |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 16.7%  | 8  | موافق جدا      |                                                                                                                              |   |
|    |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                              |   |

|   |     |      |      |        |    |                |                                                                                                                                       |    |
|---|-----|------|------|--------|----|----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| 2 | 75% | 1.04 | 3.77 | 2.1%   | 1  | غير موافق بشدة | توفر بيئة العمل السورية توجها بضرورة تبني المصارف الاسلامية لمعايير المحاسبة والمراجعة الاسلامية                                      | 9  |
|   |     |      |      | 14.6%  | 7  | غير موافق      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 10.4%  | 5  | محايد          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 50.0%  | 24 | موافق          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 22.9%  | 11 | موافق جدا      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                                       |    |
| 4 | 73% | 0.81 | 3.65 | 0.0%   | 0  | غير موافق بشدة | توفر بيئة العمل في سورية شرعا عن مدى اهمية تبني المصارف الخاصة السورية لمعايير المحاسبة والمراجع الاسلامية والمزايا والعيوب المرافقة  | 10 |
|   |     |      |      | 8.3%   | 4  | غير موافق      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 31.3%  | 15 | محايد          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 47.9%  | 23 | موافق          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 12.5%  | 6  | موافق جدا      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                                       |    |
| 3 | 74% | 0.90 | 3.69 | 2.1%   | 1  | غير موافق بشدة | تقوم الجهات المختصة بعقد الدورات التدريبية والندوات التعليمية الهادفة للتعريف بالمراجعة الاسلامية خاصة معيار الاستثمارات منها         | 11 |
|   |     |      |      | 4.2%   | 2  | غير موافق      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 35.4%  | 17 | محايد          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 39.6%  | 19 | موافق          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 18.8%  | 9  | موافق جدا      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                                       |    |
| 6 | 70% | 1.13 | 3.48 | 6.3%   | 3  | غير موافق بشدة | تشجع الجهات المختصة على ضرورة إعداد الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة للتعريف بمعايير المحاسبة الاسلامية ومدى اهمية تبنيها في المصارف | 12 |
|   |     |      |      | 14.6%  | 7  | غير موافق      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 20.8%  | 10 | محايد          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 41.7%  | 20 | موافق          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 16.7%  | 8  | موافق جدا      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                                       |    |
| 1 | 76% | 1.01 | 3.79 | 4.2%   | 2  | غير موافق بشدة | هناك جهات محددة في سورية تشرف على متابعة تبني المصارف الاسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية ومعالجة المشكلات الناتجة عن التبني         | 13 |
|   |     |      |      | 6.3%   | 3  | غير موافق      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 18.8%  | 9  | محايد          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 47.9%  | 23 | موافق          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 22.9%  | 11 | موافق جدا      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                                       |    |
| 8 | 67% | 1.10 | 3.33 | 4.2%   | 2  | غير موافق بشدة | هناك مناهج معتمدة في الجامعات السورية تعنى بمعايير المحاسبة الاسلامية والاليات التي تحكم تطبيقها                                      | 14 |
|   |     |      |      | 22.9%  | 11 | غير موافق      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 20.8%  | 10 | محايد          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 39.6%  | 19 | موافق          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 12.5%  | 6  | موافق جدا      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                                       |    |
| 7 | 68% | 1.04 | 3.38 | 4.2%   | 2  | غير موافق بشدة | تقوم الجهات المختصة في سورية بتنظيم عمل الخبراء العقاريين من خلال تحديد واجباتهم والية عملهم والمسؤوليات المفروضة عليهم               | 15 |
|   |     |      |      | 16.7%  | 8  | غير موافق      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 29.2%  | 14 | محايد          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 37.5%  | 18 | موافق          |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 12.5%  | 6  | موافق جدا      |                                                                                                                                       |    |
|   |     |      |      | 100.0% | 48 | المجموع        |                                                                                                                                       |    |

|                                                                                           |      |      |     |  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|------|------|-----|--|
| مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة الاعمال السورية. | 3.41 | 0.58 | 67% |  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|------|------|-----|--|

يبين الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة الاعمال السورية) 3.41 بانحراف معياري 0.58 وان قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور 67 % مما يعكس مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة الاعمال السورية حسب اراء عينة الدراسة.

واحتلت المرتبة الأولى في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (هناك جهات محددة في سورية تشرف على متابعة تبني المصارف الإسلامية معايير المحاسبة الإسلامية ومعالجة المشكلات الناتجة عن التبني) بمتوسط حسابي 3.79 ووزن نسبي 76 %، واحتلت المرتبة الثانية عبارة (توفر بيئة العمل السورية توجهها بضرورة تبني المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية) بمتوسط حسابي 3.77 ووزن نسبي 75 %، وأحتلت المرتبة الثالثة عبارة (تقوم الجهات المختصة بعقد الدورات التدريبية والندوات التعليمية الهادفة للتعريف بالمراجعة الإسلامية خاصة معيار الاستثمارات منها) بمتوسط حسابي 3.69 ووزن نسبي 74 %.

في حين يلاحظ أن العبارات التي احتلت أهمية أقل في تقييم عبارات هذا المحور عبارة (توفر البيئة السورية امكانية تحديد العائدات السوقية من السندات ذات الجودة العالية للشركات) حيث المتوسط الحسابي 3.19 ووزن نسبي 64 % بالمرتبة الحادية عشر، بينما المرتبة الثانية عشر كانت عبارة (لا يشكل نفقات الحصول على خدمات خارجية لتحديد القيمة العادلة أو القيمة الحالية للوصول أي عائق أمام تطبيقها في التقييم) بمتوسط حسابي 3.13 ووزن نسبي 63 %، وفي المرتبة الأخيرة كانت عبارة (توفر البيئة السورية سوقاً نشطاً يمكن بواسطته تحديد القيمة السوقية العادلة لأصول المنشأة والتزاماتها) بمتوسط 3.08 ووزن نسبي 62 %.

ثامناً: التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة المتعلقة بدراسة مدى تلبية المصارف الإسلامية في سورية لمتطلبات المحاسبة عن الاستثمارات (الاعتراف والقياس والافصاح):

جدول 13 ترتيب تقييم محاور الدراسة

| الترتيب | الوزن النسبي | المتوسط | العدد | البند                                                                    |
|---------|--------------|---------|-------|--------------------------------------------------------------------------|
| 1       | 76%          | 3.78    | 48    | متطلبات الأعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات                |
| 2       | 75%          | 3.77    | 48    | متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات |
| 3       | 75%          | 3.76    | 48    | متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات |

|   |     |      |    |                                                         |
|---|-----|------|----|---------------------------------------------------------|
| 4 | 75% | 3.76 | 48 | متطلبات الأعراف والقياس المتعلقة بالاستثمار في الاسهم   |
| 5 | 74% | 3.70 | 48 | متطلبات الأعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك |

يبين الجدول أعلاه أن المرتبة الأولى في تقييم مدى تلبية المصارف الإسلامية السورية لمتطلبات معيار المحاسبة عن الاستثمارات رقم 17 كانت لمتطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات بمتوسط حسابي 3.78 وفي المرتبة الثانية لمتطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات بمتوسط 3.77 وفي المرتبة الثالثة لمتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات بمتوسط حسابي 3.76 وفي المرتبة الرابعة متطلبات الأعراف والقياس المتعلقة بالاستثمار في الاسهم بمتوسط 3.76 واخيراً متطلبات الأعراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك.

#### 6- اختبار الفرضيات:

##### الفرضية الرئيسية الأولى:

لا تلي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات المحاسبة عن الاستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ((معيار الاستثمار 17)) ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

##### ❖ الفرضية الفرعية الأولى:

لا تلي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

تم اجراء اختبار ONE SAMPLE T TEST لاختبار هذه الفرضية وكما يلي:  
جدول (14) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الأولى

| Test Value = 3                |        |                     |                                |                |      |                      |      |
|-------------------------------|--------|---------------------|--------------------------------|----------------|------|----------------------|------|
| الاختلاف عند درجة<br>% ثقة 95 |        | متوسط<br>الاختلافات | الدالة<br>المعنوية<br>الحسابية | درجة<br>الحرية | t    | الانحراف<br>المعياري | Mean |
| الأعلى                        | الأدنى |                     |                                |                |      |                      |      |
| 0.85                          | 0.54   | 0.70                | 0.000                          | 47             | 9.09 | 0.53                 | 3.70 |

يبين الجدول المتوسط الحسابي لتقييم الاستثمارات في الصكوك 3.70 وهي أكبر من المتوسط الحسابي (3) بانحراف معياري 0.53 والدالة الاختبار  $T=9.09$  عند درجة حرية 47 والدالة المعنوية الإحصائية الحسابية  $Sig=0.000$  وهي أصغر من القياسية 0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة ومفادها تلي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس

المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات" حسب اراء عينة الدراسة.

#### ❖ الفرضية الفرعية الثانية:

لا تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

تم اجراء اختبار ONE SAMPLE T TEST لاختبار هذه الفرضية وكما يلي:  
جدول (15) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الثانية

| Test Value = 3                |        |                     |                                |                |      |                      |      |
|-------------------------------|--------|---------------------|--------------------------------|----------------|------|----------------------|------|
| الاختلاف عند درجة<br>% ثقة 95 |        | متوسط<br>الاختلافات | الدالة<br>المعنوية<br>الحسابية | درجة<br>الحرية | t    | الانحراف<br>المعياري | Mean |
| الأعلى                        | الأدنى |                     |                                |                |      |                      |      |
| 0.95                          | 0.61   | 0.78                | 0.000                          | 47             | 9.13 | 0.59                 | 3.78 |
| الاستثمارات في العقارات       |        |                     |                                |                |      |                      |      |

يبين الجدول المتوسط الحسابي لتقييم الاستثمارات في العقارات 3.78 وهي أكبر من المتوسط الحسابي (3) بانحراف معياري 0.59 والدالة الاختبار  $T=9.13$  عند درجة حرية 47 والدالة المعنوية الإحصائية الحسابية  $Sig=0.000$  وهي أصغر من القياسية 0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة ومفادها: تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات" حسب اراء عينة الدراسة.

#### ❖ الفرضية الفرعية الثالثة:

لا تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الاسهم وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

تم اجراء اختبار ONE SAMPLE T TEST لاختبار هذه الفرضية وكما يلي:  
جدول (16) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الثالثة

| Test Value = 3                |        |                     |                                |                |       |                      |      |
|-------------------------------|--------|---------------------|--------------------------------|----------------|-------|----------------------|------|
| الاختلاف عند درجة<br>% ثقة 95 |        | متوسط<br>الاختلافات | الدالة<br>المعنوية<br>الحسابية | درجة<br>الحرية | t     | الانحراف<br>المعياري | Mean |
| الأعلى                        | الأدنى |                     |                                |                |       |                      |      |
| 0.91                          | 0.62   | 0.76                | 0.000                          | 47             | 10.51 | 0.50                 | 3.76 |
| الاستثمارات في الأسهم         |        |                     |                                |                |       |                      |      |

يبين الجدول المتوسط الحسابي لتقييم الاستثمارات في الأسهم 3.76 وهي أكبر من المتوسط الحسابي (3) بانحراف معياري 0.50 والدالة الاختبار  $T=10.51$  عند درجة حرية 47 والدالة

المعنوية الإحصائية الحسابية Sig=0.000 وهي أصغر من القياسية 0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة ومفادها: تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الاسهم وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات" حسب اراء عينة الدراسة.

#### ❖ الفرضية الفرعية الرابعة:

لا تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

تم اجراء اختبار ONE SAMPLE T TEST لاختبار هذه الفرضية وكما يلي:  
جدول (17) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الرابعة

| Test Value = 3                |        |                     |                                |                |      |                      |      |
|-------------------------------|--------|---------------------|--------------------------------|----------------|------|----------------------|------|
| الاختلاف عند درجة<br>% ثقة 95 |        | متوسط<br>الاختلافات | الدالة<br>المعنوية<br>الحسابية | درجة<br>الحرية | t    | الانحراف<br>المعياري | Mean |
| الأعلى                        | الأدنى |                     |                                |                |      |                      |      |
| 0.94                          | 0.60   | 0.77                | 0.000                          | 47             | 9.26 | 0.58                 | 3.77 |

متطلبات الإفصاح الخاصة  
المتعلقة بالاستثمارات في  
الصكوك والعقارات والاسهم

يبين الجدول المتوسط الحسابي لمتطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات والذي يبلغ 3.77 وهي أكبر من المتوسط الحسابي (3) بانحراف معياري 0.58 والدالة الاختبار T=9.26 عند درجة حرية 47 والدالة المعنوية الإحصائية الحسابية Sig=0.000 وهي أصغر من القياسية 0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة ومفادها: تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات" حسب اراء عينة الدراسة.

❑ لا تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

تم اجراء اختبار ONE SAMPLE T TEST لاختبار هذه الفرضية وكما يلي:  
جدول (18) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الأولى - الفرعية الرابعة (تتمة)

| Test Value = 3                |        |                     |                                |                |      |                      |      |
|-------------------------------|--------|---------------------|--------------------------------|----------------|------|----------------------|------|
| الاختلاف عند درجة<br>% ثقة 95 |        | متوسط<br>الاختلافات | الدالة<br>المعنوية<br>الحسابية | درجة<br>الحرية | t    | الانحراف<br>المعياري | Mean |
| الأعلى                        | الأدنى |                     |                                |                |      |                      |      |
| 0.95                          | 0.57   | 0.76                | 0.000                          | 47             | 8.02 | 0.66                 | 3.76 |

المتطلبات العامة المتعلقة  
بالاستثمارات في الصكوك  
والاسهم والعقارات

يبين الجدول المتوسط الحسابي لمتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات والذي يبلغ 3.76 وهي أكبر من المتوسط الحسابي (3) بانحراف معياري 0.66 والدالة الاختبار  $T=8.02$  عند درجة حرية 47 والدلالة المعنوية الإحصائية الحسابية  $Sig=0.000$  وهي أصغر من القياسية 0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة ومفادها: تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات" حسب آراء عينة الدراسة.

#### الفرضية الرئيسية الثانية:

لا تتوفر في بيئة الأعمال السورية المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

تم إجراء اختبار **ONE SAMPLE T TEST** لاختبار هذه الفرضية وكما يلي:  
جدول (19) الدالات الإحصائية لمؤشرات الفرضية الثانية

| Test Value = 3                |        |                     |                                |                |      |                      |      |                                                                   |
|-------------------------------|--------|---------------------|--------------------------------|----------------|------|----------------------|------|-------------------------------------------------------------------|
| الاختلاف عند درجة<br>95 % ثقة |        | متوسط<br>الاختلافات | الدالة<br>المعنوية<br>الحسابية | درجة<br>الحرية | t    | الانحراف<br>المعياري | Mean | توفر المقومات الاقتصادية<br>والتنظيمية في بيئة الأعمال<br>السورية |
| الأعلى                        | الأدنى |                     |                                |                |      |                      |      |                                                                   |
| 0.58                          | 0.24   | 0.41                | 0.000                          | 47             | 4.93 | 0.58                 | 3.41 |                                                                   |

يبين الجدول المتوسط الحسابي لتقييم بيئة الأعمال السورية 3.41 وهي أكبر من المتوسط الحسابي (3) بانحراف معياري 0.58 والدالة الاختبار  $T=4.93$  عند درجة حرية 47 والدلالة المعنوية الإحصائية الحسابية  $Sig=0.000$  وهي أصغر من القياسية 0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ومفادها تتوفر في بيئة الأعمال السورية المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

**الفروق (الاختلاف) في تقييم مؤشرات الدراسة حسب البيانات التعريفية لعينة الدراسة:**  
**المؤهل العلمي:**

**جدول (20) دلالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي**

| النتيجة      | الدالة المعنوية | F     | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات |                |                                                                            |
|--------------|-----------------|-------|----------------|-------------|----------------|----------------|----------------------------------------------------------------------------|
| لا يوجد فروق | 0.808           | 0.323 | 0.096          | 3           | 0.288          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك                   |
|              |                 |       | 0.297          | 44          | 13.069         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                 |       |                | 47          | 13.357         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.313           | 1.223 | 0.421          | 3           | 1.264          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات                 |
|              |                 |       | 0.344          | 44          | 15.156         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                 |       |                | 47          | 16.419         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.083           | 2.372 | 0.550          | 3           | 1.650          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم                   |
|              |                 |       | 0.232          | 44          | 10.200         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                 |       |                | 47          | 11.850         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.078           | 2.432 | 0.741          | 3           | 2.222          | بين المجموعات  | متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات   |
|              |                 |       | 0.305          | 44          | 13.400         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                 |       |                | 47          | 15.622         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.105           | 2.169 | 0.875          | 3           | 2.625          | بين المجموعات  | المتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات |
|              |                 |       | 0.403          | 44          | 17.748         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                 |       |                | 47          | 20.373         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.515           | 0.773 | 0.263          | 3           | 0.790          | بين المجموعات  | مقومات تبني المعار الإسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الأعمال السورية     |
|              |                 |       | 0.341          | 44          | 14.988         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                 |       |                | 47          | 15.778         | المجموع        |                                                                            |

**يبين الجدول أعلاه ما يلي:**

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.323$  و الدالة المعنوية  $Sig=0.808$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك عائدة للمؤهل العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=1.22$  والدالة المعنوية  $Sig=0.313$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات عائدة للمؤهل العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم: نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=2.37$  والدالة المعنوية  $Sig=0.08$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم عائدة للمؤهل العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات: نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=2.43$  والدالة المعنوية  $Sig=0.07$  أكبر من القياسية 0.05 إذا

لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات عائدة للمؤهل العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات: أن دالة الاختبار التباين  $F=2.16$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.10$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات عائدة للمؤهل العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث تقييم مقومات تبني المعيار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية: نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.77$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.515$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في مدى تقييم مقومات تبني المعيار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية عائدة للمؤهل العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

#### ☒ التخصص العلمي:

جدول (21) دالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً للتخصص العلمي

| النتيجة      | الدلالة المعنوية | F     | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات |                |                                                                            |
|--------------|------------------|-------|----------------|-------------|----------------|----------------|----------------------------------------------------------------------------|
| لا يوجد فروق | 0.529            | 0.749 | 0.219          | 3           | 0.658          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك                   |
|              |                  |       | 0.293          | 43          | 12.606         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 46          | 13.264         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.508            | 0.787 | 0.274          | 3           | 0.822          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات                 |
|              |                  |       | 0.348          | 43          | 14.977         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 46          | 15.799         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.810            | 0.321 | 0.086          | 3           | 0.258          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم                   |
|              |                  |       | 0.268          | 43          | 11.534         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 46          | 11.792         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.866            | 0.242 | 0.086          | 3           | 0.259          | بين المجموعات  | متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات   |
|              |                  |       | 0.357          | 43          | 15.359         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 46          | 15.619         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.692            | 0.488 | 0.223          | 3           | 0.669          | بين المجموعات  | المتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات |
|              |                  |       | 0.457          | 43          | 19.646         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 46          | 20.315         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.292            | 1.283 | 0.431          | 3           | 1.294          | بين المجموعات  | مقومات تبني المعيار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية    |
|              |                  |       | 0.336          | 43          | 14.458         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 46          | 15.752         | المجموع        |                                                                            |

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك: نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.74$  و الدلالة المعنوية  $Sig=0.52$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك عائدة للتخصص العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات: نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.78$  و الدلالة المعنوية  $Sig=0.50$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات عائدة للتخصص العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم: أن دالة الاختبار التباين  $F=0.32$  و الدلالة المعنوية  $Sig=0.81$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم عائدة للتخصص العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات: نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.242$  و الدلالة المعنوية  $Sig=0.86$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات عائدة للتخصص العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات: نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.48$  و الدلالة المعنوية  $Sig=0.69$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات عائدة للتخصص العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث تقييم مقومات تبني المعيار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية نجد: أن دالة الاختبار التباين  $F=1.28$  و الدلالة المعنوية  $Sig=0.29$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم مقومات تبني المعيار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية عائدة للتخصص العلمي لدى تقييم عينة الدراسة.

## ☒ التخصص الوظيفي:

جدول (22) دالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً للتخصص الوظيفي

| النتيجة      | الدالة المعنوية | F     | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات |                |
|--------------|-----------------|-------|----------------|-------------|----------------|----------------|
| لا يوجد فروق | 0.718           | 0.334 | 0.098          | 2           | 0.195          | بين المجموعات  |
|              |                 |       | 0.292          | 45          | 13.161         | داخل المجموعات |
|              |                 |       |                | 47          | 13.357         | المجموع        |
| لا يوجد فروق | 0.961           | 0.040 | 0.015          | 2           | 0.029          | بين المجموعات  |
|              |                 |       | 0.364          | 45          | 16.390         | داخل المجموعات |
|              |                 |       |                | 47          | 16.419         | المجموع        |
| لا يوجد فروق | 0.319           | 1.173 | 0.294          | 2           | 0.587          | بين المجموعات  |
|              |                 |       | 0.250          | 45          | 11.263         | داخل المجموعات |
|              |                 |       |                | 47          | 11.850         | المجموع        |
| لا يوجد فروق | 0.721           | 0.329 | 0.113          | 2           | 0.225          | بين المجموعات  |
|              |                 |       | 0.342          | 45          | 15.397         | داخل المجموعات |
|              |                 |       |                | 47          | 15.622         | المجموع        |
| يوجد فروق    | 0.03            | 3.233 | 0.529          | 2           | 1.058          | بين المجموعات  |
|              |                 |       | 0.429          | 45          | 19.314         | داخل المجموعات |
|              |                 |       |                | 47          | 20.373         | المجموع        |
| لا يوجد فروق | 0.192           | 1.710 | 0.557          | 2           | 1.114          | بين المجموعات  |
|              |                 |       | 0.326          | 45          | 14.664         | داخل المجموعات |
|              |                 |       |                | 47          | 15.778         | المجموع        |

يبين الجدول أعلاه ما يلي:

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.334$  و الدالة المعنوية  $Sig=0.718$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم الاستثمارات في الصكوك عائدة للتخصص الوظيفي لدى عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات: أن دالة الاختبار التباين  $F=0.040$  و الدالة المعنوية  $Sig=0.961$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات عائدة للتخصص الوظيفي لدى عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم: أن دالة الاختبار التباين  $F=1.17$  والدالة المعنوية  $Sig=0.319$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم عائدة للتخصص الوظيفي لدى عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=1.17$  والدالة المعنوية  $Sig=0.319$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا

يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات عائدة للتخصص الوظيفي حسب آراء عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=1.23$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.03$  اصغر من القياسية 0.05 إذا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات عائدة للتخصص الوظيفي لدى عينة الدراسة وتم تحديد جهة الفروق لجهة مراجع الحسابات حسب اختبار LSD واختبار تشيكية.

جدول (23) اختبار LSD وتشيفية لتحديد جهة الفروق  
Multiple Comparisons

| 95% Confidence Interval |              | Sig. | Std. Error | متوسط الاختلافات (I-J) | التخصص الوظيفي (I)   |         |
|-------------------------|--------------|------|------------|------------------------|----------------------|---------|
| الأعلى Bound            | الأدنى Bound |      |            |                        |                      |         |
| 1.02                    | -0.24        | 0.03 | 0.25       | 0.39                   | موظف                 | Scheffe |
| 1.12                    | -0.49        | 0.06 | 0.32       | 0.32                   | مصرفي محلل مالي      |         |
| 0.24                    | -1.02        | 0.30 | 0.25       | -0.39                  | مراجع حسابات         |         |
| 0.59                    | -0.73        | 0.96 | 0.26       | -0.07                  | موظف مصرفي محلل مالي | Scheffe |
| 0.49                    | -1.12        | 0.03 | 0.32       | -0.32                  | مراجع حسابات         |         |
| 0.73                    | -0.59        | 0.96 | 0.26       | 0.07                   | موظف مصرفي           |         |
| 0.89                    | -0.11        | 0.03 | 0.25       | 0.39                   | موظف مصرفي محلل مالي | LSD     |
| 0.96                    | -0.32        | 0.33 | 0.32       | 0.32                   | مراجع حسابات         |         |
| 0.11                    | -0.89        | 0.12 | 0.25       | -0.39                  | موظف مصرفي محلل مالي |         |
| 0.45                    | -0.60        | 0.78 | 0.26       | -0.07                  | مراجع حسابات         | LSD     |
| 0.32                    | -0.96        | 0.03 | 0.32       | -0.32                  | موظف مصرفي           |         |
| 0.60                    | -0.45        | 0.78 | 0.26       | 0.07                   | مراجع حسابات         |         |

المتطلبات العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات

| Subset for alpha = 0.05 | N  | التخصص الوظيفي |
|-------------------------|----|----------------|
| 1                       |    |                |
| 3.6774                  | 31 | موظف مصرفي     |
| 3.7500                  | 8  | محلل مالي      |
| 4.0667                  | 9  | مراجع حسابات   |
| 0.381                   |    | Sig.           |

من حيث تقييم مقومات تبني المعيار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية نجد: أن دالة الاختبار التباين  $F=1.7$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.192$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في مدى تقييم مقومات تبني المعيار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية عائدة للتخصص الوظيفي لدى عينة الدراسة.

## ☒ سنوات الخبرة:

جدول (24) دلالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة

| النتيجة      | الدلالة المعنوية | F     | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات |                |                                                                            |
|--------------|------------------|-------|----------------|-------------|----------------|----------------|----------------------------------------------------------------------------|
| لا يوجد فروق | 0.142            | 1.906 | 0.512          | 3           | 1.536          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك                   |
|              |                  |       | 0.269          | 44          | 11.820         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 13.357         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.109            | 2.136 | 0.696          | 3           | 2.087          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات                 |
|              |                  |       | 0.326          | 44          | 14.332         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 16.419         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.255            | 1.401 | 0.344          | 3           | 1.033          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم                   |
|              |                  |       | 0.246          | 44          | 10.817         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 11.850         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.193            | 1.645 | 0.525          | 3           | 1.575          | بين المجموعات  | متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات   |
|              |                  |       | 0.319          | 44          | 14.047         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 15.622         | المجموع        |                                                                            |
| يوجد فروق    | 0.031            | 3.249 | 1.231          | 3           | 3.694          | بين المجموعات  | المتطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات |
|              |                  |       | 0.379          | 44          | 16.678         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 20.373         | المجموع        |                                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.583            | 0.657 | 0.226          | 3           | 0.677          | بين المجموعات  | مقومات تبني المعيار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية    |
|              |                  |       | 0.343          | 44          | 15.101         | داخل المجموعات |                                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 15.778         | المجموع        |                                                                            |

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=1.90$  و الدلالة المعنوية  $Sig=0.14$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك عائدة لسنوات الخبرة لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات نجد: أن دالة الاختبار التباين  $F=2.13$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.10$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات عائدة لسنوات الخبرة لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم نجد: أن دالة الاختبار التباين  $F=1.40$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.255$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات

دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم عائدة لسنوات الخبرة لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات: أن دالة الاختبار التباين  $F=1.64$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.19$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات عائدة لسنوات الخبرة لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات: أن دالة الاختبار التباين  $F=3.24$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.031$  اصغر من القياسية 0.05 إذا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في مدى تقييم من حيث متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات عائدة لسنوات الخبرة لدى تقييم عينة الدراسة وتم تحديد جهة الفروق فكانت لجهة مراجع الحسابات حسب اختبار LSD واختبار تشييفية وكانت للفئة يزيد عن 15 سنة.

جدول (25) اختبار LSD وتشيفية لتحديد جهة الفروق

Multiple Comparisons  
Dependent Variable:

| 95% Confidence Interval |              | Sig. | Std. Error | متوسط الاختلافات (I-J) | سنوات الخبرة (I)                                      |
|-------------------------|--------------|------|------------|------------------------|-------------------------------------------------------|
| الأعلى Bound            | الأدنى Bound |      |            |                        |                                                       |
| 0.30                    | -1.04        | 0.46 | 0.23       | -0.37                  | ما بين 5-10 سنوات<br>أقل من 5 سنوات<br>يزيد عن 15 سنة |
| 0.56                    | -1.26        | 0.74 | 0.31       | -0.35                  |                                                       |
| -0.06                   | -1.62        | 0.03 | 0.27       | -.83818*               |                                                       |
| 1.04                    | -0.30        | 0.46 | 0.23       | 0.37                   | ما بين 5-10 سنوات<br>أقل من 5 سنوات<br>يزيد عن 15 سنة |
| 0.85                    | -0.81        | 1.00 | 0.28       | 0.02                   |                                                       |
| 0.22                    | -1.16        | 0.29 | 0.24       | -0.47                  |                                                       |
| 1.26                    | -0.56        | 0.74 | 0.31       | 0.35                   | ما بين 5-10 سنوات<br>أقل من 5 سنوات<br>يزيد عن 15 سنة |
| 0.81                    | -0.85        | 1.00 | 0.28       | -0.02                  |                                                       |
| 0.44                    | -1.41        | 0.51 | 0.32       | -0.49                  |                                                       |
| 1.62                    | 0.06         | 0.03 | 0.27       | .83818*                | ما بين 5-10 سنوات<br>أقل من 5 سنوات<br>يزيد عن 15 سنة |
| 1.16                    | -0.22        | 0.29 | 0.24       | 0.47                   |                                                       |
| 1.41                    | -0.44        | 0.51 | 0.32       | 0.49                   |                                                       |
| 0.09                    | -0.83        | 0.11 | 0.23       | -0.37                  | ما بين 5-10 سنوات<br>أقل من 5 سنوات<br>يزيد عن 15 سنة |
| 0.28                    | -0.98        | 0.27 | 0.31       | -0.35                  |                                                       |
| -0.30                   | -1.38        | 0.00 | 0.27       | -.83818*               |                                                       |

|      |       |      |      |         |                  |                   |
|------|-------|------|------|---------|------------------|-------------------|
| 0.83 | -0.09 | 0.11 | 0.23 | 0.37    | أقل من 5 سنوات   | ما بين 5-10 سنوات |
| 0.59 | -0.56 | 0.95 | 0.28 | 0.02    | ما بين 10-15 سنة | يزيد عن 15 سنة    |
| 0.01 | -0.94 | 0.05 | 0.24 | -0.47   |                  |                   |
| 0.98 | -0.28 | 0.27 | 0.31 | 0.35    | أقل من 5 سنوات   | ما بين 5-10 سنوات |
| 0.56 | -0.59 | 0.95 | 0.28 | -0.02   | ما بين 10-15 سنة | يزيد عن 15 سنة    |
| 0.15 | -1.13 | 0.13 | 0.32 | -0.49   |                  |                   |
| 1.38 | 0.30  | 0.00 | 0.27 | .83818* | أقل من 5 سنوات   | ما بين 5-10 سنوات |
| 0.94 | -0.01 | 0.05 | 0.24 | 0.47    | ما بين 10-15 سنة | يزيد عن 15 سنة    |
| 1.13 | -0.15 | 0.13 | 0.32 | 0.49    | ما بين 15-10 سنة |                   |

\*. The متوسط الاختلافات is significant at the 0.05 level.

#### المتطلبات العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات

| Subset for alpha = 0.05 |        | N  | سنوات الخبرة       | Scheffe <sup>a,b</sup> |
|-------------------------|--------|----|--------------------|------------------------|
| 2                       | 1      |    |                    |                        |
|                         | 3.3818 | 11 | أقل من 5 سنوات     |                        |
| 3.7333                  | 3.7333 | 6  | ما بين 5-10 سنة    |                        |
| 3.7524                  | 3.7524 | 21 | ما بين 10-15 سنوات |                        |
| 4.2200                  |        | 10 | يزيد عن 15 سنة     |                        |
| 0.389                   | 0.621  |    | Sig.               |                        |

من حيث تقييم مقومات تبني المعيار الإسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الأعمال السورية نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.65$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.58$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم مقومات تبني المعيار الإسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الأعمال السورية عائدة لسنوات الخبرة لدى تقييم عينة الدراسة.

#### ☒ مدى الامام بمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية:

##### جدول (26) دالات اختبار الفروق لتقييم مؤشرات الدراسة تبعاً لمدى الامام بالمعايير

| النتيجة      | الدلالة المعنوية | F     | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك   |
|--------------|------------------|-------|----------------|-------------|----------------|----------------|------------------------------------------------------------|
| لا يوجد فروق | 0.077            | 2.721 | 0.721          | 2           | 1.441          | بين المجموعات  |                                                            |
|              |                  |       | 0.265          | 45          | 11.916         | داخل المجموعات |                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 13.357         | المجموع        |                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.388            | 0.968 | 0.339          | 2           | 0.677          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات |
|              |                  |       | 0.350          | 45          | 15.742         | داخل المجموعات |                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 16.419         | المجموع        |                                                            |
| لا يوجد فروق | 0.393            | 0.955 | 0.241          | 2           | 0.482          | بين المجموعات  | متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم   |
|              |                  |       | 0.253          | 45          | 11.368         | داخل المجموعات |                                                            |
|              |                  |       |                | 47          | 11.850         | المجموع        |                                                            |

|              |       |       |       |    |        |                |                                                                          |
|--------------|-------|-------|-------|----|--------|----------------|--------------------------------------------------------------------------|
| لا يوجد فروق | 0.213 | 1.599 | 0.518 | 2  | 1.037  | بين المجموعات  | متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات |
|              |       |       | 0.324 | 45 | 14.585 | داخل المجموعات |                                                                          |
|              |       |       |       | 47 | 15.622 | المجموع        |                                                                          |
| لا يوجد فروق | 0.091 | 2.530 | 1.030 | 2  | 2.059  | بين المجموعات  | المتطلبات العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات       |
|              |       |       | 0.407 | 45 | 18.313 | داخل المجموعات |                                                                          |
|              |       |       |       | 47 | 20.373 | المجموع        |                                                                          |
| لا يوجد فروق | 0.067 | 2.872 | 0.893 | 2  | 1.786  | بين المجموعات  | مقومات تبني المعيار الإسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الأعمال السورية  |
|              |       |       | 0.311 | 45 | 13.992 | داخل المجموعات |                                                                          |
|              |       |       |       | 47 | 15.778 | المجموع        |                                                                          |

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=2.72$  و الدلالة المعنوية  $Sig=0.07$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك عائدة لمدى الامام بمعايير المحاسبة الاسلامية لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات نجد: أن دالة الاختبار التباين  $F=0.96$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.38$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات عائدة لمدى الامام بمعايير المحاسبة الاسلامية لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم: نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=0.95$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.39$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم في الاسهم عائدة لمدى الامام بمعايير المحاسبة الاسلامية لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=1.599$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.21$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في تقييم متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات عائدة لمدى الامام بمعايير المحاسبة الاسلامية لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والعقارات نجد: أن دالة الاختبار التباين  $F=2.53$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.09$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في مدى تقييم متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في

الصكوك والاسهم والعقارات عائدة لمدى الالمام بمعايير المحاسبة الاسلامية لدى تقييم عينة الدراسة.

من حيث تقييم مقومات تبني المعار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية نجد أن دالة الاختبار التباين  $F=2.87$  والدلالة المعنوية  $Sig=0.06$  أكبر من القياسية 0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في مدى تقييم مقومات تبني المعار الاسلامي الخاص بالاستثمارات في بيئة الاعمال السورية عائدة لمدى الالمام بمعايير المحاسبة الاسلامية لدى تقييم عينة الدراسة.

## النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق:

### 1- النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والعملية يستنتج ما يلي:

1. تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".
2. تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الاسهم وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".
3. تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".
4. تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".
5. تلبي المصارف الإسلامية في سورية متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".
6. تتوافر في بيئة الأعمال السورية المقومات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتبني معيار المحاسبة الاسلامي 17 "الاستثمارات".

## 2- التوصيات:

1. ضرورة إستمرار جهود المصارف الاسلامية المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مع ضرورة مواكبة كل ما يطرأ عليها من تحسينات وإدخالات جديدة.
2. ضرورة ترسيخ مفهوم معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية لدى العاملين في المصارف الإسلامية ويكون ذلك من خلال التأهيل المهني وعقد الدورات والندوات المتنوعة عن هذا الموضوع.
3. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع مع إختبار مدى التزام المصارف الاسلامية بالمعايير المختلفة المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.
4. تفعيل الدور الإعلامي المتمثل في توفير التوعية الاجتماعية لأفراد المجتمع السوري عموماً وموظفي المصارف الاسلامية خصوصاً فيما يتعلق بالتعريف بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، والمزايا والفوائد الناجمة عن تطبيقها.
5. إدخال المناهج التعليمية المتعلقة بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية إلى المعاهد والجامعات، بصورة ملازمة لما هو متوفر فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
6. الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية للعاملين والمدققين في مجال المصارف الاسلامية، والعمل على تطوير مهاراتهم وتدريبهم بشكل مستمر بما يتلائم مع المستجدات من معايير المحاسبة والمراجعة الاسلامية والدولية في سبيل النهوض في تطوير الاعمال المصرفية الاسلامية.

### 3- مراجع الدراسة:

#### الكتب:

- الجمل، جمال جويدار (2002): الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أنيس، إبراهيم وآخرون (1995): المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، استانبول: المكتبة الإسلامية، تركيا.
- ابن منظور، ومحمد بن مكرم، أبو الفضل جمال الدين (1955): لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.
- السرخسي، محمد بن أبي سهل أبو بكر (1996): المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الشعار، محمد نضال (2009): تساؤلات اقتصادية، الطبعة الرابعة، كلية الاقتصاد، حلب، سورية.
- النجار، فايز جمعة والنجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي (2009)، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ارشيد، محمد عبد الكريم أحمد (2001): الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن.
- المصري، رفيق (1416 هجري): المصارف الإسلامية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.
- الزحيلي، وهبة (2007): المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، سورية.
- الغريب، ناصر (2000): أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الثانية، مكتبة ابلو، القاهرة، مصر.
- العلي، محمد وآخرين (1996): مشروع المعايير الشرعية لصيغ التمويل الإسلامي، المركز الوطني للإستشارات الإدارية والشرعية، جدة، السعودية.
- الرفاعي، فادي محمد (2004): المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- أبو شادي، محمد إبراهيم (2000): البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- الشعراوي، عايد فضل (2007): المصارف الإسلامية: دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2008): الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.
- الزعترى، علاء الدين (2006): المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يُعرَف عنها، دار غار حراء، دمشق، سورية.
- الخضيري، محسن أحمد (1995): البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- العيادي، أحمد صبحي (2010): أدوات الاستثمار الإسلامية: البيوع- القروض- الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن.
- المصري، رفيق يونس (2005): فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، سورية.
- الوادي، محمود حسين، وحسين، محمد سمحان (2008): المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- الشمري، صادق راشد (2009): إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن.
- الهيتي، عبد الرزاق رحيم (1998): المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن.

- البعلي، عبد الحميد محمود (1991): الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- الشيرازي، عباس (1990): نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
- أبو زيد، محمد المبروك (2011): المحاسبة الدولية أُنْعَكَاسَاتُهَا عَلَى الدُولِ الْعَرَبِيَّةِ، دار المريخ، الرياض، السعودية.
- أبو نصار، محمد (2008): معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن.
- النميري، خلف بن سليمان بن صالح (2004): شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار الطيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- بلفاوي، أحمد (2009): نظرية المحاسبة، الجزء الأول، ترجمة رياض العبد الله، دار اليازوري، عمان، الأردن.
- بوجلال، محمد (1990): البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- جبر، هشام (2001): إدارة المصارف الإسلامية (أصولها العلمية والعملية)، الطبعة الأولى، منشورات البنك الإسلامي العربي، عمان، الأردن.
- خلف، فليح حسن (2006): البنوك الإسلامية، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن.
- دونالد كيسو، جيرى ويجانت (1999): المحاسبة المتوسطة، ج 1، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، السعودية.
- رزق، عادل محمد (2004): الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- رمضان، زياد (2002): مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.
- شيخون، محمد (2002): المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن.
- شبير، محمد (1999): المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، عمان، الأردن.
- سمحان، حسين محمد، ومبارك، موسى عمر (2009): محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- سانو، قطب مصطفى (2000): الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، الطبعة 1، دار النفائس، عمان، الأردن.
- شمبر، توفيق (2003): واقع الصناعة المالية الإسلامية، آفاق نموها، إتحاد المصارف العربية، العدد 284، لبنان.
- شابرا، محمد عمر، وطارق الله خان (2000): الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.
- شتا، علي أبو الفتح أحمد (2003): المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتملك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مصر.
- صوان، محمود حسن (2001): أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- عاشور، يوسف حسين (2002): مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مطبعة الرنتيسي، فلسطين.
- عبد العزيز، محمد (1988): المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- مطر، محمد مطر (1999): إدارة الإستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.
- هندي، منير إبراهيم (1999): الفكر الحديث في مجال الاستثمار، دار المعاف، الاسكندرية، مصر.

- مطلوب، مصطفى ناطق (2016): معوقات عمل المصارف الاسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، الاكاديمية الدولية للمالية والتحكيم، تونس.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2005): معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2005): المعايير الشرعية، البحرين.
- ناصر، ليمان (2002): تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر.
- هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار السنوي الخامس لعام 2010 .
- وصفي، عبد الفتاح أبو المكارم (2004): دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

#### رسائل ماجستير والدكتوراه:

- آمال، لعمش (2012): دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.
- المقرفي، سعيد بن حسين بن علي (2005): الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، السعودية.
- بورقية، شوقي (2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.
- تومي، بدره (2013): آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- خلوفي، عبد الكريم (2015): محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- رجب، ماجد تحسين (2008): مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.
- قبلان، حسين علي (2008): دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
- العليات، أحمد مصطفى (2006): الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- مصطفى، ابراهيم محمد (2006): تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر.

#### المجلات والمؤتمرات:

- بلعزوز، بن علي، وراضية، حكيم (2015): أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، الجزائر.
- الزعبي، علي، وآخرون (2013): نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية، المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال في جامعة عجلون الوطنية بعنوان الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الأردن.
- البلتاجي، محمد (2012): نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، السودان.

- البقاعي، أنس (2010): تجربة المصارف الإسلامية في سورية، الواقع والمعوقات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30. العدد 1، سورية.
- الحوراني، ياسر عبد الكريم (2015): ادوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي، مجلة علوم الشريعة والقانون، مجلد 45، عدد 2.
- تيجاني، بالرقى (2009): دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، 2009/5/15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- جعفر، عبد القادر (2009): ضوابط المشاركة في العمل المصرفي الإسلامي، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسطيف، الجزائر، 20-2009/10/21.
- ردمان محمد عثمان، عبد القوي (2009): الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع للمصارف الإسلامية، سورية.
- رحاحلة، محمد ياسين (2009): دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 7، العدد 1، الأردن.
- شليبي، إسماعيل عبد الرحيم (1985): أثر البنوك الإسلامية والربوية على التضخم، مجلة الاقتصاد الإسلامي، سورية.
- قادري محمد الطاهر، جعيد البشير (2011): عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي الأول: ملتقى الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/5/24-23.
- مواقع الانترنت:**
- الزعتري، علاء الدين: التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، موقع الزعتري على شبكة (الانترنت) [www.alzatari.org/show\\_art\\_details.php?id=147](http://www.alzatari.org/show_art_details.php?id=147)
- الشيخ، سمير رمضان (2011): المصرفية الإسلامية الميلاذ والنشأة والتطور، مقال متاح على الموقع <http://iefpedia.com>
- الشيببي، عبد الباسط: البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني [www.arabsgate.com](http://www.arabsgate.com) ، تاريخ 2006/09/23.
- ابو عبيد، أحمد: المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني [www.arabsgate.com](http://www.arabsgate.com) ، تاريخ 2006/09/23.
- الحصين، صالح بن عبد الرحمن: الهيئات الشرعية الواقع وطريق التحول لمستقبل أفضل، <http://www.taiba.org/article-view.php?id>
- الراشد، عبد العزيز: أهداف المحاسبة المالية، ومفاهيمها، ومعيار العرض والإفصاح العام، محاضرة متاحة على الموقع الإلكتروني <http://www.al-rashed.com>
- فياض، عطية السيد، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، شبكة الانترنت، [www.kantakji.org/fiqh/Files/Banks/GlobalBanking.htm](http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Banks/GlobalBanking.htm)
- موقع المصارف الإسلامية (الانترنت): [www.bltagi.com/manahegelmasaref.htm](http://www.bltagi.com/manahegelmasaref.htm)
- موقع إيلاف: [www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2005/9/89666.htm](http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2005/9/89666.htm)
- موقع سيريا ستيبس الإلكتروني: [www.syriasteps.com](http://www.syriasteps.com)
- ملحم، أحمد سلم: مفهوم ومشروعية الصكوك الإسلامية، عن موقع <http://www.drahmadmelhem.com/p/1.html> 2016.

• سورة البقرة، الآية 280.

• سورة الحديد، الآية 11.

#### المراسيم والقرارات:

- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي: رقم 30(4/5).
- القانون رقم 28 للعام 2011 بأسم قانون المصارف الخاصة في سورية.
- المرسوم التشريعي رقم 35 للعام 2005 بأسم إحداث المصارف الإسلامية.
- القانون رقم 3 للعام 2010 المتضمن تعديل بعض المواد من القانون رقم 28 لعام 2001 المتعلق بعمل المصارف المرخصة في سورية.

#### المراجع باللغات الأجنبية:

##### Books:

- Ross M. Skinner, J.Alex Milburn, Normes Comptables (2003): Analyses ET Concepts, Quebec, Canada.
- Donald E. Kieso et al (2012): Intermediate Accounting, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, 14th edition.

##### Periodical, Articles:

- Farizal Mohammed , Asyaari Elmiza Ahmad & Fadzlina Mohd Fahmi (2016): Accounting Standards and Islamic Financial Institutions: the Malaysian Experience, Journal of Islamic Banking and Finance, American Research Institute for Policy Development.
- Yuan ding, et al (2007): Differences between domestic accounting standards and ias: measurement, determinants and implications, journal of accounting and public policy, no.26.
- Suandi, Aprilia Beta (2015): Islamic Accounting in Indonesia: A Review from Current Global Situation, University of Pakistan Journal, Pakistan.
- Sarea, Adel Mohammed; Hanefah, Hj Mustafa Mohd (2016): The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions, academic journal article, International Management Review.

#### 4- الملاحق إستبيان

الأخ الكريم / الأخت الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الاستبانة التي بين أيديكم هي إحدى أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات إجراء بحث علمي بعنوان:

(مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات المحاسبة على الاستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية)

ويأمل الباحث منكم التكرم بالإجابة على الاستبيان، ومراعاة ما يلي:

1. الإجابة عن جميع فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية وإعادتها للباحث في أقرب وقت لما لكم من أهمية بالغة في إنجاح هذه الدراسة.
  2. أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط فلا حاجة لذكر الاسم أو التوقيع على الاستمارة.
  3. يرجى أن تكون الإجابة على أساس الواقع الموجود وليس على أساس ما ترونه مناسباً وصحيحاً.
- ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحث

رامز يوسف

| متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك   |  |  |  |                                                                                                                                                                                  |
|------------------------------------------------------------|--|--|--|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1                                                          |  |  |  | يتم الاعتراف بالاستثمارات في الصكوك لحظة اقتنائها وذلك بحسب تكلفتها والتي تعادل أيضاً القيمة العادلة للمقابل العيني المضحي به للحصول عليها.                                      |
| 2                                                          |  |  |  | يتم تقويم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض المتاجرة من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة.                                                                                    |
| 3                                                          |  |  |  | تعالج الخسائر أو المكاسب الناتجة عن التقييم الدوري الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها للمتاجرة كمكاسب أو خسائر غير محققة في قائمة الدخل.                                          |
| 4                                                          |  |  |  | يتم تقويم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض البيع وذلك حسب قيمتها العادلة.                                                                                                  |
| 5                                                          |  |  |  | تعالج الخسائر أو المكاسب غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض البيع في بند "احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات" والذي يقل في قائمة المركز المالي. |
| 6                                                          |  |  |  | حال تجاوز الخسائر المحققة (الناتجة عن تقييم الاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بغرض البيع) عن رصيد الاحتياطي يصار الى الاعتراف بها في قائمة الدخل مباشرة.                         |
| 7                                                          |  |  |  | تقاس الصكوك والأسهم المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بحسب تكلفتها التاريخية.                                                                                                      |
| 8                                                          |  |  |  | حال وجود تراجع غير مؤقت في قيمة الصكوك المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتم التحويل عن القيمة التاريخية والقياس بحسب القيمة العادلة، مع الاعتراف بالفرق في قائمة الدخل مباشرة     |
| متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمارات في العقارات |  |  |  |                                                                                                                                                                                  |
| 1                                                          |  |  |  | يتم تصنيف الاستثمارات في العقارات الى فئتين وهما الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بغرض الحصول على إيراد دوري والاستثمارات العقارية بغرض توقع زيادة قيمتها المستقبلية.            |

|                                                                                 |                                                                                                                                                                                           |  |  |  |  |
|---------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|
| 2                                                                               | يتم معالجة الاستثمارات في العقارات المؤجرة تأجيراً منتهياً بالتملك على أساس التكلفة، مع عدم استخدام طريقة القياس المبينة على القيمة العادلة.                                              |  |  |  |  |
| 3                                                                               | تعالج الاستثمارات في العقارات المحتفظ بها بغرض الحصول على إيراد دوري بإتباع اما طريقة القيمة العادلة أو طريقة التكلفة التاريخية.                                                          |  |  |  |  |
| 4                                                                               | تعالج الاستثمارات في العقارات المكتتاة بغرض توقع الزيادة في قيمتها وذلك على اساس طريقة القيمة العادلة.                                                                                    |  |  |  |  |
| 5                                                                               | جميع مبالغ الإضافات والتحسينات المتعلقة بالعقارات بعد اقتنائها والتي يتوقع نشوء مردود اقتصادي عنها يصار الى رسملتها.                                                                      |  |  |  |  |
| <b>متطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بالاستثمار في الأسهم</b>                   |                                                                                                                                                                                           |  |  |  |  |
| 1                                                                               | يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم الى فئتين استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة وأخرى محتفظ بها للبيع .                                                                                       |  |  |  |  |
| 2                                                                               | يتم الاعتراف بالاستثمارات في الأسهم لحظة اقتنائها وذلك بحسب تكلفتها والتي تعادل أيضاً القيمة العادلة للمقابل العيني المضحي به للحصول عليها.                                               |  |  |  |  |
| 3                                                                               | يتم تقويم الاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها بغرض المتاجرة وذلك من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة.                                                                                        |  |  |  |  |
| 4                                                                               | تعالج الخسائر أو المكاسب الناتجة عن التقييم الدوري للاستثمارات في الاسهم المحتفظ بها للمتاجرة كمكاسب أو خسائر غير محققة في قائمة الدخل.                                                   |  |  |  |  |
| 5                                                                               | يتم تقويم الاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها بغرض البيع وذلك من خلال قياسها بحسب قيمتها العادلة.                                                                                           |  |  |  |  |
| 6                                                                               | تعالج الخسائر أو المكاسب غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات في الصكوك والاسهم المحتفظ بها بغرض البيع في بند "احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات" والذي يقفل في قائمة المركز المالي. |  |  |  |  |
| 7                                                                               | حال تجاوز الخسائر المحققة والناتجة عن تقييم الاستثمارات في الاسهم المحتفظ بها بغرض البيع لرصيد الاحتياطي، يصار الى الاعتراف بها في قائمة الدخل مباشرة.                                    |  |  |  |  |
| <b>متطلبات الإفصاح الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات</b> |                                                                                                                                                                                           |  |  |  |  |
| 1                                                                               | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن الجهة المصدرة للصكوك المستثمر بها وقيمتها الاسمية حال كونها ذات أهمية نسبية.                                                         |  |  |  |  |
| 2                                                                               | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن الجهات الضامنة للصكوك المستثمر بها ونوع هذا الضمان وطبيعته.                                                                          |  |  |  |  |
| 3                                                                               | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن طبيعة العلاقة التعاقدية بين الجهة المصدرة لصك المشاركة وحملة هذه الصكوك.                                                             |  |  |  |  |
| 4                                                                               | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن توزيع الاستثمارات في الصكوك وفقاً لمدة استحقاقها.                                                                                    |  |  |  |  |
| 5                                                                               | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن المؤسسات المستثمر بأسهمها، ونسب تملك هذه الأسهم حال كونها ذات أهمية نسبية.                                                           |  |  |  |  |
| 6                                                                               | يتم في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الإفصاح عن طبيعة النشاط الرئيسي للجهة الطارحة للأسهم المستثمر بها.                                                                              |  |  |  |  |
| 7                                                                               | يتم الإفصاح بشكل دوري عن القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات حال استخدام المنشأة لطريقة التكلفة التاريخية.                                                                             |  |  |  |  |
| <b>متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك والاسهم والعقارات</b> |                                                                                                                                                                                           |  |  |  |  |
| 1                                                                               | يتم بشكل صريح الإفصاح ضمن القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الاستثمارات.                                                                                            |  |  |  |  |
| 2                                                                               | يتم بشكل دوري الإفصاح عن التغيرات التي حدثت خلال الفترة المحاسبية فيما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.                                     |  |  |  |  |

|                                                                                                  |                                                                                                                                         |  |  |  |  |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|
| 3                                                                                                | يتم الإفصاح دورياً عن بند احتاطي القيمة العادلة للاستثمارات مع بيان التغيرات التي حدثت على هذا البند خلال الفترة المحاسبية ذات العلاقة. |  |  |  |  |
| 4                                                                                                | يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة حال عدم استخدامها مع بيان أسباب عدم الاستخدام هذه.                       |  |  |  |  |
| 5                                                                                                | تقوم الإدارة بالإفصاح عن الاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها والفرق بين قيمتها قبل إعادة التصنيف وبعده.                                   |  |  |  |  |
| <b>مقومات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة الأعمال السورية.</b> |                                                                                                                                         |  |  |  |  |
| 1                                                                                                | توفر البيئة الاقتصادية السورية ظروفًا مناسبة لتحديد معدلات خصم في سوق فعال.                                                             |  |  |  |  |
| 2                                                                                                | توفر البيئة السورية سوقًا نشطًا يمكن بواسطته تحديد القيمة السوقية العادلة لوصول المنشأة والتزاماتها.                                    |  |  |  |  |
| 3                                                                                                | توفر البيئة السورية ظروفًا ملائمة لتحديد القيمة السوقية العادلة لادوات حقوق ملكية المنشأة.                                              |  |  |  |  |
| 4                                                                                                | توفر البيئة الاقتصادية السورية مؤشرات سوقية يمكن بواسطتها تحديد معدل الخصم الملائم للتدفقات النقدية لحساب قيمة الأصل العادلة.           |  |  |  |  |
| 5                                                                                                | توفر البيئة السورية إمكانية تحديد العائدات السوقية من السندات ذات الجودة العالية للشركات.                                               |  |  |  |  |
| 6                                                                                                | لا يشكل نفقات الحصول على خدمات خارجية لتحديد القيمة العادلة أو القيمة الحالية للأصول أي عائق أمام تطبيقها في التقييم.                   |  |  |  |  |
| 7                                                                                                | تتصف سوق دمشق للأوراق المالية بكثرة عدد الشركات المدرجة بها ما يجعل سعر الورقة المالية يتحدد على أساس العرض والطلب عليها.               |  |  |  |  |
| 8                                                                                                | تتصف سوق دمشق للأوراق المالية بفعاليتها ما يجعل عملية قياس الأوراق المالية المتنوعة بسهولة وموضوعية.                                    |  |  |  |  |
| 9                                                                                                | توفر بيئة العمل السورية توجهًا بضرورة تبني المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.                                      |  |  |  |  |
| 10                                                                                               | توفر بيئة العمل في سورية شرحًا عن مدى أهمية تبني المصارف الخاصة السورية لمعايير المحاسبة والمراجع الإسلامية والمزايا والعيوب المرافقة.  |  |  |  |  |
| 11                                                                                               | تقوم الجهات المختصة بعقد الدورات التدريبية والندوات التعليمية الهادفة للتعريف بالمراجعة الإسلامية خاصة معيار الاستثمارات منها.          |  |  |  |  |
| 12                                                                                               | تشجع الجهات المختصة على ضرورة إعداد الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة للتعريف بمعايير المحاسبة الإسلامية ومدى أهمية تبنيها في المصارف.  |  |  |  |  |
| 13                                                                                               | هناك جهات محددة في سورية تشرف على متابعة تبني المصارف الإسلامية معايير المحاسبة الإسلامية ومعالجة المشكلات الناتجة عن التبني.           |  |  |  |  |
| 14                                                                                               | هناك مناهج معتمدة في الجامعات السورية تعنى بمعايير المحاسبة الإسلامية والآليات التي تحكم تطبيقها.                                       |  |  |  |  |
| 15                                                                                               | تقوم الجهات المختصة في سورية بتنظيم عمل الخبراء العقاريين من خلال تحديد واجباتهم والية عملهم والمسؤوليات المفروضة عليهم.                |  |  |  |  |

#### **Abstract :**

**The extent to which the Islamic banks satisfy the accounting requirements conform the accounting and auditing criterions and controls of the Islamic financial institutions**

**(field study)**

**Supervision**

**Dr. TALEB ALALI**

**PREPARED BY THE STUDENT :**

**RAMEZ YOUSEF**

The study aims to limit the requirements of accounting and auditing criterion of the Islamic financial institutions belonging with the investments no.17 , with showing to what extent the Syrian Islamic banks satisfy the requirements of confession , measuring and declaration belonging with the investments conform this criterion , in addition to recognition of the necessary economical and organizational components for adaptation of accounting and auditing criterion of Islamic financial institutions belonging with the investments 17 in the Syrian business environment.

As the researcher depended on the descriptive analytical curriculum for completion the study , thus through description of the problem data and description of study community and sample conform a number of steps for reaching to the study conclusions and results , as information about the study problem were gathered by returning to the previous literatures and studies and the electronic sites , also the necessary information were gathered about the Islamic banks work and the accounting and auditing criterions and the controls of Islamic financial institutions , where a questionnaire was distributed on a sample of study represented in the employees at the Islamic private banks also the accredited legal accountants , basing on the previous , the questionnaire was analyzed and examined through the statistical analyzing system SPSS , the study reached to a number of conclusions , represented as follows:

1. The Islamic banks in Syria satisfy the requirements of confession and measuring belonging with investments in the deeds , shares and real estates conform the Islamic accounting 17" Investments" .
2. The Islamic banks in Syria satisfy the requirements of private and public declaration belonging with investments in deeds , shares and real estates conform the Islamic accounting criterions 17 " Investments" .
3. In the Syrian business environment are available the necessary economical and organizational for adaption of the Islamic accounting 17" Investments"